الانتصار للصحابةِ الأخيار
في ردِّ أباطيل حسن المالكي

تأليف
عبد المحسن بن حمد العباد البدر

Modifier avec WPS Office

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، وصلّى الله وسلّم وبارك على من لا نبِيّ بعده، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أمّا بعد:

فإنّ عقيدةَ أهل السُنّة والجماعة فى أصحاب رسول الله رضى الله عنهم عقيدةٌ سليمةٌ مستقيمةٌ، مَبنيّةٌ على مَحبّتهم جميعاً، وموالاتهم، والدعاء لهم، والثناء عليهم بالجميل اللا ّئق بهم، وسلامة القلوب والألسنة من كلّ ما لا يليق بهم.

وإنّ من الخزى والعار للمرء فى هذه الحياة أن يكون فى قلبه غِلٌ لهم، وأن يطلقَ لسانه بِمَا فيه نَيْلٌ منهم، وذمٌ لهم، وهَضم لِجَنَابهم، يقول الطحاوى رحمه الله: ((ونحبُ أصحابَ رسول الله ولا نفرط فى حبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبرّأ من أحدٍ منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا ّ بخيرٍ، وحبُهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ)).

Modifier avec WPS Office

وقال أبو المظفّر السمعانى رحمه اللّه: ((التعرُّضُ إلى جانب الصحابة علامةٌ على خذلان فاعله، بل هو بدعةٌ وضلالةٌ)).

ويقول أبو زرعة الرازى رحمه اللّه: ((إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول اللّه فاعلم أنّه زنديقٌ؛ وذلك أنّ رسول اللّه عندنا حقٌ والقرآن حقٌ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول اللّه وإنّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، و الجرحُ بهم أولى وهم زنادقةٌ)).

وهذه النقول مع غيرها مذكورة في آخر هذا الكتاب.

وطبعته الثانية هذه مع سابقتها على نفقة بعض المحسنين، أثابهم اللّه وأجزل لهم المثوبة.

وأسأل اللّه أن ينفع بهذا الكتاب مؤلِّفه وقارئه وسامعه والمردودَ عليه فيه، إنّه سميعٌ مجيب.

المؤلف

Modifier avec WPS Office

الحمدُ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِه الله فلا مُضلّ له، ومَن يُضلل فلا هادى له، وأشهدُ أن لا إله إلا ّ الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمداً عبدُه ورسولُه، صلّى الله وسلّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه، ومَن سلك سبيلَه واهتدى بهديه إلى يوم الدِّين، أمّا بعدُ:

فإنّ خيرَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهَدْى هدىُ محمد ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.

وبعد، فإنّ من فضلِ الله تعالى وعظيمِ منّتِه عليّ أن حبّبَ إليّ صحابةَ رسول الله الأخيار، وقرابتَه الأطهار، من غير إفراطٍ أو تفريطٍ، أو غُلوٍّ أوجفاءٍ، كما هى طريقةُ السّلف الصالح، وقد ألّفتُ رسالةً مختصرةً بعنوان: ((عقيدةُ أهل السنّة والجماعة فى الصحابة الكرام رضى الله عنهم))، وقد نُشرتْ فى مجلّة الجامعة الإسلامية، فى عددِها الثانى من السنة الرابعة، الصادر فى شهر شوّال سنةَ 1391هـ، ثمّ طُبعتْ مستقلّة.

وألّفتُ رسالةً بعنوان:)) فضلُ أهل البيت وعُلوُّ مكانتهم عند أهل السنّة والجماعة ((طُبعتْ فى عام 1422هـ، وسبق أن ألقيتُ محاضرةً فى الموضوع فى الجامعة الإسلامية فى عام 1405هـ تقريباً بعنوان:)) مكانةُ أهل البيت عند الصحابة وتابعيهم بإحسان .((

وقد ألقيتُ محاضرةً فى قاعة المحاضرات فى الجامعة الإسلامية فى عام 1405هـ تقريباً عن معاويةَ بن أبى سفيان رضى الله عنه، وكان عنوانها فى أوّل الأمر ((معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه بين المنصفين والمتعسِّفين))، لكنِّى عند إلقائها اقتصرتُ على كلام أهل الإنصاف دون ذكر شىءٍ من كلام أهل الا عتساف، ثمّ طُبعت بعنوان: ((من أقوال المنصفين فى الصحابىّ الخليفةِ معاويةَ رضى الله عنه)).

وفى الآونة الأخيرة وقفتُ على رسالتين لأحد المتعسِّفين الجدُد، وهو حسن بن فرحان المالكى (نسبة إلى بَنِى مالك فى أقصى جنوب المملكة)، إحداهما بعنوان:)) الصحابةُ بين الصُّحبة اللُّغوية والصُّحبة الشّرعية ((، والثانية بعنوان:)) قراءةٌ فى كتب العقائد ((، اشتملتَا على تخبُّطٍ وتخليطٍ فى مسائل الاعتقاد، ولا سيَما فى الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم وأرضاهم، وعلى النّيل من عددٍ كبيرٍ من علماء أهل السنّة المتقدّمين والمتأخِّرين، وإشادة بأهل البدع.

وسأقتصرُ فى هذه الرسالة على دحض أباطيله فى

حقِّ الصحابة الكرام رضى الله عنهم وأرضاهم.

ومن هذه الأباطيل: تقسيمُه الصحبةَ إلى صحبةٍ شرعيّة وصحبةٍ لغويّةٍ، ويريدُ بالصُحبة الشرعيّة صحبة المهاجرين والأنصار من أوّل الهجرة إلى صُلح الحُديبية، وأنّ ما ورد من فضائل لأصحاب رسول الله إنّما هى لهؤلاء وحدهم، ومَن كان بعد الحُديبية فصحبتُه لغويّة كصحبة المنافقين والكفّار. فأخرج بذلك الألوفَ الكثيرةَ من أصحاب رسول الله الذين أسلموا وهاجروا إلى رسول الله بعد الحُديبية، وكذلك الذين أسلموا عامَ الفتح، والوفودَ الذين وَفَدوا على رسول الله وغيرَهم، ومِن الذين زعم أنّهم لم يظفروا بشرف الصُحبة لرسول الله وأنّ صُحبتَهم إيّاه كصُحبة الكفّار والمنافقين: عمُّه العباس بن عبد المطّلب وابنُه عبد الله وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومعاوية رضى الله عنهم، وسيأتى تنصيصُه على عدم صحبتِهم والردُّ عليه.

ومن هذه الأباطيل تشكيكه فى أفضليّة أبى بكر على غيره وفى أوْلَويّته بالخلافة بعد رسول الله ، وغير ذلك مِمّا سأذكرُه في الرّدِّ عليه.

والله ُ يعلم أنّنى كارهٌ لإيراد هذه الأباطيل، لكن ح

الى كما جاء فى

المَثَل: ((مُكرَهٌ أخوك لا بطل))، كما فى مجمع الأمثال للميدانى (ص:274)، فأجدُنى مضطرًّا إلى إيراد هذه

Modifier avec WPS Office

التّعسُّفات والرّدِّ عليها،

وأقول فيها كما قال السيوطى فى كتابه ((مفتاح الجنة فى الاحتجاج

بالسنة)) (ص:5) فى إبطال قول من قال: (إنّه لا يُحتَجُّ بالسُّنّة، إنّما

يُحتجُّ بالقرآن وحده!) قال: ((اعلموا ـ يرحمكم الله ـ أنّ من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تُذكر إلا ّ عند داعية الضرورة)) إلى أن قال فى (ص:6): ((وهذه آراء ما كنتُ أستحلُّ حكايتَها لولا ما دعت إليه الضرورة من بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذى كان الناس في راحة منه من أعصار)).

ولشناعة هذه الأباطيل، فإنّ مجرّدَ تصوُّرِها يُغنى عن الاشتغال فى الردِّ عليها، لكنِّى رأيتُ الردّ عليها فى هذه الرسالة؛ لئلا ّ يغترَّ بها ذو جهل أو تغفيل، ورجاء أن يهدِىَ الله ُ المردودَ عليه، ويُخرجه من الظلمات إلى النور، فيتوبَ من تلك الأباطيل قبل أن يفجأه هادِمُ اللّذّات، والرجوعُ إلى الحقّ خيرٌ من التمادى فى الباطل، كما قال ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه (تفسير القرطبي 262/5).

وقد سَمّيتُ هذه الرسالة:

الانتصار للصحابةِ الأخيار في ردِّ أباطيل حسن

Modifier avec WPS Office

المالكي

وما أعزوُه إليه مِن كلامٍ باطل للردِّ عليه فهو فى كتابه الذى فى الصحابة، وما كان فى الكتاب الآخر وهو: ((قراءةٌ فى كتب العقائد)) فإنّى أنصُّ عليه، فأقول: قال فى ((قراءته)) كذا وكذا، وقد رددتُ عليه من كتابه هذا فى موضعين من هذا الردِّ (ص:65)، (ص:115 ...)، وسأُفرِدُ بحول اللّه الردّ عليه فيه بكتاب بعنوان: ((الانتصار لأهل السُنّة والحديث فى ردِّ أباطيل حسن المالكي)).

وأسأل اللّه عزّ وجلّ التوفيقَ لِما فيه رضاه والفقهَ في دينه والثباتَ على الحقّ، إنّه سميعٌ مجيب.

* * *

Modifier avec WPS Office

زعمه قصْر الهجرة على المهاجرين قبل الحُديبية، وقَصْر الصُحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، والرد عليه:

قال فى (ص:25) فى بيان مَن هم الصحابة:)) أصحابُ النّبِىّ :

ـ الصحبة الشرعية ـ ليسوا إلا ّ المهاجرين والأنصار، وقد يدخل فيهم مَن كان فى حكمهم مِمّن أسلم وهاجر إلى النّبِيّ وعاد إلى بلاده قبل فتح الحُديبية.

فهذا أسلمُ تعريفٍ لأصحاب النّبِىّ ، وهذه الصُحبةُ الشرعيةُ هى التى كان فيها النُصرةُ والتمكينُ فى أيّام الضّعفِ والذِلّة، وهى الصُحبةُ الممدوحةُ فى القرآن الكريم والسنّة النبويّة، بمعنى أنّ كلّ آيات القرآن الكريم التى أثنت على (الذين مع النّبِىّ) إنّما كان الثناءُ مُنصَبًّا على المهاجرين والأنصار فقط، وليس هناك مدحٌ عامٌ لِمَن كان مع النّبِىّ إلا ّ وهو منصرفٌ لهؤلاء لا لغيرهم !!)).

وقد علّق عند قوله:)) قبل فتح الحُديبية ((بقوله فى الحاشية:)) وقد يدخل فى مسمّى (الأصحاب) مَن أسلم بَعد الحُديبية إلى فتح مكة، مع الجزم بالفرق الكبير بينهم وبين أصحاب النّبِىّ قبل بيعة الرّضوان؛ لحديث خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف، لكن لا يدخل فيهم طلقاءُ قريشٍ ولا عُتقاءُ ثقيفٍ ولا مَن كان فى

حُكمهم من الأعراب والوفود بعد فتح مكة !!! .((

وقال فى نهاية الكتاب (ص:84 ـ 85):)) الصُحبةُ الشرعية: لا تكون إلا ً فى المهاجرين والأنصار الذين كانوا مع النّبِىّ فى المدينة من بداية الهجرة إلى زمن الحُديبية، ويدخل فى هؤلاء السابقون بالإسلام، الذين توفوا فى مكة قبل الهجرة، أو فى الحبشة، أو قدموا بعد الحُديبية من مهاجرة الحبشة فقط.

الصُحبة العامة: التى مرجعُها العُرفُ أو اللُغة، فهذه يدخل فيها كلٌ مَن صحب النّبِىّ من المسلمين أو المنافقين أو الكفّار، والذى يُدخِل مَن صحب النّبِىّ صحبةً يسيرةً لاحتمال اللُغة ذلك لا يستطيع إخراجَ صحبة المنافق لا لغةً ولا عُرفاً؛ لأنّ اللغةَ والعرفَ تحتملا ن ذلك أيضاً.

فإن قال المُخرج للمنافق أو الكافر: إنّما أخرجناهما من الصُحبةِ بالشرع، قلنا له: ونحنُ إنّما حدّدنا الصُحبة الشرعية بالمهاجرين والأنصار بالشرع أيضاً.

فإن تمسّكتَ بمطلق اللغة فقد أدخلتَ على النّبِىّ صحبةَ المنافقين، وإن قلتَ: أنّ اللغة ليست حجّةً على الشرع، قلنا: كذلك فى الصحبة الشرعية، والعرفُ حكمُه حكمُ اللغة، وإن كان أقوى دلالةً من اللغة)).

أقول: إنّ هذا الكلام يشتمل على أمور:

Modifier avec WPS Office

الأول: قصرُه المهاجرين هجرةً شرعيةً على مَن هاجر قبل الحُديبية، دون مَن هاجر بعدها.

الثانى: أنّ المهاجرين قبل الحُديبية مع الأنصار هم أصحابُ رسول الله الصُّحبةَ الشرعية دون غيرِهم.

الثالث: الجزم بأنّ كلّ مَن صحب الرسولَ بعد فتح مكة ـ سواء كان من الطُّلَقاء والعُتقاء وأصحاب الوفود ـ لا يُعَدُّ صحابياً، وصحبتُه المضافة إليه لغوية، كصحبة المنافقين والكفّار.

الرابع: أنّ أولادَ المهاجرين والأنصار ليس لهم حكم المهاجرين والأنصار.

الخامس: اعتبر مَن صَحِبَ النّبِيّ بعد الحُديبية وقبل فتح مكة من أصحابه الصُّحبة اللّغوية التى هى شبيهةٌ بصحبة المنافقين والكفار، كما جاء فى كلامه الأخير الذي هو خلاصةُ رأيه.

والجوابُ عن الأمر الأوّل أن يُقال:

إنّ الهجرةَ إلى الرسول فى المدينة تمتدُّ مِن بدْءِ الهجرة إلى فتحِ مكة، مع التفاوت الكبير بين مَن تقدّمتْ هجرتُه ومَن تأخّرتْ، كما أنّ التفاوُتَ حاصلٌ بين مَن هاجر فى بداية الهجرة وبين مَن هاجر قُبَيل صُلح الحُديبية.

فإنّ مَن شَهد بدراً وأُحُداً والخندقَ وغيرَها أفضلُ مِمّن هاجر قُبَيل الحُديبية وشَهد الحُديبية.

Modifier avec WPS Office

وما ذكره فى (ص:85 ـ 86) من تقسيم الهجرة إلى (هجرة شرعية) تنتهى بصلح الحُديبية و(شرعيةِ هجرةٍ) تمتَدُّ إلى فتح مكة، وقصْره فضلَ الهجرة التى ورد لأهلها المدحُ والثناءُ على الهجرة قبل الحُديبية دون ما بعدها إلى فتح مكة تحكّمٌ لا دليل عليه.

ويدلُّ لاستمرار الهجرة التى ورد لأهلها المدحُ والثناءُ من بدء الهجرة إلى فتح مكة ما يأتي:

1 ـ حديث ابن عباس فى الصحيحين، واللفظُ للبخارى (2825)، أنّ النّبِىّ قال يومَ الفتح: ((لا هجرةَ بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيّةٌ، وإذا استُنفِرْتُم فانفِروا)).

قال الحافظ فى شرحه: ((قال الخطّابىُّ وغيرُه: كانت الهجرةُ فرضاً فى أوّل الإسلام على مَن أسلم لقلّة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع، فلمّا فتح الله ُ مكةَ دخل النّاسُ فى دين الله أفواجاً، فسقط فرضُ الهجرة إلى المدينة، وبقى فرضُ الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدوٌّ)).

2 ـ حديث أبى عثمان النهدى عن مجاشع بن مسعود فى الصحيحين، واللفظُ للبخارى (3079)، قال: ((جاء مجاشعٌ بأخيه مجالد بن مسعود إلى النّبِىّ ، فقال: هذا مجالد يبايعُك على الهجرة، فقال: لا هجرةَ بعد فتح مكة ، ولكن أبايعُه على الإسلام)).

وفى لفظٍ للبخارى (2963) قال مجاشع: ((أتيتُ

النبيّ أنا وأخى، فقلتُ: بايعْنا على الهجرة، فقال: مَضتِ الهجرةُ لأهلها، فقلتُ: علامَ تبايعنا؟ قال: على الإسلام والجهاد .))

وهو يدلُّ على استمرار الهجرة ذات المدح والثناء إلى فتح مكة.

3 ـ عن عائشة رضى الله عنها قالت: ((انقطعت الهجرةُ منذُ فتح الله على نبيِّه مكة)) رواه البخارى (3080).

وهو واضحٌ فى استمرار الهجرة ذات الفضل إلى فتح مكة.

4 ـ حديث جرير رضى الله عنه مرفوعاً: ((المهاجرون والأنصارُ بعضُهم أولياءُ بعض فى الدنيا والآخرة، و الطُّلقاءُ من قريشٍ والعتقاءُ من ثقيفٍ بعضُهم أولياءُ بعضٍ فى الدنيا والآخرة))، وهوحديثٌ صحيحٌ، انظر تخريجه فى السلسلة الصحيحة للألبانى (1036) و المسند (363/4).

والمقابلة بين المهاجرين والأنصار وبين الطُّلقاء و العتقاء دالّةٌ على استمرار الهجرة إلى فتح مكة.

وقد أورد المالكى فى (ص:46 ـ 47) حديثَ مجاشعٍ، وفيه الدلالة على أنّ الهجرة تنتهى بفتح مكة، وهو يخالفُ ما زعمَه فى (ص: 45 ـ 46) من أنّ الهجرة تنتهى بصُلح الحُديبية فقال:)) الدليلُ الخامس عشر ما

Modifier avec WPS Office

رواه البخارى فى صحيحه عن مجاشع بن مسعود قال: أتيتُ النّبِىّ بأخى بعد الفتح، فقلتُ: يا رسول الله! جِئتُك بأخى لتبايعَه على الهجرة، قال: ذهب أهلُ الهجرة بما فيها.

أقول: هذه (كذا) فيه دلالةٌ واضحةٌ على أنّ فتحَ مكة قطع الهجرة، ولا يحصل مسلمو الفتح على اسم الهجرة ولا فضلها حتى لو وفدوا إلى النّبِىّ ، وعلى هذا فلا يُسمّوْن مهاجرين، وإنّما يُسمّوْن (الناس) كما فى حديث (أنا وأصحابى حيِّزٌ والناسُ حيِّزٌ)، أو يُسمّون الطُلَقاء، أو نحو ذلك! .((

ثمّ علّق على هذا بقوله:)) وقوله: (ذهب أهلُ الهجرة بِما فيها) أى
بِما فيها من فضلٍ وتسميةٍ وغيرِ ذلك مِمّا هو من خصائص المهاجرين وفضائلهم .((

وأقول: هذا واضحٌ فى استمرار الهجرة ذات الثناء و المدح إلى فتح مكة، وهو خلافُ ما دندن حولَه من أنّ الهجرةَ المحمود أهلُها تنتهى بصلح الحُديبية، وهذا الحديثُ قد أوردتُه قريباً من جملة الأدلة الدالة على استمرار الهجرة المحمود أهلُها إلى فتح مكة، وليس إلى صلح الحُديبية كما زعم، وقد وُفِّق هنا للصواب بتقرير أنّ الهجرةَ تستمرُّ إلى فتح مكة، وإن كان ذلك بغير قصدٍ منه.

وأمّا الأمورُ الأربعةُ الباقيةُ، وهى قصرُه الصُّحبةَ الشرعية التى جاء مدحُها فى الكتاب والسنّة على المهاجرين قبل الحُديبية والأنصار إلى زمن صلح الحُديبية، ونفى هذه الصحبة عن المهاجرين بعد الحُديبية، وعن الطُّلَقاء وعتقاء ثقيف وأصحاب الوفود وأبناء المهاجرين والأنصار، فيجاب عن ذلك بأنّ هذا التقسيم للصحابة إلى مَن صُحبتُهم صُحبةٌ شرعيةٌ ومَن صُحبتُهم لُغويةٌ شبيهةٌ بصحبة المنافقين والكافرين تقسيمٌ غيرُ صحيحٍ، وهو من محدثات القرن الخامس عشر، والصحيحُ أنّ كلّ مَن لقى النّبِىّ مؤمناً به ومات على الإسلام فهو من أصحابه.

قال الحافظ ابن حجر فى الإصابة (10/1): ‹‹ وأصحُ ماوقفتُ عليه من ذلك أنّ الصحابىّ مَن لقى النّبِىّ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه مَن طالت مجالسته له أوقصُرت، ومن روى عنه أو لَم يروِ، ومن غزا معه أو لَم يغزُ، ومن رآه رُؤيةً ولو لَم يجالسْه، ومَن لَم يرَه لعارضٍ كالعمى ›› ثمّ شرح تعريفَه هذا إلى أن قال (12/1): ‹‹ وهذا التعريفُ مَبنِىٌّ على الأصحِّ المختارِ عند المحقِّقين كالبخارى وشيخِه أحمدَ بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوالٌ أخرى شاذّةٌ ... ›› وأشار إلى جملةٍ منها، وهذا التعريفُ هو الأسلمُ، وهو يشملُ

حتى الذين رأوا النّبىّ مجرّدَ رؤية ولم يُجالِسوه، ويدلُّ لذلك أدلّةٌ:

الأول: قال الله عزّ وجلّ: {مُحمّدٌ رَسُولُ الله وَالّذِينَ مَعَهُ أشِدّاءُ عَلَى الكُفّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَراهُمْ رُكّعاً سُجّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ الله وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِنْ أثرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِى التّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِى الإ نجِيلِ كزَرْعٍ أخْرَجَ شَطْأهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الكُفّارَ وَعَدَ الله الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وَأجْراً عَظِيماً}.

فإنّ هذه الآيةَ الكريمةَ عامّةٌ فى جميع أصحاب الرسول سواءً مَن كان أسلم عام الفتح وصحبه ، ومَن كان قبل ذلك وبعده إلى وفاة الرسول .

وقد تأوّل المالكىُّ هذه الآيةَ بقصرِ عمومها على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية وهو تحكّمٌ وتعسّفٌ، وسيأتي الرّدُّ عليه.

الثانى: قال الله عزّ وجلّ: {وَمَا لَكُمْ ألا تُنفِقُوا فِى سَبِيلِ الله وَلِلّهِ مِيرَاثُ السّمَوَاتِ وَالأ رْضِ لا يَسْتَوِى مِنكُم مَنْ أنفَقَ مِن قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الّذِينَ أنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاً وَعَدَ الله الحُسْنَى وَالله بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}.

Modifier avec WPS Office

فإنّ الآيةَ عامّةٌ فى الصحابة، والفتحُ فيها فتحُ مكةَ على قول الجمهور، وصلحُ الحُديبية على قول بعض العلماء، وسيأتى ذكر المالكى للآية مستدلا ً بها على رأيه الباطل والرّدّ عليه.

الثالث: قال الله عزّ وجلّ: {وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنكُمْ وَأُولُوا الأ َرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِى كِتَابِ اللَّه ِ إِنّ اللَّه َ بِكُلّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}.

ففى الآية دليلٌ على أنّ مَن آمن وهاجر وجاهد مع المهاجرين والأنصار من الصحابة الذين تأخّر إسلامُهم أتهم منهم فى الأجر والثواب، مع التفاوت الكبير بين هؤ لاء وهؤلاء، قال الشوكانى فى فتح القدير:)) ثمّ أخبر سبحانه بأنّ من هاجر بعد هجرتهم وجاهد مع المهاجرين الأوّلين والأنصار فهو مِن جملتهم أى: من جملة المهاجرين الأوّلين والأنصار فى استحقاق ما استحقّوه من الموالاة والمناصرة وكمال الإيمان و المغفرة والرزق الكريم .((

الرابع: قال الله عزّ وجلّ: {لَكِنِ الرّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ أَعَدّ اللَّه ُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأ َنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ}.

Modifier avec WPS Office

فإنّ الآيةَ فى الصحابة جميعاً، فيدخلُ فيها كلٌ مَن كان معه وجاهد قبل الفتح وبعده، فى حُنين والطائف وغزوة تبوك، قال ابن كثير فى تفسيره:

)) لمّا ذكر تعالى ذمّ المنافقين بيّن ثناءَه على المؤمنين وما لهم فى آخرتهم، فقال: {لَكِنِ الرّسُولُ وَالّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا} إلى آخر الآيتين من بيان حالِهم ومآلهم، وقوله: {وَأُولَئِكَ لَهُمُ الخَيْرَاتُ}، أى: فى الدار الآخرة فى جنّات الفردوس والدرجات العُلَى)).

ويدلٌ لذلك أيضاً قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النّبِىُّ حَسْبُكَ اللّه ُ وَمَنِ اتّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِينَ}، أى: أنّ الله َ كافيك وكافي من اتبَعك من المؤمنين.

الخامس: قال الله عزّ وجلّ: {يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللّه ِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يَوْمَ لا َ يُخْزِى اللّه ُ النّبِىّ وَالّذين آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنّكَ عَلَى كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}.

ففى الآيةِ الكريمة بيانُ حال النّبِىّ والذين آمنوا معه يوم القيامة، ويدخل فى ذلك الصحابة رضى الله عنهم دخولا ً أوّليًا؛ لأنّهم خيارُ المؤمنين وسادات الأولياء بعد الأنبياء والمرسَلين.

السادس: عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، عن النّبِىّ قال:

((يأتى على الناس زمان، يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال لهم: فيكم مَن رأى رسولَ الله ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال لهم: فيكم مَن رأى مَن صَحب رسولَ الله ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال لهم: هل فيكم مَن رأى مَن صَحِب من صَحب رسولَ الله ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم)) رواه مسلم (2532).

فهذا الحديث الصحيحُ دالٌّ على أنّ الصُّحبةَ للرسول تحصُل برؤيته ، وإن لَم تطُلْ صحبتُه إيّاه.

قال على بن المدينى ـ رحمه الله ـ فى اعتقاده الذى رواه عنه اللالكائى بإسناده فى كتابه ((شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)) (188/1) فساقه، وفيه: ((مَن صَحِبَه سَنَةً أو شهراً أو ساعةً، أو رآه، أو وفد إليه فهو من أصحابه، له من الصُّحبة على قدر ما صحبَه، فأدناهم صحبةً هو أفضلُ من الذين لَم يروه، ولو لقوا الله عزّ وجلّ بجميع الأعمال، كان الذى صحب النّبِىّ ورآه بعينيه وآمن به ولو ساعة أفضلَ بصُحبته من التابعين كلِهم، ولو عملوا كلّ أعمال الخير)).

وقد ساق اللالكائىُ فى كتابه أيضاً (180/1) اعتقاد

الإمام أحمد بإسناده إلى عَبدوس بن مالك العطّار عنه، وفيه تعريف الصحابى وبيان فضيلة الصُحبة بنحو كلام علي بن المديني المتقدِّم.

قال ابن تيمية فى منهاج السنّة (382/8 ـ 388): ((ومِمّا يبيِّن هذا أنّ الصُحبةَ فيها عمومٌ وخصوصٌ، فيُقال: صَحِبه ساعةً ويوماً وجمعةً وشهراً وسنةً، وصَحِبَه عمرَه كلَه.

وقد قال تعالى: {وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ}، قيل: هو الرفيق فى السّفر، وقيل: الزوجة، وكلاهما تقلُ صُحبتُه وتكثر، وقد سَمّى الله الزوجةَ صاحبةً فى قوله: {أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ}.

ولهذا قال أحمد بن حنبل فى الرسالة التى رواها عَبْدوس بن مالك عنه: (مَن صحب النّبِىّ سنةً أو شهراً أو يوماً أو ساعةً، أو رآه مؤمناً به، فهو من أصحابه، له من الصُحبة على قدر ما صحبَه).

وهذا قول جماهير العلماء من الفقهاء وأهل الكلام وغيرِهم: يَعُدُّون فى أصحابه مَن قلّت صحبتُه ومَن كثرت، وفي ذلك خلافٌ ضعيف.

والدليلُ على قول الجمهور ما أخرجاه فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى، عن النّبِىّ قال: (يأتى على الناس زمان، يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال:

هل فيكم مَن رأى رسول الله ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال: هل فيكم مَن رأى مَن صحب النّبِىّ ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم، ثمّ يغزو فئامٌ من الناس، فيُقال: هل فيكم مَن رأى مَن صحب من صحب رسولَ الله ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم)، وهذا لفظ مسلم، وله فى رواية أخرى: (يأتى على الناس زمان يُبعَثُ منهم البعث، فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحداً مِن أصحاب رسول الله ؟ فيوجد الرّجل، فيُفتَح لهم به، ثمّ يُبعث البعثُ الثانى، فيقولون: هل فيكم مَن رأى أصحابَ رسول الله ؟ فيقولون: نعم! فيُفتَح لهم به ، ثمّ يُبعثُ البعثُ الثالث، فيُقال: انظروا هل ترون فيكم مَن رأى مَن رأى أصحابَ رسولِ الله ؟ فيقولون: نعم، ثمّ يكون البعثُ الرابع، فيُقال: هل ترون فيكم أحداً رأى من رأى أحداً رأى أصحاب رسول الله ؟ فيوجد الرّجل فيُفتحُ لهم به)، ولفظ البخارى ثلاث مرّات كالرواية الأولى، لكن لفظه: (يأتى على الناس زمان يغزو فِئامٌ من الناس)، وكذلك قال فى الثانية والثالثة، وقال فيها كلِّها: (صَحِب)، واتفقت الروايات على ذِكر الصحابةِ والتابعين وتابعيهم، وهم القرون الثلاثة، وأمّا القرن الرابع فهو فى بعضها، وذِكرُ القرن الثالث ثابت فى المتفق عليه من غير وجه، كما فى الصحيحين عن ابن مسعود قال: قال

رسول الله : (خيرُ أمّتِى القرن الذين يَلونَنِى، ثمّ الذين يلُونهم، ثمّ الذين يلُونهم، ثمّ يجىء قومٌ تسبق شهادةُ أحدِهم يَمينَه ويَمينُه شهادته).

وفى الصحيحين عن عِمران: أنّ النّبِىّ قال: (إنّ خيرَكم قرنِى ثمّ الذين يلُونهم، ثمّ الذين يلُونهم)، قال عِمران: فلا أدرى أقال رسول الله بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، (ثمّ يكون بعدهم قومٌ يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يُؤتمَنون، وينذِرون ولا يوفون)، وفى رواية: (ويحلفون ولا يُستحلفون)، فقد شكّ عمران فى القرن الرابع ...)).

إلى أن قال:)) ففى الحديث الأول: (هل فيكم مَن رأى رسول الله ؟) ثمّ قال: (هل فيكم مَن رأى مَن صحب رسول الله ؟)، فدلّ على أنّ الرّائى هو الصّاحب، وهكذا يقول فى سائر الطبقات فى السؤال: (هل فيكم من رأى مَن صَحبَ مَن صَحِبَ رسولَ الله ؟) ثمّ يكون المراد بالصّاحب الرائي.

وفى الرواية الثانية: (هل تجدون فيكم أحداً من أصحاب رسول الله ؟) ثمّ يقال فى الثالثة: (هل فيكم من رأى من رأى أصحاب رسول الله ؟).

ومعلومٌ إن كان الحكمُ لصاحب الصاحب معلّقاً بالرؤية، ففى الذى صحب رسولَ الله بطريق الأوْلَى وا

لأحْرَى.

ولفظ البخارى قال فيها كلِّها: (صَحِب)، وهذه الألفاظ إن كانت كلُّها من ألفاظ رسول الله فهى نصٌّ فى المسألة، وإن كان قد قال بعضَها، والراوى مثل أبى سعيد يروى اللَّفظ بالمعنى، فقد دلّ على أنّ معنى أحد اللّفظين عندهم هو معنى الآخر، وهم أعلمُ بمعانى ما سمعوه من كلام رسول الله .

وأيضاً فإنْ كان لفظ النّبِىّ (رأى) فقد حصل المقصود، وإن كان لفظه (صحب) فى طبقة أو طبقات، فإن لَم يُرِد به الرؤية لَم يكن قد بيّن مرادَه، فإنّ الصُّحبةَ اسمُ جنسٍ ليس لها حدٌّ فى الشرع ولا فى اللغة، والعُرف فيها مختلف.

والنّبِىُّ لَم يُقيّد الصُّحبةَ بقيدٍ، ولا قدّرها بقدر، بل علّق الحكمَ بمطلقها، ولا مُطلقَ لها إلا الرؤية.

وأيضاً فإنه يُقال: صَحِبَه ساعةً وصَحِبَه سنةً وشهراً، فتقع على القليل والكثير، فإذا أُطلقت من غير قيد لَم يَجُز تقييدُها بغير دليل، بل تُحملُ على المعنى المشترك بين سائر موارد الاستعمال.

ولا ريب أنّ مجرّدَ رؤية الإنسان لغيره لا توجب أن يُقال: قد صَحِبَه، ولكن إذا رآه على وجه الاتِّباع له والاقتداء به دون غيره والاختصاص به، ولهذا لَم يُعتدّ

برؤية مَن رأى النّبِىّ من الكفّار والمنافقين؛ فإنّهم لَم يروه رؤيةَ مَن قَصْدُه أن يؤمن به، ويكون من أتباعه وأعوانه المصدِّقين له فيما أخبر، المطيعين له فيما أمر، الموالين له، المُعادين لِمَن عاداه، الذى هو أحبُّ إليهم من أنفسِهم وأموالِهم وكلِّ شيء)).

السابع: عن أبى هريرة رضى الله عنه: أنّ رسول الله أتى المقبرة، فقال: ((السّلامُ عليكم دارَ قومٍ مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، وددتُ أنّا قد رأينا إخواننا، قالوا: أوَلَسْنا إخواتك يا رسول الله؟! قال: أنتم أصحابى ، وإخواننا الذين لَم يأتوا بعد)) الحديث، رواه مسلم (249) وغيرُه.

فدلّ الحديثُ على التمييز بين أصحابه وإخوانِه، وأنّ أصحابَه هم الذين أدركوه ورأوه، وإخوانه الذين يأتون مِن بعد ولَم يروه، والمرادُ بالأ ُخوّة الأخوّة الإيمانية، و الصحابةُ جمعوا بين الصُّحبةِ والأ ُخوّة، والذين بعدَهم نصيبُهم الأ ُخوّة وحدها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى منهاج السنة (389/8): ((ومعلومٌ أنّ قوله (إخوانى) أراد به إخوانى الذين ليسوا بأصحابي، وأمّا أنتم فلكم مزيّة الصُّحبة ...

فجعل هذا حدًّا فاصلا ً بين إخوانه الذين ودّ أن يراهم وبين أصحابه، فدلّ على أنّ مَن آمن به ورآه فهو

من أصحابه، لا مِن هؤلاء الإخوان الذين لَم يَرَهم ولَم يَرَوْه، فإذا عُرف أنّ الصُّحبةَ اسمُ جنسٍ تعُمُّ قليلَ الصُّحبة وكثيرَها، وأدناها أن يصحبَه زمناً قليلا ً، فمعلومٌ أنّ الصِّدّيقَ فى ذروةِ سَنَام الصُّحبة وأعلى مراتبها؛ فإنّه صَحِبَه من حين بعثه اللّه إلى أن مات)).

الثامن: روى الإمام أحمد فى مسنده (152/4) عن محمد بن عُبيد الطنافسى قال: ثنا محمد ـ يعنى ابنَ إسحاق ـ حدّثنى يزيد بن أبى حبيب، عن مَرثد بن عبد اللّه اليَزَنِى، عن أبى عبد الرحمن الجُهنِىّ قال: ((بينا نحن عند رسول اللّه طلع رَكْبان، فلمّا رآهما قال: كِنديان ومُذْحِجِيان، حتى أتياه، فإذا رجالٌ من مُذحج، قال: فدنا إليه أحدُهما ليُبايِعه، قال: فلمّا أخذ بيده قال: يا رسول اللّه! أرأيتَ مَن رآك فآمن بك وصدّقك واتبعك: ماذا له؟ قال: طوبى له، قال: فمسح على يده، فانصرف، ثمّ أقبل الآخرُ حتى أخذ بيده ليُبايِعه، قال: يا رسول اللّه! أرأيتَ مَن آمن بك وصدّقك واتبعك ولَم يرَكَ ؟ قال: طوبى له، ثمّ طوبى له، فمسح على يده فانصرف)).

وهذا الإسناد فيه محمد بن عُبيد ويزيد بن أبى حبيب ومرثد بن
عبد اللّه اليزنى، وهم ثقات من رجال الجماعة، ومحمد بن إسحاق صدوق يدلِّس، وقد صرّح بالتحديث.

وقد رُتِّب الفضلُ فى الحديث على رؤيته والإيمان به وتصديقه واتِّباعه.

التاسع: روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما، واللَّفظ للبخارى (3650) عن عِمران بن حُصين رضى الله عنهما قال: قال رسول الله : ((خيرُ أُمَّتِى قرنِى، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم، قال عِمران: فلا أدرى أذَكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة)) الحديث.

وروَيا أيضاً، واللفظ للبخارى (3651) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: أنّ النّبِىّ قال: ((خيرُ الناس قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم)) الحديث.

والقرنُ الأوّل مِن هذه القرون هو قرنُ الصحابة رضى الله عنهم، قال النووى فى شرح صحيح مسلم (84/16): ((اتفق العلماءُ على أنّ خيرَ القرون قرنُه ، و المرادُ أصحابُه)).

ونقل عن القاضى عياض أنّ شهر بن حوشَب قال: ((قرنُه: ما بَقيتْ عينٌ رأته، والثانى: ما بقيت عينٌ رأت مَن رآه، ثمّ كذلك)).

وقال ابن تيمية فى منهاج السنة (384/8): ((واتّفقت الروايات على ذِكر الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهم القرون الثلاثة)).

وجاء فى السنة الصحيحة وَصْفُ الذين لم يُدركوا

Modifier avec WPS Office

زمنَه ويَروه
بـ (التابعين)، ففى صحيح مسلم (2542) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: إنّى سمعتُ رسول الله يقول: ((إنّ خيرَ التابعين رجلٌ يُقال له أُوَيس، له والدةٌ وكان به بياض، فمُروه فليستغفر لكم))، وهو يدلُّ على التمييز بين الصحابة والتابعين.

العاشر: روى مسلم (2531) عن أبى بُردة، عن أبيه أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال: ((صلّينا المغربَ مع رسول الله ، ثمّ قلنا: لو جلسنا حتى نصلى معه العشاءَ، قال: فجلسنا، فخرج علينا، فقال: ما زلتُم ههنا؟ قلنا: يا رسول الله! صلّينا معك المغربَ، ثمّ قلنا: نجلس حتى نصلِّيَ معك العشاءَ، قال: أحسنتم أو أصبتُم، قال: فرفع رأسَه إلى السماء، وكان كثيراً مِمّا يرفع رأسه إلى السماء، فقال: النُّجومُ أَمَنَةٌ للسماء، فإذا ذهبت النجومُ أتى السماءَ ما تُوعَد، وأنا أَمَنَةٌ لأصحابى، فإذا ذهبتُ أتى أصحابى ما يُوعَدون، وأصحابى أَمَنَةٌ لأمّتِى، فإذا ذهب أصحابي أتى أمّتي ما يوعَدون)).

وفى صحيح البخارى (3876) أنّ أبا موسى رضى الله عنه قدِم إلى النّبِىّ حين فتح خيبر، وكان ذلك بعد الحُديبية، وأبو موسى رضى الله عنه مِمّن يشمله حديثه هذا، لا كما يقول المالكى مِن أنّ الصُّحبةَ الشرعيّة هى

لِمَن كانت هجرتُه قبل الحُديبية؛ لأنّ الحُديبية فى سنة ست من الهجرة، وفتح خيبر في سنة سبع.

الحادى عشر: روى البخارى فى صحيحه من حديث ابن عباس (1739) وأبى بكرة (1741) فى خطبة النّبِيّ بمِنى فى حجّة الوداع، وفى آخرها: ((فليُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ))، وحديث أبي بكرة رواه مسلم أيضاً (29).

وهؤلاء الذين حجّوا معه وشهدوا خطبتَه وسَمعوها، وأُمروا بإبلاغها غيرَهم هم من أصحابه، لا كما يقول المالكى من أنّ الصُّحبةَ الشرعيّة خاصّةٌ بِمَن كان قبل الحُديبية.

الثانى عشر: روى أبو داود فى سننه (3659) بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله : ((تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمَع مِمّن سَمِع منكم)).

وهو دالٌّ على أنّ الذين سَمعوا منه هم من أصحابه ، وأنّ الذين سَمعوا من الصحابة هم التابعون، وأنّ الذين سَمعوا مِمّن سَمع من الصحابة هم أتباع التابعين، ولا يُقال: إنّ مَن سَمع رسولَ الله وحدّث عنه ليس بصحابي.

الثالث عشر: روى أبوداود فى سننه (3660) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال: سمعتُ رسول الله يقول: ((نضّر الله امرءاً سَمِع منّا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغَه ...

)) الحديث.

وهوحديثٌ متواتر؛ رواه أربعة وعشرون صحابيًا، وقد جمعتُ طرقَه وتكلَّمتُ على فقهه فى بحث بعنوان:)) دراسة حديث (نضَّر الله امرءاً سمع مقالتِى ...) رواية ودراية))، وهو مطبوع، وهو دالٌّ على كون مَن سَمع حديثَه منه أنَّه من أصحابه.

الرابع عشر: روى البخارى فى الأدب المفرد (87) قال: حدَّثنا بِشر ابن محمد، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا صفوان بن عمرو قال: حدَّثنى عبد الرحمن بن جبير بن نُفير، عن أبيه قال: ((جلسنا إلى المقداد بن الأسود يوماً، فمرَّ به رجلٌ، فقال: طوبَى لِهاتين العينين اللَّتين رأتا رسولَ الله ، والله! لوَدِدنا أنَّا رأينا ما رأيتَ، وشهدنا ما شهدتَ، فاستُغضِب، فجعلت أعْجَب: ما قال إلا ّ خيراً! ثمَّ أقبَلَ عليه فقال: ما يَحمل الرَّجلَ على أن يتمنَّى مَحضراً غيَّبه الله عنه؟ لا يدرى لو شَهِدَه كيف يكون فيه؟ والله! لقد حضر رسولَ الله أقوامٌ كبَّهم الله على مناخرِهم فى جهنَّم؛ لَم يُجيبوه ولَم يُصدِّقوه، أوَ لا تحمدون الله عزّ وجلّ إذ أخرجكم لا تعرفون إلا ّ ربَّكم فتُصدِّقون بِما جاء به نبيُّكم ، قد كُفيتُم البلاء بغيركم ...)) الحديث.

وعبد الله الذى فى الإسناد هو ابن المبارك، وهو ثقة،

أخرج له الجماعة، والثلاثة الذين فوقه ثقات، أخرج لهم البخارى فى الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن، و الراوى عن ابن المبارك، قال عنه الحافظ فى التقريب: ((صدوق))، وقد رواه عن ابن المبارك جمعٌ، منهم: يَعمر بن بشر فى مسند الإمام أحمد (3/6)، وحسين بن حسن فى الآحاد والمثانى لابن أبى عاصم (292)، وقد أورد الحديثَ ابنُ كثير فى تفسيره فى آخر سورة الفرقان من مسند الإمام أحمد، وقال: ((هذا إسنادٌ صحيح ولَم يخرجوه)).

وهو يدلُّ على أنّ التابعين يَرون أنّ شَرَفَ الصُّحبةِ يَحصُل برؤيتِه مع الإيمان به؛ ولَم يُنكر ذلك المقداد رضى الله عنه، وإنّما غضب لِتمنِّى أمرٍ لا يدرى المُتمنِّى ماذا يكون حالُه عند حصولِه، وهذا الذى غضب منه المقداد نظيرُ ما جاء فى الحديث المتفق عليه عن أبى هريرة: أنّ النّبِىّ قال: ((لا تتمنّوا لقاءَ العدوِّ، وسلُوا اللهَ العافيةَ، وإذا لقيتُموه فاصبِروا، واعلموا أنّ الجنّةَ تحت ظلالِ السيوف))؛ لأنّ متمنِّىَ لقاء العدوِّ لا يدرى عن حاله حين لقائه: هل تكون حسنة أو سيِّئة؟

ويدلُّ أيضاً لفرح التابعين برؤية الصحابة ما رواه أبو داود فى سننه (948) بإسنادٍ فيه ضعف، عن هلال بن يَسَاف قال:)) قدمتُ الرّقّةَ، فقال لى بعضُ أصحابى: هل لك فى رجلٍ من أصحاب النّبِىّ ؟ قال: قلت: غنيمة!

فدفعنا إلى وابِصة، قلت لصاحبِى: نبدأ فننظر إلى دلِّه، فإذا عليه قلنسوة لاطئةٌ ذات أُذنين وبُرنس خَزٍّ أغبر ... الحديث.))

ووابِصةُ هو ابن معبد رضى الله عنه، وقد وفد على النّبِىّ سنة تسع من الهجرة، ولَمّا عُرِض على هلال بن يساف لقاؤه فرح، وقال: ((غنيمة!)).

أقول: وإنّها والله غنيمة وأىُّ غنيمة؛ ظَفَرُ التابعىِّ برؤية مَن شرّفه الله بصحبة النّبِىّ مع الإيمان به والاتّباع له!

الخامس عشر: قال الحافظ ابن حجر فى الإصابة (20/1 ـ 21):

((وقد كان تعظيمُ الصحابة ـ ولو كان اجتماعُهم به صلّى الله عليه وآله وسلم قليلاً ـ مقرّراً عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، فمِن ذلك ما قرأت فى كتاب أخبار الخوارج تأليف محمد بن قدامة المروزى، بخطِّ بعضِ مَن سمعه منه فى سنة سبعٍ وأربعين ومئتين، قال: حدّثنا على بن الجعد، قال: حدّثنا زهير هو الجعفى، عن الأسود بن قيس، عن نُبَيْح العَنَزى قال: كنت عند أبى سعيد الخدرى))، ثمّ ذكره الحافظ بإسناده إلى نُبيح قال: ((كنّا عنده وهو متّكئ، فذكرنا عليًّا ومعاوية، فتناول رجلٌ معاويةَ، فاستوى أبو سعيد الخدرى جالساً، ثمّ قال: كنّا ننزلُ رفاقاً مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم،

Modifier avec WPS Office

فكنّا رفقةً فيها أبو بكر، فنزلنا على أهل أبيات وفيهم امرأة حُبلى، ومعنا رجلٌ من أهل البادية، فقال للمرأة الحامل: أيَسرُّك أن تلِدى غلاماً، قالت: نعم! قال: إن أعطيتِنِى شاةً ولدتِ غلاماً، فأعطتْه، فسَجَع لها أسجاعاً، ثمّ عمد إلى الشاةِ فذبحها وطبخها، وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر، فلمّا علم بالقصّة قام فتقيّأ كلّ شىءٍ أكل، قال: ثمّ رأيتُ ذلك البَدَوىّ أُتِى به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصارَ، فقال لهم عمر: لولا أنّ له صحبةً من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم ما أدرى ما نال فيها لَكفَيْتُكموه، ولكن له صحبة مِن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم)).

ثمّ قال الحافظ: ((لفظ على بن الجعد، ورجال هذا الحديث ثقات، وقد توقّف عمر رضى الله عنه عن معاتبتِه فضلاً عن معاقبتِه لكونه علم أنّه لقى النّبِىّ صلّى الله عليه وآله وسلم، وفى ذلك أبينُ شاهد على أنّهم كانوا يعتقدون أنّ شأنَ الصحبة لا يعدله شيء)).

ثمّ ذكر أحاديث فى فضل أصحاب رسول الله ، ورجال الإسناد ثقات كما قال الحافظ ابن حجر، فعلىٌّ بن الجعد خرّج له البخارى وأبو داود، وزهير بن معاوية والأسود بن قيس خرّج لهم أصحاب الكتب الستة، ونُبيح العَنَزى خرّج له أصحاب السنن، قال عنه المزىّ

فى تهذيب الكمال: ((روى عنه الأسود بن قيس وأبو خ
الد الدالانى، قال أبو
زرعة: ثقة لم يرو عنه غير الأسود بن قيس، وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات))، وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب: ((قلت: وقال العجلى: كوفى تابعى ثقة، وذكره على بن المدينى فى جملة المجهولين الذين يروى عنهم الأسود بن قيس، وصحح الترمذى حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والحاكم)).

وقول الحافظ:)) رجال هذا الحديث ثقات ((، وفيهم ثُبيح هو المعتمَد، وأمّا قوله فى التقريب عنه:)) مقبول ((، أي: حيث يُتابَع، فغير مقبول.

ولا شكَّ أنّ هجوَ هذا الأعرابى الصحابى للأنصار لا يرجع إلى نُصرتهم للرسول ؛ لأنّ ذلك نفاقٌ، وإنّما يرجع لشىء غير ذلك، وسيأتى نقل ابن حجر عن القرطبى صاحب المفهم ما يوضح ذلك.

وقد يكون هذا الهجوُ أخفّ من الذّمّ الذى أضافه المالكى للأنصار، وذلك بنسبته إلى أكثرهم كون على رضى الله عنه أولى بالخلافة من أبى بكر، كما سيأتى عند ذِكر تشكيكه فى أحقّية أبى بكر بالخلافة، ؛ فإنّ ذلك سوءُ ظنٍّ بهم، وأنّهم يأبَون إلا ّ غير أبى بكر، وقد قال النّبِىُّ :

((يأبَى الله والمؤمنون إلا ّ أبا بكر)).

ويدلُ أيضاً لشمول الصُحبة لكلِّ من رآه أو سَمع منه حديثاً وصحبه مدّة وجيزة أو طويلة ما يلي:

الأول: أنّ الذين دوّنوا سنّة رسول الله متّفقون على ثبوت الصُحبة لكلِّ مَن سَمِع منه ، ولو كان الذى سمعه منه حديثاً واحداً؛ فإنّهم يسوقون الأسانيد حتى تنتهى إلى الصحابة الذين سمعوا منه ويتَرضّون عنهم، ومن طريقة أهل السُنّة والجماعة الترضِّى عن الصحابة عند ذِكرهم والتّرحُّم على مَن كان بعدهم.

الثانى: أنّ الذين ألّفوا فى الصحابة أثبتوا فيهم مَن حصل له مجرّد اللّقىّ للرّسول ، ومَن لم يَروِ عنه إلا ّ حديثاً واحداً.

الثالث: أنّ الذين ألّفوا فى الصحابة وغيرهم، عندما يأتى ذكر الصحابى - سواء قلّت صُحبتُه أو طالت - يقولون عنه: صحابى، لا يحتاجون إلى إضافة شىء على هذا الوصف إلا ّ إذا كان الوصفُ فيه زيادة فضل ومنقبة، ككونه من السابقين إلى الإسلام أو مِن أهل بدر أو مِن أهل بيعة الرضوان، فإنّهم يُضيفون ذلك إلى وصف الصُحبة.

الرابع: أنّ العلماءَ على مختلف العصور والدُهور مُطْبقون على عدِّ كلِّ مَن أسلم بعد صُلح الحُديبية وظفر بصحبة النّبِىّ أنّه من أصحابه، سواء قصرت مدّة صحبتِه أو طالت، ومِمّا يوضِّح ذلك أنّ المالكىّ الذى

ابتلى بالرأى الباطل، وهو قَصْر الصحبة على المهاجرين والأنصار قبل صلح الحُديبية لَم يَجد له سَلَفاً فى هذا الرأى الباطل إلا ّ شخصاً واحداً من المعاصرين سَمّاه، وهو عبد الرحمن محمد الحكمى، وقد ذكر فى ملحق قراءته أنّه طالبٌ يُواصل دراسته العليا فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وستأتى الإشارة إلى ذلك عند ذِكر إعلان المالكى إفلاسه من وجود سلفٍ له فى رأيه سوى ذلك الشخص.

وبناءً على هذا الرأى الباطل، ماذا يقالُ للصّحابة الكثيرين الذين أسلموا وصحِبوا النّبِىّ بعد بيعة الرّضوان وسَمعوا حديثَه؟ أيقالُ لهم: تابعون، أم ماذا يقال لهم؟!

وماذا يقال لأحاديثهم: أهى مرفوعةٌ أم غيرُ مرفوعة ؟!

وعند أهل السنة أنّ المرفوعَ تصريحاً ما قال فيه الصحابىُّ: سمعتُ رسول الله يقول كذا، وعندهم أنّ الإ سنادَ المنتهى إلى الصحابىّ يقال له: موقوفٌ، والمنتهى إلى التّابعى ومَن دونه يقال له: مقطوعٌ، وما قال فيه التابعى (قال رسول الله) يقال له مرسل، وعلى هذا الرأى الباطل للمالكى يحتاج الأمرُ إلى إعادة النّظر فى مصطلحات علم المصطلح، وذلك واضحٌ فى شذوذه وشذوذ قدوته الحكمى، ثمّ يقال أيضاً إنّ هذا الرأىَ

Modifier avec WPS Office

المحدَث فى القرن الخامس عشر لو كان خيراً لسبق إليه سلفُ هذه الأمّة، وليس من المعقول أن يُحجب حقٌ فى العصور المختلفة عن الناس ويُدّخَر للمالكي وقدوته!

بقي بعد ذلك أن أُشير إلى أمورٍ:

الأمرُ الأوّلُ: ما ذكره مِن أنّ صحبةَ مَن رآه بعد الحُديبية ليست شرعية، وأنّها كصحبة المنافقين والكفار ، مردودٌ بأنّ رؤيةَ الصحابة رؤيةٌ مع الإيمان به و التصديق بما جاء به، بخلاف رؤية المنافقين والكفار، وقد مرّ فى الدليل الثامن أنّه لما قال للنّبىّ رجلٌ: يا رسول اللّه! أرأيت من رآك فآمن بك وصدّقك واتبعك: ماذا له؟ فأجابه بقوله: ((طوبى له)).

وهو واضحٌ فى الفرق بين رؤية الصّحابىّ المصدِّق للنّبىّ المتّبع
له، ورؤية المنافقين والكفار، ومرّ أيضاً فى أثر المقداد ـ وهو الدليلُ الرابع عشر ـ قوله رضى اللّه عنه: ((واللّه! لقد حضر رسولَ اللّه أقوامٌ كبّهم اللّه على مناخرهم فى جهنّم؛ لم يُجيبوه ولم يصدِّقوه، أوَ لا تحمدون اللّه عزّ وجلّ إذ أخرجكم لا تعرفون إلا ربّكم، فتصدِّقون بما جاء به نبيُّكم ، قد كُفيتم البلاء بغيركم)).

ومرّ قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ فى

الدليل السادس:

((ولهذا لم يُعتدّ برؤية مَن رأى النبِىّ   من الكفار و المنافقين؛ فإنّهم لم يروه رُؤيةَ مَن قصدُه أن يؤمن به ويكون من أتباعه وأعوانه)).

ومِمّا تقدّم يتّضحُ بطلان تسوية المالكى بين صحبة مَن صحب النبِىّ   بعد الحُديبية وصحبةِ المنافقين و الكفار، {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}؟!

الثانى: ما ذكره فى الحاشية (ص:25) من قوله: ((وقد يدخل فى مسمّى (الأصحاب) مَن أسلم بعد الحُديبية إلى فتح مكة)).

أقول: هذا الذى ذكره كلامٌ جميلٌ لو سلِمَ مِن ذكر ((قد)) فى أوّله؛ لأنّ ذكره إيّاه مصَدّراً بهذا الحرف واضحٌ فى عدم الجزم بصحبة هؤلاء، لكن التعريف الذى قال: إنّه أسلمُ تعريفٍ ـ وهو فى الحقيقة أفسدُ تعريفٍ ـ فيه الجزمُ بعدم صحبة مَن بعد الحُديبية، وكذا كلامه الأخير الذى ختم به الكتاب (ص:84 ـ 85) واضحٌ فى قصر الصحبة على المهاجرين والأنصار إلى زمن الحُديبية.

ومِمّا يوضِّح فسادَ تعريف الصحبة الشرعية المحمود أهلها ، المثنى عليهم فى الكتاب والسنة بقصرها على

مَن كان قبل الحُديبية، أنّه يخرُجُ بذلك جمعٌ كبيرٌ من الصحابة مشهورون كأبى هريرة رضى الله عنه الذى هو أكثرُ الصحابة حديثاً عن رسول الله ، وكأبى موسى الأ شعرى وخالد بن الوليد رضى الله عنهما، وغيرهم مِمّن هاجر إلى النّبِىّ قبل فتح مكة وبعد الحُديبية، بل وكالعباس عم النّبِىّ وابن عمِّه عبد الله بن عباس رضى الله عنهما، وكلّ من هاجر إلى النّبِىّ قبل فتح مكة فهو من المهاجرين كما تقدّم إيضاحُ ذلك بأدلّتِه.

الثالث: وأمّا أبناءُ المهاجرين والأنصار فقد أخرجهم من الصُحبة الشرعية التى خصّ بها المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، فقال فى (ص:28): ((ولا يدخل فيهم ـ يعنى الأنصار ـ أبناءُ الأنصار (الأطفال)، كما لا يدخل فى المهاجرين أبناءُ المهاجرين!))، وقال أيضاً فى (ص:28): ((ومنهم ـ يعنى الذين اتبعوا المهاجرين والأنصار بإحسان ـ أبناءُ المهاجرين وأبناءُ الأنصار!))، وأكّد ذلك في (ص:85 و87).

أقول: أمّا كونُ أبناء المهاجرين والأنصار من الذين اتّبعوهم بإحسان ففيه تفصيل، فمَن كان منهم رأى النّبِىّ فهو من أصحابه، ومن لم يره منهم فإنّه يكون من التابعين للصحابة بإحسان.

ومن المعلوم قطعاً أنّ من القسم الأول: الحسن و الحسين وعبد الله بن جعفر رضى الله عنهم، وهم مِن

أهل بيته ، ومنهم النعمان بن بَشير رضى الله عنهما الذى كان عمرُه عند وفاة النّبِىّ ثمان سنين، والسائب ابن يزيد رضى الله عنهما الذى قال: ((حُجّ بى مع النّبِىّ وأنا ابن سبع سنين))، وكلُّهم رَوَوا الأحاديث عن النّبِىّ .

ولكلّ مَن رأى النّبِىّ من هذا القسم شرفُ الصُّحبة التى نوّه بها بقوله:)) طوبى له ((، جواباً لِمَن قال له:)) يا رسول الله! أرأيتَ مَن رآك فآمن بك وصدّقك واتبعك: ماذا له؟))، وقد مرّ ذِكر هذا الحديث قريباً.

الرابع: وأمّا من أسلم عام الفتح وما بعده فقد جزم بعدمِ دخولِهم فى مسمّى الأصحاب، فقال فى (ص:25 ـ الحاشية): ((لكن لا يدخل فيهم طُلقاء قريش، ولا عُتقاء ثقيف، ولا مَن كان فى حكمهم من الأعراب والوفود بعد فتح مكة!!)).

أقول: إنّ من المعلوم أنّ كلّ مَن رآه مؤمناً به متبّعاً له فهو من أصحابه، وقد مرّ الدليل على ذلك قريباً، ومن هؤلاء مَن أسلم وصحب النّبِىّ عام فتح مكة وما بعده ، وكذا الذين شهدوا معه حجّة الوداع.

ومن أشهر الذين أسلموا عام الفتح أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية وسُهيل بن عمرو وعتّاب بن أسيد الذى جعله النّبِىُّ أميراً على مكة بعد فتحها، والحارث بن

Modifier avec WPS Office

هشام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهم.

ولمّا ذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى الشام، لقيه أبو عُبيدة وأمراء الأجناد، وأخبروه أنّ الطاعون وقع بالشام، فاستشار عمر أصحابَ رسول الله : المهاجرين الأوّلين، ثمّ الأنصار، ثمّ مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فقد روى البخارى (5729) ومسلم (2219) ـ واللفظ للبخارى ـ عن ابن عباس: ((أنّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج إلى الشام، حتى إذا كان بِسَرْغ لقيه أُمراءُ الأجناد: أبو عُبيدة وأصحابه، فأخبروه أنّ الوباءَ قد وقع بأرض الشام، قال ابن عباس: فقال عمر: ادْعُ لى المهاجرين الأوّلين، فدعاهم، فاستشارهم، وأخبرهم أنّ الوباءَ قد وقع فى الشام، فاختلفوا، فقال بعضُهم: قد خرجنا لأمرٍ، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضُهم: معك بقيّة الناس وأصحابُ رسول الله ، ولا نرى أن تُقدِمَهم على هذا الوباء، فقال: ارتفِعوا عنِّى، ثمّ قال: ادْع لى الأنصار، فدعوتُهم فاستشارهم، فسلكوا سبيلَ المهاجرين، واختلفوا كاختلافِهم، فقال: ارتفِعوا عنِّى، ثمّ قال: ادْعُ لى مَن كان ههنا من مشيخة قريش من مُهاجِرة الفتح، فدعوتُهم فلَم يَختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تُقدِمهم على هذا الوباء، فنادى عمر فى الناس: إنِّى مُصبحٌ على ظهر، فأصبِحوا عليه ...)) الحديث، وفى آخره: ((فجاء

عبد الرحمن بن عوف ـ وكان متغيّباً فى بعض حاجته ـ فقال: إنّ عندى فى هذا علماً، سَمعتُ رسول الله يقول: إذا سَمعتُم به بأرضٍ فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، فحمد الله َ عمرُ ثمّ انصرف)).

وهو واضحٌ فى أنّ عمرَ استشار الصحابةَ رضى الله عنهم، ومنهم كبار الذين أسلموا عام الفتح، واستقرّ رأيُه على الرجوع وعدم الدخول على الطاعون، ثمّ إنّ عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أخبر بِما عنده من الحديث فى ذلك، فسُرّ بذلك عمر وحَمِد الله َ ثمّ انصرف.

***

هذا وقد أورد المالكى آياتٍ وأحاديث وآثاراً يستدلُ بها على قُصْر صُحبة الرسول على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية، وليس فيما أورده ما يدلُ على دعواه؛ لأنها إمّا نصوصٌ فيها ذِكر المهاجرين والأنصار و الثناء عليهم، وذلك حقٌ، لكن لا تدلُ على قصر الصُحبة عليهم دون غيرهم، وإمّا آياتٌ وأحاديث فيها الثناء على الصحابة عموماً حَمَلَها تعسُفاً على المهاجرين والأنصار فقط، وإمّا أحاديثُ وآثارٌ فيها ذكرُ الصحابى أصحابَ رسول الله ، وهى لا تدلُ على إخراج المتكلِم و المخاطَب من الصحابة، كما سيأتى إيضاح ذلك عند ذكر

كثيرٍ من أدلتِه على وجه التفصيل، ولم أتعقبْه فى كلّ دليلٍ أورده؛ لأنّ الإجابةَ عن بعض أدلته تغنى عن الإجابة عن غيرها مِمّا يشابهها، ولم أرتِب الردّ عليه على وفق ترتيب أدلته، بل قد أجيب عن دليل متأخِرٍ قبل الإجابة على ما كان هو قدّمه.

***

استدلاله بآية {لَقَدْ تابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ} والرد عليه:

قال فى (ص:25 ـ 27):)) الدليلُ الأوّلُ: مع أنّ غزوةَ تبوك فى السنة التاسعة بعد العودة من حصار الطائف، وكان عددُ جيش المسلمين فيها ثلاثين ألفاً، يعتبر المهاجرون والأنصار فيهم قلة، ومع ذلك لم يأت الثناءُ إلا عليهم، كما فى قوله تعالى: {لَقَدْ تابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ العُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ}.

والسؤال: لماذا لم يخبرنا اللهُ عزّ وجلّ أنه قد تاب على كلّ جيش النّبِىّ يوم تبوك؟! لماذا لم يقل اللهُ عزّ وجلّ: (لقد تاب الله على النبى والذين آمنوا الذين اتبعوه فى ساعة العسرة...)؟! أو (... على النّبِىّ والمؤمنين ...)؟!

الجوابُ واضحٌ بأنّ تخصيصَ الله عزّ وجلّ المهاجرين والأنصار بالتوبة دليلٌ على أنّ مَن سواهم ليسوا فى

منزلتهم، ولا يجوز الجزمُ بالتوبة عليهم.

وإنّما نسكتُ عنهم كما سكت الله ُ عنهم، وكأنّ الله َ ـ والله ُ أعلم ـ أراد بقصْره الثناءَ على المهاجرين وا لأنصار أن يُشعر مَن سواهم بأنّ المهاجرين والأنصار لَم يستحقوا التوبة عليهم من الله إلا ّ بأعمال جليلةٍ قدّموها فى الماضى، وأنّ على مَن سواهم أن يُكثروا من التّأسّى بهم حتى يتوب الله ُ عليهم كما تاب على المهاجرين والأنصار، والغريبُ أنّ بعضَ الذين يَخلطون ا لأمورَ يستدلّون بالآية السابقة على أنّ الله َ تاب على جميع الصحابة، مع أنّ الله َ عزّ وجلّ كان يستطيع أن يقول ذلك ويُعمِّم التوبةَ على كلّ المؤمنين يومئذ، ولكنّه لَم يقتصر على المهاجرين والأنصار إلا ّ لحكمة!!)).

وعلّق فى الحاشية على قوله:)) والغريبُ أنّ بعضَ الذين يخلطون الأمورَ يستدلّون بالآية السابقة على أنّ الله َ تاب على جميع الصحابة)) بقوله:

((ويقصدون بالصحابة كلّ مَن رأى النّبِىّ أو لَقِيَه من المسلمين، ثمّ يقولون هذا وقلوبهم على الطُّلَقاء !!)).

والجوابُ عن ذلك من وجوه:

الأوّل: أن يقال: إنّ الآيةَ مشتملةٌ على توبة الله على المهاجرين والأنصار الذين معه فى غزوة تبوك، لكن ليس فى ذلك دليلٌ على ما زعمه من قصر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية وهو الذى من أجله أورد الآية، وسبق أن أوردتُ الأدلةَ الدالّة على شمول

الصحبة لكلِّ مَن صحبه أو رآه بعد الحُديبية إلى حين وفاته .

الثانى: أنّ الآيةَ دالّةٌ على توبة الله عزّ وجلّ على مَن أسلم وهاجر إلى المدينة بعد الحُديبية وقبل فتح مكة، ومنهم أبو موسى الأشعرى وأبو هريرة وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وغيرهم، وقد أخرجهم المالكى، وسبق أن ذكرت الأدلةَ الدالة على استمرار الهجرة المحمود أهلها إلى فتح مكة.

الثالث: أنّ الآيةَ وإن لم تنصّ على التوبة على غير المهاجرين والأنصار، فليس فيها دليلٌ على حرمان الذين أسلموا بعد الفتح وخرجوا مع النّبِىّ إلى تبوك من فضل الله ورحمته، بل قد ثبت فى السُنّة الصحيحة حصول الأجر لِمَن لم يخرج إلى تبوك بسبب العذر، تبعاً للخارجين إليها، فقد روى البخارى فى صحيحه (4423) عن أنس رضى الله عنه: ((أنّ رسول الله رجع من غزوة تبوك فَدَنا من المدينة فقال: إنّ بالمدينة أقواماً ما سِرْتُم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم، قالوا: يا رسول الله! وهم بالمدينة؟ قال: وهم بِالمدينة، حَبَسَهم العُذر)).

وروى مسلم فى صحيحه (1911) بإسناده عن جابر رضى الله عنه قال: ((كنّا مع النّبِىّ فى غزاة، فقال: إنّ بالمدينة لرجالاً ما سِرتم مسيراً ولا قطعتُم وادياً إلا

أ كانوا معكم، حبسهم المرض)).

وبإسنادٍ آخر إليه، وفيه زيادة:)) إلا ّ شرَكوكم فى ا لأجر ((، فلماذا تحجر الواسع؟! ولماذا البخل على أهل الفضل بما تفضّل الله به عليهم مِمّن كانوا معه فى غزوة تبوك من الطُلَقاء وغيرهم، وقد فاتتهم الهجرة، لكن لَم يَفُتهم الجهادُ والنيّة والنّفيرُ عند الاستنفار؟! فقد قال : ((لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهادٌ ونيّة، وإذا استُنفرتم فانفروا)) أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحيهما، و اللفظ للبخاري (2825).

ثمّ إنّ الأنصارَ الذين أثنى الله عليهم فى كتابه العزيز إنّما حصّلوا اسمَ النُّصرة ووصْفَها لكونِهم نصروا الرسول ، وقد حصّل المهاجرون وصْفَ النّصرةِ مع الهجرة، ومَن لَم يكن من المهاجرين والأنصار وقد نصر النّبِىّ وجاهد معه فى سبيل الله له نصيبٌ من هذا الوصف فى الجملة ، وله الثواب الجزيل من الله على ما حصل منه من النُّصرة، وقد نوّه الله بفضل وثواب مَن آمن وجاهد مع رسول الله فى غزواته ـ ومنها تبوك ـ بقوله: {لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ أَعَدّ اللهُ لَهُمْ جَنّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَ نْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ}، وأخبر أنّه كافيه وكافى مَن اتبعه من

المؤمنين فى قوله: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}.

***

استدلاله بآية: {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ}، والرد عليه:

قال فى (ص:27 ـ 29): ((الدليل الثانى: قول الله عزّ وجلّ: {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}.

فهنا أخبر الله عزّ وجلّ بثلاث طوائف كانت كلُّها فى عهد النَّبِيِّ :

الطائفة الأولى: السابقون من المهاجرين، وهذا قيْدٌ يُخرج المتأخِّرين من المهاجرين كخالد بن الوليد رضى الله عنه، ولا يدخل فيهم أبناء المهاجرين ولا رجال الوفود إن لم يبقوا فى المدينة، حتى ولو أسلموا قبل الحُديبية.

والطائفةُ الثانية: هم الأنصار، ولا يدخل فيهم أبناء الأنصار (الأطفال) كما لا يدخل فى المهاجرين أبناءُ المهاجرين.

الطائفة الثالثة: الذين اتبعوهم بإحسان، كالمهاجرين بعد الحُديبية والمهاجرين من وفود العرب مِمّن ثبت على الإسلام أيّام الرِّدّة، ومنهم أبناءُ المهاجرين وأبناء الأ

Modifier avec WPS Office

أنصار، وقد يدخل فى هؤلاء مَن حسن إسلامه من طُلقاء قريش وعُتقاء ثقيف وغير هؤلاء.

إذن فالمهاجرون والأنصار لم يشترط الله فيهم (الإ حسان)؛ لأنّ الهجرةَ والنُّصرةَ اللّتين تقتضيان الإنفاقَ و الجهادَ فى أيّام الضّعف هما من أفضل الأعمال، ولا يحتاج هذا لقيد الإحسان، فلم يقل: (... من المهاجرين بإحسان والأنصار بإحسان)؛ لأنّ الرّجلَ إن قام بالهجرة التى تقتضى ترك الأوطان والأولاد هى غاية الإحسان، كما أنّ النُّصرة التى أجلبت على الأنصار قبائل العرب، مع تحمُّلِهم مهمّة حماية الإسلام فى أيامه الأولى لا تحتاج لقيد الإحسان؛ لأنّها في الذِّروة منه.

أما بعد قوّة الإسلام والمسلمين فأصبحت الهجرةُ إلى النّبِيّ تعود على نفس المهاجر بالمصلحة بعد أن كانت قبل ذلك تعود على النّبِيّ بالمصلحة وعلى المهاجر أيضاً، أمّا بعد فتح مكة فأصبح الالتحاق بالمسلمين يعني الغنيمة والسلامة لكثرة المال وأمن القتل.

ولهذا كلِّه نعرف لماذا قَصَرَ الله عزّ وجلّ الثناءَ على المهاجرين والأنصار فقط، ثمّ قيد المهاجرين بالسابقين منهم، وهم المهاجرون الهجرة الشرعية!!)).

ويُجاب على ذلك بما يلي:

الأول: أنّه ليس فى الآيةِ دليلٌ على ما أُورِدَت الآية من أجله، وهو قصر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار

قبل الحُديبية، ثمّ إنّه جاء فى سياق الآية عند المالكى زيادة حرف ((من)) قبل {تَحْتَهَا الأَنْهَارُ}، وهو خطأ، وهذا هو الموضع الوحيد فى القرآن الذى لَم يأت فيه حرف ((من)) قبل {تَحْتَهَا الأَنْهَارُ}.

الثانى: جاء فى الآية وصْف المهاجرين بالسابقين، وهو يدلُّ على أنّ المهاجرين فيهم سابقون وفيهم متأخِّرون، وقد ذكر ابنُ كثير فى تفسيره عند تفسير هذه الآية قولين فى المراد بالسّابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار، أحدهما: أنّهم الذين أدركوا بيعة الرّضوان عام الحُديبية، والثانى: أنّهم الذين صلّوا إلى القبلتين مع رسول الله ، وقدكان تحويل القبلةِ إلى الكعبة بعد الهجرة بستة عشر شهراً.

وعلى القول الأول يكون المهاجرون المتأخِّرون مَن هاجر بعد الحُديبية وقبل فتح مكة، ومِن هؤلاء خالد بن الوليد رضى الله عنه وغيره، وقد أخرجهم المالكى من الصحبة ذات المدح والثناء، وكذلك الهجرة ذات المدح و الثناء.

الثالث: أنّ الذين اتّبعوا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بإحسان ينقسمون إلى قسمين: القسم الأول: صحابة، وهم الذين صحبوا الرسول ورأوه.

Modifier avec WPS Office

والثانى: الذين لَم يَصحبوا النّبِىّ ولَم يرَوه، مِمّن كان في زمنهم أو بعدهم.

ويحصلُ للجميع الأجرُ العظيمُ الموعود به في الآية.

الرابع: أنّ ما ذكره عن المهاجرين بعد الحُديبية وقبل فتح مكة من أنّ ((الهجرة تعود على نفس المهاجر بِالمصلحة، بعد أن كانت قبل ذلك تعود على النّبِىّ بِالمصلحة وعلى المهاجر أيضاً)) غير صحيح؛ فإنّ المصلحة تعود بجهاد مَن جاهد منهم على النّبِىّ والمسلمين، ومن أوضح الأمثلة لذلك ما حصل لخالد بن الوليد رضى الله عنه من البلاء الحسن فى الغزوات التى شهدها، ومنها غزوة مُؤْتة التى أمّر نفسَه فيها بعد استشهاد الأمراء الثلاثة الذين عَيّنَهم الرسول ، وما حصل من الفتح للمسلمين فى إمارته، فقد روى البخارى فى صحيحه (4262) بإسناده عن أنس رضى الله عنه: ((أنّ النّبِىّ نَعى زيداً وجعفراً وابنَ رواحة للناس قبل أن يأتيَهم خبرُهم، فقال: أخذ الرايةَ زيدٌ فأُصيب، ثمّ أخذ جعفرٌ فأُصيب، ثمّ أخذ ابنُ رواحة فأُصيب ـ وعيناه تذرفان ـ حتى أخذ الرايةَ سيفٌ من سيوف الله حتى فتح الله عليهم)).

وهذا السيف من سيوف الله لَم يظفر بشرف الصّحبة لرسول الله على رأى المالكى الباطل الذى قَصَر فيه الصّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية.

Modifier avec WPS Office

ومن أوضَح الأمثلة أيضاً ثبوت العباس بن عبد المطلب وأبى سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ـ وهو من الطُّلقاء ـ مع رسول الله   حينما انهزم الناسُ يومَ حُنين، ففى صحيح مسلم (1775) من حديث العباس رضى الله عنه قال: ((شهدتُ مع رسول الله   يوم حنين ، فلزمتُ أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسولَ الله   فلم نفارقه، ورسول الله   على بغلةٍ له بيضاء، أهداها له فروة بن نُفاثة الجذامى، فلمّا التقى المسلمون والكفّار ولّى المسلمون مُدبرين، فطَفِق رسولُ الله   يُركضُ بغلتَه قِبَل الكفّار، قال عباس: وأنا آخذٌ بلجام بغلةِ رسول الله   أكفّها إرادةَ أن لا تُسرِع، وأبو سفيان آخذٌ بركاب رسول الله   ...)) الحديث.

وهذان الصحابيان الجليلان عمُّه وابنُ عمِّه اللذان ثبَتَا مع رسول الله   ولم يفِرّا يوم حُنين وقد عادت مصلحةٌ إسلامهما فى هذه الغزوة على الرسول ، لا يعتبرهما المالكى من الصحابة؛ لأنّ إسلامهما بعد الحُديبية، وهو يقصُر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية.

الخامس: أنّ قوله: ((أمّا بعد فتح مكة فأصبح الالتحاق بالمسلمين يعنى الغنيمة والسلامة؛ لكثرة المال وأمن القتل)) غيرُ صحيح؛ لأنّ المجاهدَ فى سبيل الله ليست سلامتُه من القتل مُحققةً؛ فإنّه قد يُقتل وقد

يسلِم.

السادس: أمّا ما ذكره من أنّ أبناءَ المهاجرين لا يدخلون فى المهاجرين، وأنّ أبناءَ الأنصار لا يدخلون فى الأنصار، وقد قصَر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار ، فمُقتضاه أنّ أبناء المهاجرين والأنصار ليسوا من الصحابة، وسبق أن ذكرتُ أنّ مَن رأى النّبِىّ من أبناء المهاجرين والأنصار فهو من الصحابة، بخلاف مَن لم يرَه منهم.

***

استدلاله بآيات سورة الحشر والرد عليه:

وقال فى (ص:30 ـ 31): ((الدليل الثالث: وهو مفسِّرٌ للدليل السّابق، وهو قول الله عزّ وجلّ: {لِلفُقَرَاء المُهَاجِرِينَ الذِينَ أُخرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ وَالذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ}.

أقول: أيضاً فى هذه الآية قصَر الله عزّ وجلّ الثناءَ على المهاجرين والأنصار، وأخبرنا بعلاماتهم، ثمّ فصّل فى الإحسان المشترَط فيمَن بعدهم بأته ـ إضافة لصالح الأعمال ـ من علاماته الكبرى الدعاء للسابقين من المهاجرين والأنصار، وعدم التعرُّض لهم ببُغض أو سبٍّ.

{وٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلإ ىِـمَانِ} ليس المقصود منهم إلا المهاجرين والأنصار فقط، كما تدلُّ عليه الآيات السابقة دلالة واضحة، ويقول البغوى فى تفسير قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ جَآؤُوا مِن بَعْدِهِمْ} يعنى التابعين، وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة. اهـ.

أقول: فهذا إقرارٌ من البغوى بأنّ مَن بعد المهاجرين و الأنصار يُسمون (التابعين)، يعنِى أنّ الناسَ مِن خالد بن الوليد وعمرو بن العاص، مروراً بمعاوية والوليد، وانتهاءً بنا فى هذا العصر مأمورون بحبِّ المهاجرين والأنصار، الذين قام عليهم الإسلام حتى استوى، ومأمورون بـ الدعاء لهم والاستغفار لهم؛ لأنّهم السببُ بعد الله ورسولِه فى قيام هذا الدِّين، بل مَن أسلم بعد الحُديبية إلى فتح مكة مأمورون ابتداءً، ومَن بعدهم من باب الأولى)).

وعلّق فى الحاشية عند قوله:)) الدعاء للسابقين من المهاجرين والأنصار، وعدم التعرُّض لهم ببُغض أو سبٍّ ((بقوله: ((وهذا الإحسان لَم يفعله بعضُ الطُّلَقاء كمعاوية

والوليد بن عُقبة وبُسر بن أبى أرطاة والذين حاربوا السابقين كعلىٍّ وعمّار والبدريّين والرّضوانيّين الذين كانوا مع على، بالإضافة إلى سبّهم عليًّا على المنابر، وسَنّ هذه السنة السيِّئة، إذن فالذين طعنوا فى الصحابة هم أولئك الطُّلقاء، وهم أوّلُ من خالف الأمر الإلهى بالا ستغفار للذين سبقونا بالإيمان!!)).

وعلّق فى الحاشية أيضاً على قوله:)){وَالَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِ يِـمَانِ} ليس المقصود منهم إلا ّ المهاجرين والأنصار فقط، كما تدلُّ عليه الآيات السابقة دلالة واضحة)) بقوله: ((وعلى هذا فلا حُجّة للذين يستدلُّون بهذه الآيات على وجوب السكوت عن دراسة التاريخ وذِكر الظالمين بظلمِهم والعادلين بعدلِهم؛ حتى يعرفَ الناسُ موطنَ القُدوة والتأسِّي من السلف!!)).

ويُجاب عن استدلاله بما يلي:

الأول: أنّ الآيات الثلاث فى بيان مصارف الفىء، وهى مشتملةٌ على الثناء على المهاجرين والأنصار، ولا دليل فيها على ما أراده المالكى من قَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية.

الثانى: أنّ الآيةَ الثالثة فى الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصارمن فتح مكة وما بعده، داعين لهم لسبقهم بالإيمان، وسائلين اللّه عزّ وجلّ سلامةَ قلوبهم من الغلّ للذين آمنوا، وليس فيها خروجُ من أسلم بعد

الحُديبية وقبل فتح مكة ، كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص ونحوهما من وصْف الصُّحبة والهجرة، كما زعم المالكي.

الثالث: أنّ ما جرى من خلاف بين بعض المهاجرين السابقين كعليّ رضى الله عنه وبين بعض مَن أسلموا عام الفتح أو قبله أو بعده لا يقتضى نَيل مَن بعدهم مِن أحدٍ منهم، بل الواجب مَحبّة الجميع والثناء عليهم و الدعاء لهم وإنزالهم منازلهم، وقد وُعدوا جميعاً بالحُسنى ، وما كان فى قلوبهم من غلّ إن بقى فإنّ الله ينزعُه كما أخبر بذلك فى كتابه العزيز بقوله فى سورتى الأعراف و الحِجر: {وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ}، وما أحسن ما قاله شارح الطحاوية: ((والفتنُ التى كانت فى أيّامه ـ يعنِى أميرَ المؤمنين عليًا رضى الله عنه ـ قد صان اللهُ عنها أيدينا، فنسألُ اللّه أن يَصون ألسِنَتنا بِمَنِّه وكرمِه)).

قال الشوكانى عند تفسير قوله تعالى: {وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ} قال بعد أن فسّر الذين جاؤوا من بعدهم أى بعد المهاجرين والأنصار بأنّهم التابعون لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، قال: ((أمرهم الله سبحانه بعد الاستغفار للمهاجرين والأنصار

أن يطلبوا من الله سبحانه أن ينزع من قلوبهم الغِلّ للذين آمنوا على الإطلاق، فيدخل فى ذلك الصحابةُ دخولاً أوّليًّا؛ لكونهم أشرفَ المؤمنين، ولكون السياق فيهم، فمَن لَم يستغفر للصحابة على العموم ويطلب رضوان الله لهم فقد خالف ما أمره الله به فى هذه الآيةِ، فإن وَجَدَ فى قلبِه غِلاً لهم فقد أصابه نزْغٌ من الشيطان وحلّ به نصيبٌ وافرٌ من عصيان الله بعداوة أوليائه وخِيرة أمّة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم، وانفتح له بابٌ من الخذلان يَفِدُ به على نار جهنّم إن لَم يتدارَك نفسَه باللُّجوء إلى الله سبحانه، والاستغاثة به بأن ينزع عن قلبه ما طَرَقَه مِن الغِلّ لِخَيرِ القرون وأشرفِ هذه الأمّة، فإن جاوز ما يَجده من الغِلّ إلى شَتم أحد منهم فقد انقاد للشيطان بزمام، ووقع فى غضب الله وسَخطِه، وهذا الدّاءُ العُضال إنّما يُصاب به مَن ابتُلى بِمُعلِّم من الرافضة أو صاحبٍ من أعداء خير الأمّة الذين تلاعب بهم الشيطانُ وزيّن لهم الأكاذيب المختلفة والأقاصيص المفتراة والخرافات الموضوعة، وصرَفَهم عن كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِن خلفه، وعن سُنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم المنقولة إلينا بروايات الأئمة الأكابر فى كلّ عصرٍ من العصور، فاشتروا الضّلالةَ بالهُدى، واستبدلوا الخسران العظيم بالرِّبح الوافر، وما زال الشيطان الرجيم

ينقلُهم من منزلة إلى منزلة، ومن رُتبة إلى رتبة حتى صاروا أعداءَ كتاب الله وسُنّة رسوله وخير أمّته وصالِحى عباده وسائر المؤمنين، وأهملوا فرائض الله، وهجروا شعائر الدِّين، وسَعوا فى كيد الإسلام وأهله كلّ السّعى، ورَموا الدِّينَ وأهلَه بكلّ حَجَرٍ ومَدَر، و الله من ورائهم مُحيط)). اهـ.

الرابع: أمّا ما أشار إليه حول دراسة التاريخ، فيُجاب عنه بأنّ دراسةَ التاريخ لها حالتان:

الأولى: دراسة مع سلامة القلوب والألسنة فى حقّ جميع أصحاب رسول الله ، تعتمد على تمييز ما صحّ من أخبار عنهم مِمّا لَم يصحّ، فيُطّرح ما لَم يصحّ، وما صحّ فيُحمَلُ على أحسن المحامل، ويُحسّن بهم الظنُّ، ويُدعى لهم ويُستغفرُ لهم، فهذه الدراسة محمودة.

والثانية: دراسةٌ خالية من سلامة القلوب والألسنة فى حقّ جميع الصحابة، تنبنِى على الغلوّ فى بعضٍ و الجفاء فى بعضٍ، وينتُج عنها إفسادُ النفوس وإيغارُ الصدور ومَلءُ القلوب بأمراض الشبُهات، وتعتمدُ على إظهار ما خبث من كلّ ما جاء فى التاريخ مِمّا لَم يكن له خطام أو زِمام، فهذا النوع من الدراسة للتاريخ مذموم وحرام، ودراسة المالكى من هذا النّوع المذموم، ويمكن معرفةُ حقيقة ذلك بالاطّلاع على ما نقلته من كلامه ورددتُ عليه، ولا سيَما تشكيكه فى أحقيّة أبى بكر بالخ

لافة، فقد جاء فيه أنّ عليًا رضى الله عنه لو كان موجوداً ـ أى فى السقيفة ـ لَتَمّ له الأمرُ، وذلك رجمٌ بـ الغيب، و((لو)) تفتح عمل الشيطان، وأيضاً جاء فيه وصْف الطريقة التى تمّت بها بيعة أبى بكر رضى الله عنه بأنّها تُضعف شرعيّة البيعة، وتجعلُها أشبَه ما تكون بـ القهر والغلبة، وخلافةُ الخلفاء الراشدين الأربعة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم على ترتيبهم مِمّا أراده الله قَدَراً وشرعاً، فوقوع خلافتهم على هذا الترتيب دالٌّ على تقديره ذلك، وأنّ الله َ قد شاءَه فوقع، ولَم يشأ غيرَه فلَم يقع، ما شاء الله ُ كان وما لَم يشأ لَم يكن، ويدلُّ لكونه مراداً شرعاً ما جاء فى حديث العرباض بن سارية رضى الله عنه من قوله : ((... فإنّه مَن يَعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنّتِى وسُنّة الخلفاء الراشدين من بعدى)) الحديث، رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال الترمذى: ((حديث حسن صحيح))، ويدلُّ له أيضاً حديثُ سفينة مولى رسول الله ، قال: قال رسول الله : ((خلافةُ النبوة ثلا ثون سنة، ثمّ يُؤتى الله ُ المُلكَ أو مُلْكه مَن يشاء)) رواه أبو داود (4646) وغيرُه، ونقل تصحيحَه الشيخ الأ لبانى فى السلسلة الصحيحة (460) عن تسعة من العلماء.

أمّا الزعم بأنّ الطريقةَ التى تمّت بها بيعة أبى بكر

رضى اللّه عنه تُضعفُ شرعيّة البيعة، وتجعلها أشبهَ ما تكون بالقهر والغلبة، فهو كلامٌ يُنادى على قائله بأنّه فى وادٍ، والسُّنةَ وأهلَها فى وادٍ آخر، وسيأتى الرّدُّ عليه عند ذِكر تشكيكه فِي أحقِّية أبي بكر بالخلافة.

ولكلّ ساقطةٍ لاقطة، فهذه القراءة المزعومة من المالكى فى كتب العقائد قد تلقفها ونشرها مركزٌ للدراسات التاريخية فى دولة عربية، وقد اطّلعتُ أخيراً على صورة منه، وهو من التعاون على الإثم والعدوان، فإنّ نشرَ الباطل لا حدّ لضرَره، كما أنّ نشرَ الحقّ لا حدّ لنفعه؛ لقوله : ((مَن دعا إلى هُدى كان له من الأجر مثل أجور مَن تبِعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومَن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام مَن تبِعَه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً)) أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه (2674).

***

استدلاله بآية سورة الحديد والرد عليه:

وقال فى (ص:31 ـ 32): ((الدليل الرابع: قوله تعالى: {وَمَا لَكُمْ أَلا ّ تُنفِقُوا فِى سَبِيلِ اللّه ِ وَللهِ مِيرَاثُ السّمَوَاتِ وَالأ َرْضِ لا َ يَسْتَوِى مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلا ّ وَعَدَ اللّه ُ الحُسْنَى وَاللّه ُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}.

Modifier avec WPS Office

أقول: الغريب أنّ بعضَ الناس يستدلُ بهذه الآية على أنّ كلّ الصحابة فى الجنّة؛ لأنّ الله قد وعد المتقدِّمين منهم والمتأخرين بالجنة، ووعدُه حقّ لن يُخلفه!

أقول: إمّا أن تكون هذه الآية تشمل المهاجرين والأنصار {مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ}، وتفضلهم على من جاء بعدهم إلى فتح مكة فقط، ولا تشمل الطُّلَقاءَ و لا العُتقاء ولا غيرَهم مِمّن لَم يُقاتِل ولَم ينفق فى هذه الفترة؛ لأنّ سورةَ الحديد نزلت قبل فتح مكة، وعلى هذا فلا يشملهم الثناء، ثمّ هي مقيّدةٌ بالإنفاق والقتال.

مثلما الثناء على المهاجرين والأنصار لا يشملنا، فكذلك الثناء على المسلمين من بعد الحُديبية إلى فتح مكة لا يشمل مَن أسلم فى الفتح أو بعد ذلك، وإمّا أن تكون الآيةُ شاملةً لهؤلاء ولنا من باب الأولى، لكن هناك شرط الإحسان الذى سبق فى الآية السابقة، بمعنى أنّ الله وعد بالجنّة المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان، أمّا المتّبعون بغير الإحسان فلا يُقال فيهم هذا.

والخلط بين الأمور هو الذى سبّب لنا الخلل الكبير فى الرؤية التعميمية التى خلطنا بها الطُّلَقاء مع السابقين، فلا بدّ من وضع الأمور فى مواضِعها الصحيحة)).

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

الأول: أنّ للعلماء فى المراد بالفتح فى هذه الآية

Modifier avec WPS Office

قولين، ذكرهما ابن كثير والشوكاني:

أحدهما: أنّه فتح مكة، وهو قول الجمهور.

والثاني: أنّه صلح الحُديبية.

وعلى قول الجمهور فالآيةُ تدلُّ على تفضيل القتال و الإنفاق مِمّن كانوا قبل فتح مكة، على القتال والإنفاق مِمّن كانوا بعد فتحها، وهو متّفق مع ما جاءت به الأحاديث من استمرار الهجرة المحمود أهلها إلى فتح مكة ، وهو يردُّ قولَ المالكى فى قصْر الصّحبة والهجرة المحمود أهلها على مَن كانوا قبل صُلح الحُديبية.

وعلى القول بأنّ المرادَ بالفتح صلح الحُديبية فليس هناك دليل يَمنعُ من دخول بقيّة أصحاب رسول الله ﷺ مِمّن كان إسلامُهم وصُحبتُهم بعد الحُديبية إلى حين وفاته ﷺ فى الوعد الكريم الذى دلّت عليه الآية، مع القطع بالتفاوت بين المتقدِّمين منهم والمتأخرين.

الثانى: أنّه لا وجه لاستغراب المالكى الوعد لجميع الصحابة بالحُسنى وهى الجنّة، ومِمّن فسّر {الحُسْنَى} فى الآية بالجنّة القرطبىُّ والشوكانى والشيخ عبد الرحمن بن سعدى فى تفاسيرهم، وقدجاء فى السُّنّة تفسير {الحُسْنَى} فى قوله تعالى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وَزِيَادَةٌ} بأنّها الجنّة، وذلك من حديث صُهيب رضي الله عنه عند الإمام مسلم (297 ـ 298).

Modifier avec WPS Office

فلماذا هذا الاستغراب، وفضلُ اللّه واسعٌ ورحمتُه وسعت كلّ شيءٍ؟!

وأسْعَدُ الناسِ بجنّتِهِ ورحمتِهِ أصحابُ رسوله الذين هم خير هذه الأمّة، التى هى خير أمّة أُخرجت للناس، الذين اختارهم اللّه ُ لِصُحبته، ومتّع أبصارَهم فى هذه الحياة الدنيا بالنظر إلى طلعته، ومتّع أسماعَهم بسماع القرآن والسُنّة منه ونقلهما إلى الناس بعدهم، وهم الواسطة بين الرسول وبين غيرهم.

***

استدلاله بآية سورة الأنفال والرد عليه:

وقال فى (ص:33 ـ 34): ((الدليل الخامس: قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِن وَلَا يَتِهِم مِن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِيثَاقٌ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}.

أقول: هذه الآية من سورة الأنفال (72) فيها فوائد عظيمة:

الأولى: إثبات ولاية المهاجرين مع الأنصار فقط، وهذا ما يُفسِّرُه الحديث الشريف عن رسول اللّه : (المهاجرون والأنصار أولياء بعضهم لبعض، والطُلَقاء من

قريش والعُتقاء من ثقيف بعضُهم أولياء بعض إلى يوم القيامة)، والحديث فيه إخراج للطُلقاء من المهاجرين والأنصار الذين هم أصحاب النبيِّ فقط، كما في حديثٍ الآخر: (أنا وأصحابي حيِّز، والناس حيِّز)، قالها النبيُّ يوم الفتح، وكلمة (أصحابي) في هذا الحديث الأخير كلمة مطلقةٌ فسّرها الحديثُ المتقدِّم وقيّدها بأنّ المرادَ بها (المهاجرون والأنصار)، فتأمّل لهذا التوافق والترابط؛ فإنك لن تجدَه في غير هذا المكان!

الفائدة الثانية: أنّ الذين أسلموا ولم يُهاجروا لا يستحقّون من المسلمين في عهد النبيِّ الولايةَ التي تعنِي النُّصرةَ والولاء، فإذا كان المسلمون قبل فتح مكة لا يستحقّون النُّصرةَ ولا الولاء حتى يُهاجروا، فكيف بِمَن انتظر من الطُّلقاء حتى قال النبيُّ : (لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونيّة).

فهؤلاء لم يُدركوا فضلَ من لا يستحقُّ النُّصرة والولاية، فضلاً عن إدراكهم لفضل السابقين من المهاجرين والأنصار.

الثالثة: أنّ المسلمين الذين لم يُهاجِروا لا يجوز أن يُنصَروا على الكفّار المعاهدين الذين معهم ميثاق مع المهاجرين والأنصار، وهذا الحكم يبيّن الفرقَ الواسع بين مَن هاجر ومَن بقي مؤمناً في دياره، فكيف بِمَن لم

يؤمن إلا ّ عند إلغاء الهجرةِ الشرعية من مكة، وأسلم رغبة فى الدنيا ورهبةً من السيف، حتى وإن حسُن إسلا مه فيما بعد؟!!! .))

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

الأول: أنّ كونَ المهاجرين والأنصار بعضُهم أولياء بعض لا يدلُّ على نفى ولايتِهم عن غيرهم مِمّن أسلموا بعد فتح مكة، فالكلُّ خيار المؤمنين، مع التفاوت الكبير بينهم فى الإيمان، وقد قال الله عزّ وجلّ: {وَالمُؤْمِنُونَ وَالمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ}، وسيأتى لذلك زيادةُ بيان عند ذِكر حديث ((المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض)).

الثانى: أنّ حديث ((المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض)) صحيح، وحديث ((الحيز)) ضعيف، وسيأتي بيان ذلك عند ذِكر الحديثين.

الثالث: أنّ ما ذكره من كون المهاجرين والأنصار هم أصحاب النّبِىّ فقط قولٌ باطلٌ، وقد تكرّر منه قصرْ الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، وتكرّر منِّي التنبيه على بطلان قوله بسبب تكراره.

الرابع: أنّ الطُّلقاءَ وغيرَهم قد فاتتهم الهجرة، لكن لَم يفُتهم الجهاد والنيّة، فقد أبلى كثيرٌ منهم فى الجهادِ مع النّبِىّ بلاءً حسناً، وقوله: (إنّ إسلامهم رغبة فى الدنيا ورهبة من السيف) هو مِن الظلم البيّن، والظُّلمُ ظلمات

يوم القيامة، لا سيما ما كان منه لأصحاب رسول الله .

ولو حصل إسلام أحد منهم من أجل الدنيا فإنّ الحالة تتغيّر إلى خير؛ لقول أنس رضى الله عنه: ((إن كان الرّجلُ ليُسلِم ما يريد إلا ّ الدنيا، فما يُسلم حتى يكون الإسلامُ أحبّ إليه من الدنيا وما عليها)) رواه مسلم في صحيحه (2312).

***

استدلاله بآية سورة الفتح والرد عليه:

وقال (ص:36 ـ 37): ((الدليل الثامن: قوله تعالى: }مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه ِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً ً مِنَ اللَّه ِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإ ِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّه ُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً{.

أقول: لولا أنّ بعضَ الناس يورد هذه الآية للدلالة على فضل مسلمة الفتح وأمثالهم لما أوردتُها هنا، فالآية من سورة الفتح التى نزلت قبل فتح مكة، وعلى هذا ف الثناء الذى فيها على (الذين مع النّبِيّ) ينزل على المؤمنين يومئذ من المهاجرين والأنصار، ولا ينزل على مَن بعدهم، إضافةً إلى أنّ المعيّة تقتضى النُّصرة و

التمكينَ أيّام الحاجة والذّلّ والضّعف .((

ويُجاب عن قوله هذا:

أنّ الآيةَ عامّةٌ فى الصحابة، وليس فيها ذِكر المهاجرين والأنصار، لكن المالكى قصَرها عليهم، حرصاً على حِرمان مسلمة الفتح من تحصيل الفضلِ الوارد فيها، وقد قال الله عزّ وجلّ: {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا}، وكون سورة الفتح ـ ومنها هذه الآية ـ نزلت قبل فتح مكة لا يدلُّ على قصْر ما فيها على مَن كان قبل نزول الآية، بل الحكم شاملٌ لكلِّ مَن كان معه إلى نهاية حياته .

ثمّ إنّ هذه الصفات للذين مع النّبِىّ قد ذُكرت فى التوارة والإنجيل، وهى لجميع الصحابة، فلا وجه لإخراج أحدٍ من أصحاب رسول الله منها، وحرف (من) فى قوله عزّ وجلّ: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً} لبيان الجنس وليس للتبعيض، أى: كلّهم موعودون بالمغفرة والأجر العظيم، وهذا نظيرُ قول الله عزّ وجلّ: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}، فإنّ (من) للجنس وليست للتبعيض؛ فإنّ العذابَ حاصلٌ لهم جميعاً.

***

Modifier avec WPS Office

استدلاله بحديث:)) المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض ((والرد عليه:

قال فى (ص:42 ـ 43): ((الدليل الثانى عشر: قول النبيّ : (المهاجرون والأنصار أولياء بعضهم لبعض، و الطُلَقاء من قريش والعُتقاء من ثقيف بعضُهم أولياء بعض إلى يوم القيامة).

أقول: وهذا الحديث واضحٌ فى أنّ طُلَقاء قريش وعُتقاء ثقيف ليسوا من المهاجرين ولا من الأنصار، وعلى هذا فلا يستحقّون الفضائلَ التى نزلت فى فضل المهاجرين والأنصار، وعلى هذا لا يجوز لنا أن نخلط الأ مورَ ونرفع مَن وَضعه الله أو نضع مَن رفعه الله ...!!)).

والجواب:

أنّ الحديثَ صحيحٌ، وقد أوردتُه فيما تقدّم فى الأدلة الدّالة على استمرار الهجرةِ المحمود أهلُها إلى فتح مكة، وليس إلى صُلح الحُديبية كما زعم المالكى، وهو لا يدلُّ على أنّ العُتقاء والطُلَقاء ليسوا من أصحاب رسول الله ، وإنّما يدلُّ على التّماثل والتشابه بين المهاجرين والأ نصار، وبين الطُلَقاء والعُتقاء، وليس فيهم مَن وَضعه الله كما زعم، بل كلُّهم قد رفعهم الله لِصُحبتِهم الرسول ، مع تفاوتِهم في الرّفعة.

وكون المهاجرين والأنصار بعضهم أولياء بعض لا يتنافى مع كون العُتقاء والطُلَقاء بعضهم أولياء بعض؛ فإنّ الصحابةَ جميعاً خيار المؤمنين، وقد قال الله عزّ

وجلّ: {وَالمُؤْمِنُونَ وَالمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} الآية، وقد قال ابن كثير فى تفسيره فى تفسير الآيات من آخر سورة الأنفال: ((ذكر تعالى أصنافَ المؤمنين، وقسمهم إلى مهاجرين خرجوا من ديارهم وأموالهم وجاؤوا لنصر الله ورسوله وإقامة دينه، وبذلوا أموالَهم وأنفسهم فى ذلك، وإلى أنصار: وهم المسلمون من أهل المدينة إذ ذاك، آووا إخوانهم المهاجرين فى منازلِهم وواسَوهم فى أموالِهم، ونصَروا الله ورسولَه بالقتال معهم، فهؤلاء بعضهم أولياء بعض، أى: كلٌّ منهم أحقٌّ بالآخر من كلِّ أحد، ولهذا آخى رسول الله بين المهاجرين والأنصار، كلّ اثنين أخوان، فكانوا يتوارثون بذلك إرثاً مقدّماً على القرابة، حتى نسخ الله تعالى ذلك بالمواريث)).

***

استدلاله بحديث:)) الناسُ حيِّز وأنا وأصحابي حيِّز ((والرد عليه:

قال فى (ص: 40 ـ 42):)) الدليل الحادى عشر: حديث أبى سعيد الخدرى: (لمّا كان يوم الفتح قرأ النبيُّ : {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ}، قال: الناس حَيِّز، وأنا وأصحابى حيِّز، فغضب مروان وأراد أن يضربَ أبا سعيد الخدرى، فلمّا رأى ذلك رافع بنُ خديج وزيد ابنُ ثابت قالا: صدق) ذكرتُه مختصراً)).

وقد علّق عليه قائلاً:)) مسند الإمام أحمد (45/4)

ـ دار الفكر، الحديث رواه الإمام أحمد، عن محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن عَمرو بن مُرّة، عن أبى البَخترى الطائى، عن أبى سعيد الخدرى، وهذا إسنادٌ صحيح على شرط الشيخين، فالإمام أحمد وشيخه غندر وشعبة من كبار أئمّة الحديث الثقات الأثبات، وعمرو بن مرّة شيخ شعبة ثقة عابد من رجال الجماعة، وأبو البخترى اسمه سعيد بن فيروز وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة وهو يرسل، وقد أخرج الشيخان عنعنته فى صحيحيهما، فالإ سناد من أصحِّ الأسانيد، كلُّهم رجال الجماعة إلا ّ أحمد بن حنبل وهو ثقة إمام!!!)).

وقال: ((فهذا الحديث فيه إخراج واضحٌ للطُّلَقاء الذين دخلوا فى الإسلام من أصحاب النّبِى ّ بأكثر من د لالة:

الدلالة الأولى: تلاوته لسورة النصر التى فيها ذكر (الناس) الذين يدخلون فى دين الله أفواجاً، هؤلاء الناس المراد بهم الطُّلَقاء، ثمّ أخبرنا النّبِى ُّ بأنّ (الناس حَيِّز)، وهو وأصحابه حيِّز آخر!! فماذا يعنِي هذا؟

هذا بكلِّ وضوح لا يعنِى إلا ّ أنّ هؤلاء (الناس) لا يدخلون فى (الأصحاب) الذين فازوا بتلك (الصحبة الشرعية) التى تستحقُّ الثناء وتتنزّل فيها كلُّ الثناءات على الصحابة، فإذا سمعنا بأىِّ حديث يُثنِى على (أصحاب النّبِى ّ) أو أىِّ أثرٍ من الصحابة خاصّة يُثنِى

Modifier avec WPS Office

على (أصحاب النّبِيّ)، فلا تنزل تلك الأحاديث والآثار إلا على هؤلاء (الأصحاب) الذين فصلهم النّبِىّ عن سائر (الناس) من غيرهم، وأول الناس دخولاً فى هؤلاء (الناس) هم الطُّلَقاء الذين أسلموا يوم فتح مكة، ولا يجوز أن نجمعَ بين (حيّزين) قد فرّق بينهما النّبِىّ ، ومَن تأكّد له هذا ثمّ أراد أن يجعل (الحيّزين) حيّزاً واحداً فقد اتّهم النّبِىّ بعدم الإنصاف، مثلما اتهمه ذو الخُويصِرة يوم حُنين!! ونعوذ بالله أن نردّ حديثَ رسول الله أو نُؤوّله على غير مراده ، ذلك المراد الذى يظهر بوضوح من لفظ الحديث الصريح.

الدلالة الثانية: غضبُ مروان بن الحكم الذى أراد أن يضرب أبا سعيد الخدرى على رواية هذا الحديث؛ لأنّ هذا الحديث يعنِى إخراج مروان ووالده ومعاوية ـ الذى يعمل له مروان ـ من الصحابة إلى (الناس) الذين ليس لهم ميزة عن سائر الناس!!

الدلالة الثالثة: فهمُ رافع بن خديج وزيد بن ثابت وأبى سعيد الخدرى، فالثلاثة عَرفوا أنّ هذا سيُغضب مروان، ولكنّهم صدَعوا بكلمة الحقّ بعد أن كاد يُخفيها زيد ورافع، خوفاً على نفسيهما من مروان!!

شبهة: وقد يقول البعض أتهم (الناس) من الطُّلَقاء وغيرهم قد اكتسبوا الصحبة فيما بعد؟!

نقول: هم (الطُّلقاء) والعتقاء أولياء بعضهم لبعض إلى يوم القيامة، وكلا الطائفتين لا تدخلان لا فى المهاجرين ولا في الأنصار؛ لما سبق شرحه)).

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

الأول: أنّ الحديثَ ضعيفٌ، والإسنادَ غيرُ صحيح فض لا ً عن أن يكون من أصحِّ الأسانيد كما زعم المالكى؛ ل لانقطاع بين أبى البَخترى وبين أبى سعيد، ففى تهذيب الكمال للمزى فى ترجمة أبى البَخترى سعيد بن فيروز: ((وقال أبوداود: لم يسمع من أبى سعيد))، وقول أبى داود هذا هو فى سننه قال عقِب الحديث (رقم:1559): ((قال أبو داود: أبو البَختَري لم يسمع من أبي سعيد)).

وفى تهذيب التهذيب لابن حجر فى ترجمة أبى البَخترى: ((وقال ابن سعد: ... وكان كثيرَ الحديث يرسل حديثَه، ويروى عن الصحابة ولم يسمع من كثير أحد، فما كان من حديثه سَماعاً فهو حسن، وما كان غيره فهو ضعيف، وقال ابن أبى حاتم فى المراسيل عن أبيه: لم يُدرك أبا
ذر ولا أبا سعيد ولا زيد بن ثابت ولا رافع بن خديج، وهو عن عائشة مرسل .))

الثانى: أنّ ما ذكره من إخراج الشيخين عنعنة أبى البَخترى فى صحيحيهما غيرُ مُسلَّم؛ لأنهما لم يُخرجَا له عن أبى سعيد شيئاً، وكلُّ الذى له فى الكتب الستة من

Modifier avec WPS Office

روايته عن أبى سعيد ثلاثة أحاديث، خرّجها بعضُ أصحاب السنن، كما فى تحفة الأشراف للمزى (356/3 ـ 357)، ولو صحّ أنّ الشيخين خرّجَا له من روايته عن أبى سعيد بالعنعنة فإنّ قبول ذلك يكون مُختَصًّا بما فى الصحيحين لاشتراطهما الصِّحةَ فيهما، ولا تُقبل العنعنة فى غيرهما إلا ّ مع ثبوت التصريح بالسماع، قال النووى فى مقدمة شرحه على صحيح مسلم (33/1): ((واعلم أنّ ما كان فى الصحيحين عن المدلسين بـ (عن) ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وقد جاء كثيرٌ منه فى الصحيح بالطريقين جميعاً ، فيذكر رواية المدلس بـ (عن) ثمّ يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى)).

الثالث: وقوله عن رجال الإسناد: ((كلُّهم رجال الجماعة إلا ّ أحمد بن حنبل وهو ثقة إمام))، أقول: لا وجه لاستثناء الإمام أحمد؛ فإنّه من رجال الجماعة.

الرابع: أنّه لو صحّ الحديث فإنّه حجّةٌ على المالكى؛ لأنّه يدلُّ على أنّ المهاجرين بعد الحُديبية وقبل الفتح من أصحاب النّبِىّ ، وهو خلاف ما زعمه فى رأيه المبتَكر من أنّ الصُّحبةَ المحمود أهلها مختصّةٌ بـ المهاجرين قبل صلح الحُديبية.

***

قال فى (ص:52): ((الدليل العشرون: قول إبراهيم النخعى: (مَن فضّل عليًّا على أبى بكر وعمر فقد أَزْرَى على أصحاب رسول الله المهاجرين والأنصار ...) فضائل الصحابة لأحمد (249/1)، وسنده جيّد، رجاله كلُّهم ثقات إلا ّ الوليد بن بكير مختلَف فيه.

وفى الأثر تفسير من إبراهيم النخعى للصحابة بأته (كذا) المهاجرون والأنصار فقط، فتأمّل!!

وإبراهيم هذا من كبار التابعين، مع التحفّظ على تشنيعه على مَن فضّل عليًّا عليهما؛ فإنّ هذا قد فعله بعضُ السابقين من المهاجرين والأنصار، كما ذكر ذلك ابنُ عبد البر فى ترجمة الإمام علىٍّ فى الاستيعاب، ودلّت عليه بعضُ الروايات)).

والجواب عنه بما يلي:

الأول: أمّا قوله عن إسناد الأثر: ((وسنده جيّد، رجاله ثقات إلا ّ الوليد بن بُكير مختلف فيه))، فهو غير جيّد؛ لأنّ الوليد بنَ بكير قال عنه الدارقطنى: ((متروك الحديث))، وقال عنه أبو حاتم: ((شيخ))، وذكره ابن حبان فى الثقات، كما فى تهذيب الكمال للمزى وتهذيبه لابن حجر، وقال الحافظ فى التقريب: ((ليّن))، وقال الذهبى فى الميزان: ((ما رأيت من وثّقه غير ابن حبان))، وابن حبان معروف بالتساهل فى التوثيق، قال الحافظ فى التقريب فى ترجمة عبد السلام بن أبى

Modifier avec WPS Office

الجَنوب: ((ضعيف، لا يُغترُّ بذِكر ابن حبان له في الثقات؛ فإنه ذكره في الضعفاء أيضاً)).

وأمّا معنى الأثر فهو صحيح.

الثاني: وأمّا استدلاله بالأثر على قَصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار دون غيرهم، فهو غير صحيح؛ وذِكر المهاجرين والأنصار في الأثر لا يدلُّ على إخراج غيرِهم من الصُّحبة؛ وإنّما ذُكروا لأنّهم مقدّمون على غيرِهم من أصحاب النّبيّ ، وكلُّ مَن رأى النّبيّ فهو من أصحابه، مع الجزم بتفاوت الصحابة في الصُّحبة والفضل.

الثالث: وأمّا تحفّظه على ما جاء في الأثر من تفضيل الشيخين على عليّ رضي الله عن الجميع، فهو مخالِف لِما عليه سلفُ هذه الأمّة، ودلّت عليه الأحاديثُ الصحيحةُ والآثار عن بعض الصحابة وغيرِهم، ومنهم علي رضي الله عنه، وأذكر فيما يلي بعضَ الأدلة الدّالّة على ذلك مِمّا وقفتُ عليه من الأحاديث المرفوعة والآثار عن الصحابة، وحكاية الإجماع عن عدد من العلماء:

أوّلاً: الأحاديث المرفوعة:

1 ـ ما رواه مسلم في صحيحه (532) عن جندب بن عبد الله البَجلي رضي الله عنه أنّه قال: سمعتُ النّبيّ قبل أن يَموت بخمس وهو يقول:

((إنّي أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإنّ الله تعالى قد اتّخذني خليلاً كما اتّخذ إبراهيم خليلاً ،

ولو كنتُ متّخذاً مِن أمّتِى خليلا ً لاتّخذتُ أبا بكر خليلا ً)) الحديث.

فقد أخبر النّبِىّ عن أمرٍ لا يكون أن لو كان كيف يكون، وهو دالّ على تفضيل أبى بكر رضى الله عنه على الصحابة جميعاً.

2 ـ ما رواه البخارى (3662) ومسلم (2384) فى صحيحيهما عن عَمرو بن العاص رضى الله عنه: ((أنّ النّبِىّ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيتُه، فقلت: أى الناس أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، فقلت: من الرّجال؟ قال: أبوها، قلتُ: ثمّ مَن؟ قال: عمر بن الخطّاب، فعدّ رجالا ً)).

3 ـ روى الترمذى فى جامعه (3890) قال: حدّثنا أحمد بن عَبْدة الضبّى، حدّثنا المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس قال:)) قيل: يا رسول الله! مَن أحبُّ الناس إليك؟ قال: عائشة، قيل: مِن الرّجال؟ قال: أبوها))، وهو حديث صحيح، رجاله رجال الشيخين إلا ّ أحمد بن عبدة الضبّي فهو من رجال مسلم.

ثانيا: الآثار الموقوفة على الصحابة، ومنهم علي رضي الله عنه:

1 ـ روى البخارى فى صحيحه (3671) بإسناده عن محمد بن الحنفية ـ وهو محمد بن على بن أبى طالب ـ قال:)) قلتُ لأبى: أىُّ الناس خير بعد رسول الله ؟ قال: أبو بكر، قلتُ: ثمّ مَن؟ قال: ثمّ عمر، وخشيتُ أن يقول:

Modifier avec WPS Office

عثمان، قلت: ثمّ أنت؟ قال: ما أنا إلا ّ رجلٌ من المسلمين)).

2 ـ روى الإمام أحمد فى مسنده (835 ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد) قال: حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا منصور بن
عبد الرحمن يعنِى الغُدانى الأشل، عن الشعبى، حدّثنى أبو جُحيفة الذى كان علىّ يُسمِّيه: وهْب الخير، قال: قال لى علىّ:)) يا أبا جُحيفة! ألا أُخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيّها؟ قال: قلت: بلى، قال: ولم أكن أرى أنّ أحداً أفضل منه، قال: أفضلُ هذه الأمّة بعد نبيّها أبو بكر، وبعد أبى بكر عمر، وبعدهما آخر ثالث، ولم يُسمِّه))، وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين إلا ّ منصور بن عبد الرحمن فهو من رجال مسلم، وأثر على هذا عن أبى جُحيفة جاء فى مسند الإمام أحمد وزوائده لابنه عبد الله من طرق صحيحة أو حسنة، وأرقامها من (833) إلى (837) و(871).

3 ـ روى الإمام أحمد فى فضائل الصحابة (484): قثَنَا الهيثم بن خارجة والحكم بن موسى قالا: نا شهاب بن خراش، قال: حدّثنى الحجاج ابن دينار، عن أبى مَعشر، عن إبراهيم النخعى، قال:)) ضرب علقمة بنُ قيس هذا المنبر، فقال: خطبنا علىّ على هذا المنبر،

Modifier avec WPS Office

فحمِد اللّه َ وذكره ما شاء اللّه أن يذكرَه، ثمّ قال: ألا إنّه بلغنِى أنّ أناساً يفضِّلونِى على أبى بكر وعمر، ولو كنتُ تقدّمت فى ذلك لعاقبتُ، ولكنِّى أكرَه العقوبةَ قبل التقدُّم، فمَن قال شيئاً من ذلك فهو مفْتَرٍ، عليه ما على المفترى، إنّ خيرَ الناس بعد رسول اللّه أبو بكر ثمّ عمر ...)).

وهذا إسنادٌ حسن، وأبو مَعشر هو زياد بن كُليب، وهو ثقة.

وأخرجه ابن أبى عاصم فى السنة (993)، وقال الأ لباني:)) إسناده حسن .((

فى زوائد فضائل الصحابة (49) عن عبد اللّه بن أحمد بإسنادٍ فيه ضعف إلى الحَكم بن جَحْل قال: سمعتُ عليًّا يقول: ((لا يفضلنى أحدٌ على أبى بكر وعمر إلا ّ جلدته حدّ المفتري)).

وهو أيضاً كذلك فى السنة لابن أبى عاصم (1219)، وهو قريبٌ في المعنى من الذي قبله عن علقمة.

وقد أشار إبراهيم النّخعى إلى هذه العقوبة من عليٍّ لِمَن يفضِّله على الشيخين بقوله لرجلٍ قال له:)) عليٌّ أحبٌّ إلىّ من أبى بكرٍ وعمر، فقال له إبراهيم: أما إنّ علياً لو سَمع كلامَك لأ َوْجَع ظَهْرَك، إذا تجالسوننا بهذا فلا تجالسونا ((رواه عنه ابن سعد فى الطبقات

(275/6) بإسناده إليه عن أحمد بن يونس عن أبى الأحوص ومُفضّل بن مُهَلَهَل عن مغيرة عنه، ورجالُه ثقاتٌ محتجٌ بهم، وهم من رجال الصحيحين، إلا ّ المفضل بن مهلهل فهو من رجال مسلم، وفيه عنعنة المغيرة عن إبراهيم، وهو مدلِّس.

4 ـ روى ابن ماجه فى سننه (106) قال: حدّثنا على بن محمد، ثنا وكيع، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن عبد الله بن سلِمة قال: سمعتُ علياً يقول: ((خيرُ الناس بعد رسول الله أبو بكر، وخير الناس بعد أبى بكر عمر)).

ورجاله محتجٌ بهم، ثلاثة منهم من رجال البخارى ومسلم، وصححه الألباني.

5 ـ روى البخارى فى صحيحه (3655) بإسناده إلى عبد الله بن عمر أنّه قال: ((كنّا نُخيّر بين الناس فى زمن النّبِيّ ، فنخيّر أبا بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان بن عفّان، رضي الله عنهم)).

ثالثاً: حكايةُ الإجماع:

قد جاء حكايةُ الإجماع أو ما يدلُ عليه فى تفضيل أبى بكر وعمر على غيرهما من الصحابة عن جماعةٍ من العلماء، منهم:

1 ـ يحيى بن سعيد الأنصارى (144هـ) ذكره اللا ّلكائي في شرح أصول الاعتقاد (2608 و2609).

Modifier avec WPS Office

2 ـ سفيان بن سعيد الثورى (161هـ)، ذكره ابن أبى زمنين في كتابه أصول السنة (194).

3 ـ شريك بن عبد الله النخعى الكوفى (177هـ)، ذكره ابن أبي زمنين في كتابه السابق (194).

4 ـ عبد الله بن المبارك (181هـ)، ذكره ابن أبى زمنين في كتابه السابق (197).

5 ـ محمد بن إدريس الشافعى (204هـ)، ذكره البيهقي في الاعتقاد (ص:192).

6 ـ يوسف بن عدى (232هـ)، ذكره ابن أبى زمنين في كتابه السابق (196).

7 و8 ـ أبوزرعة (264هـ) وأبو حاتم (277هـ) الرازيان، ذكره عنهما اللا ّلكائى فى كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (321).

9 ـ النووى (676هـ)، ذكره فى شرحه على مسلم (148/15).

10 ـ ابن تيمية (728هـ)، ذكره فى الوصية الكبرى (ص:59 و60)، وفي منهاج السنة (413/8).

11 ـ الذهبى (748هـ)، ذكره فى كتاب الكبائر (ص:236).

وأمّا ما عزاه إلى كتاب الاستيعاب لابن عبد البر من تفضيل عددٍ من الصحابة عليًّا على أبى بكر وعمر رضى

Modifier avec WPS Office

الله عنهم، فلم أقف على أسانيد عنهم بذلك، ولو ثبت شىءٌ من هذا فهو محمولٌ على مثل ما حصل لأبى جُحيفة رضى الله عنه قبل أن يَسمع من علىٍّ تفضيل أبى بكر وعمر عليه، حيث قال: ((ولم أكن أرى أنّ أحداً أفضل منه))، وقد مرّ قريباً.

وأيضاً لو ثبت النقلُ عنهم فإنّه لا يُقاوم ما ثبت فى ا لأحاديث المرفوعة إلى النّبِىّ والآثار الموقوفة على الصحابة، ومنهم علىّ رضى الله عنه، وهو مخالِف لِما نُقل من الإجماع فى تفضيل الشيخين على علىٍّ رضى الله عن الجميع.

وأمّا ما زعمه من دلالة بعض الروايات على تفضيل علىٍّ رضى الله عنه على غيره فلم يُبيِّن شيئاً من هذه الروايات، ولعلّه يعنِى حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أنّ النّبِىّ قال لعلىٍّ رضى الله عنه: ((أمَا ترضى أن تكون منِّى بمنزلة هارون من موسى، إلا ّ أنّه لا نبىّ بعدى))، وقد أشار إليه فى كلامه الذى شكّك فيه بأحقّية أبى بكر بالخلافة، وسيأتى ذكرُه قريباً والجواب عنه، وهو يدلُّ على فضل علىٍّ رضى الله عنه، ولا يدلُّ على أفضليّته على الخلفاء الثلاثة الذين قبله، رضى الله عن الجميع.

ومِمّا تقدّم من الأحاديث والآثار وحكايات الإجماع

Modifier avec WPS Office

اتّضح أنّ الحقّ هو تفضيل أبى بكر رضى الله عنه على غيره من الصحابة، ومن العجب أن يُشكِّك المالكى فى أفضليّة أبى بكر على غيره، مع أنّ تفضيلَه على سائر الصحابة دلّت عليه الأحاديث الصحيحة وحكاية الإجماع من عددٍ من العلماء، بل قد ثبت عن عليٍّ رضى الله عنه من رواية أربعة من التابعين أنّ عليًّا رضى الله عنه يُفضِّلُ أبا بكر عليه، وواحد منها فى صحيح البخارى، وفى بعضها تفضيله ـ أى على ـ عمرَ عليه، بل لقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى الوصيّة الكبرى (ص:59 ـ 60): ((وقد اتفق أهلُ السنّة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه أنّه قال: خير هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر، ثمّ عمر، رضي الله عنهما)).

وفى ترجمة عبد الرزاق بن همام فى تهذيب الكمال للمزى قال أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابورى: سمعتُ عبد الرزاق يقول: ((أفضِّل الشيخين بتفضيل عليٍّ إيّاهما على نفسه، ولو لم يُفضِّلهما ما فضّلتُهما، كفى بي إزراءً أن أحبّ عليًّا ثمّ أخالف قولَه)).

وفى زوائد فضائل الصحابة (126) عن عبد الله بن أحمد: قثنا سلمة ابن شَبيب أبو عبد الرحمن النيسابورى، قال: سمعتُ عبد الرزاق يقول:

Modifier avec WPS Office

((والله! ما انشرح صدرى قطٌ أن أُفضِّل عليًّا على أبى بكر وعمر، ورحمة الله على أبى بكر وعمر، ورحمة الله على عثمان، ورحمة الله على علىٍّ، ومَن لم يحبّهم فما هو بمؤمن، وإنّ أوثقَ أعمالِنا حبُنا إيّاهم أجمعين، رضى الله عنهم أجمعين، ولا جعل لأحد منهم فى أعناقنا تبِعة، وحَشَرنا فى زُمْرَتهم ومعهم، آمين رب العالمين!))، وسلمة بن شبيب ثقة من رجال مسلم.

* * *

تشكيكه في أحقِية أبي بكر بالخلافة بعد وفاة رسول الله والرد عليه:

جاء فى قراءته (ص:28) عنوان بلفظ: ((الاختلاف يوم السقيفة وموقف المسلمين منها وآثارها الفكرية))، أورد تحته كلاماً ينتهى فى (ص:34) اشتمل على تشكيك فى أحقية أبى بكر وأولويّته بالخلافة، وأنا أورد هنا بعضَ المقاطع المشتملة على جُمل من هذا التشكيك:

1 ـ ففى (ص:29) قال: ((فعند علم الأنصار بوفاة النّبِىّ اجتمعوا فى سقيفة بَنِى ساعدة يريدون تولية سعد بن عبادة رضى الله عنه على المسلمين؛ بحجّة أنّ الأنصارَ هم أهلُ المدينة عاصمة الإسلام، وأنّ قريشاً أخرجت النّبِىّ من مكة، وأنّ الأنصارَ هم الذين حَموا النّبِىّ ودعوته، ولقوا فى ذلك الشدائد، وأنّ المهاجرين ليسوا إلا ضيوفاً عليهم فى المدينة، وعلى هذا

فصاحب الدار أولى بالتصرُّف في داره من الضيف)).

2 ـ وقال فى (ص:30 ـ حاشية):)) بعضُهم يرى أته ليس كلُّ من بايع أبا بكر الصديق يراه أوْلى مِن غيره! وإتما بايَعه لأته يراه من الأكفاء للخلافة، ولخشيته من الفتنة ورضاه بالأمر الواقع!! ... .((

3 ـ وقال فى (ص:30 ـ 32):)) وكان هناك قسمٌ آخر من كبار المهاجرين لم يُبايعوا أبا بكر، وعلى رأسهم على بن أبى طالب رضى الله عنه ابن عمّ النّبِىّ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، وكان معه بنو هاشم قاطبة، كالحسن و الحسين وعمِّه العباس بن عبد المطلب وأبنائه عبد الله بن العباس والفضل بن العباس، وكوكبة من كبار المهاجرين الأوّلين كعمار بن ياسر وسَلمان الفارسى وأبو (كذا) ذر الغفارى والمقداد بن عمرو وغيرهم، كما كان معهم بعضُ الأنصار كأُبَىّ بن كعب والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله، وغيرهم من عموم الصحابة الذين كانوا يرون أنّ علىّ ابنَ أبى طالب كان أكفأَ الناس لتولِّى الأمر بعد النّبِىّ ! لكونه أوّلَ مَن أسلم، ولكونه بمنزلة كبيرة من النّبِىّ (كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة)، وكان من علماء الصحابة وشجعانهم وزهادهم، ومن العشرة المبشّرين بالجنة، مع نسبه الشريف وقربه من النّبِىّ نسباً وصِهراً ونشأة وسكناً، فكان هذا القسم من المهاجرين ومعهم بعض الأنصار يرون أنّ علىّ بن

أبى طالب هو أنسبُ الصحابة لتولِى الخلافة بعد النّبِىّ !! بل تبيّن أنّ معظمَ الأنصار كانوا يَميلون مع علىٍّ أكثرَ من ميلِهم مع (أبى بكر!!)؛ لعلمِهم بأنّ عليًا وإن كان قرشيًا لكنّه لن يؤْثرعليهم قريشاً، لكن السبب فى بيعتهم أبا بكر وتركهم عليًا أنّ عليًا لَم يكن موجوداً فى السقيفة أثناء المجادلة والمناظرة مع الأنصار، وربّما لو كان موجوداً لَتَمّ له الأمر!! لأنّ بعضَ الأنصار لَمّا رأوا أنّ الأمر سينصرفُ عن سعد بن عبادة هتفوا باسم علىٍّ فى السقيفة!! والأنصار كانوا أغلبيةً فى المدينة، لكن عليًا كان مشغولا ً بِجَهاز النّبِىّ ، من غسله وتكفينه والإ قامة على إتمام ذلك، فهو إمّا أنّه لَم يعلم بهذا الاجتماع المفاجئ فى السقيفة، أو أنّه يرى أنّه ليس من المناسب أن يترك الجسدَ الشريف ويذهب إلى السقيفة يتنازع مع الناس فى أحقيته بخلافة النّبِىّ !! فآثر البقاءَ مع الجسد الشريف غسلا ً وتكفيناً مع الصلاة عليه، ثمّ دفنه ، وهذا استغرق يومين من موته .

وكانت البيعة العامة لأبى بكر قد تمّت قبل دفن النّبِىّ ، وهذا كان له أثرٌ نفسى على على بن أبى طالب ومن مَعه مِن أهل البيت، كفاطمة الزهراء، ومن معه من المهاجرين والأنصار، فقد كان هؤلاء يَرون أنّ أصحابَ السقيفة لَم يُراعوا مكانتهم، وقطعوا الأمور دون مشورتِهم، وكانوا يفضِّلون أن يتأنّى الناس حتى يتِمّ

Modifier avec WPS Office

دفنُ النّبِيّ ثمّ يتشاور الناسُ ويولّون مَن يرونه أهلا ً للخلافة، أمّا أن يتِمّ الأمر فى وسط النزاع المحتدم بين المهاجرين والأنصار، ثمّ بين الأوس والخزرج من الأ نصار، فهذا يُضعف عندهم شرعيّة البيعة!! ويجعلها أشبه ما تكون بالقهر والغلبة التى تتنافى مع الشورى المأموربها شرعا {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} !!)).

4 ـ وقال عن الاختلاف الذى جرى فى السقيفة (ص:29 ـ حاشية):)) ويرى البعضُ أنّ هناك أسباباً قبليّة وتعصب (كذا) لفئات وأشخاص، وليس اختلافهم لمصلحة الإسلام!! ورغم عدم تسليمنا بل وإنكارنا لهذا القول إلا ّ أنّه ليس هناك دليلٌ شرعى ولا عقلى يمنع من هذا!! فالصحابة يعتريهم ما يعتري سائرَ البشر! .((

5 ـ وقال فى (ص:31 ـ حاشية): ((سببُ ميل الأ نصار لعلىّ أكثرمن ميلهم لأبى بكر وعمر أنّ عليًّا كان أكثر فتكاً فى مشركى قريش؛ إذ قتل من قريش فى بدر وحدها نحو خمسة عشر رجلا ً، وأوصلهم بعض المؤرّخين ـ كالواقدى ـ إلى ثلاثة وعشرين رجلا ً، فكان الأنصارُ يرون أنّ عليًّا كان صارماً فى موضوع قريش، وأنّه سيكبحُ جِماحَ قريش (وخاصة الطُّلَقاء منهم، وكان الطُّلَقاء يُمثِّلون أغلب قريش)، وأنّه لن يصيب الأنصارَ من قريش أذى أو أثرة إذا كان على هو

الخليفة؛ لأنّ قريشاً تُبغض عليًا لكثرة نكايته فى بيوتاتهم، بعكس أبى بكر وعمر وعثمان؛ إذ لَم يثبت أنّهم قتلوا من قريش أحداً باستثناء رجل واحد قتله عمرُ بنُ الخطاب يوم بدر، أما على فقتل منهم العشرات فى بدر وأُحُد والخندق ويوم الفتح، وهى المعارك المشهورة مع قريش ...

وقد كان بين على والأنصار مَحبّة عظيمة، وكان علىٌّ على علاقة كبيرة بهم، وولّى جَمعاً من فضلائهم أيّام خلافته »، فذكر سبعاً منهم ثمّ قال: « بينما لَم يجد الأنصارُ فرصتَهم فى عهد أبى بكر وعمر وعثمان؛ إذ كانت الولايات فى أيدى القرشيّين فى الغالب (وهذا أمرٌ يدعو للدراسة لمعرفة الأسباب!!)، ومن الاتفاقات الجديرة بالذِّكر هنا أنّه ورد فى الأنصار حديثاً (كذا): (لا يحب الأنصارَ إلا مؤمن، ولا يُبغضهم إلا منافق)، وورد الحديث نفسه فى على: (لا يحب عليًا إلا مؤمن، ولا يُبغضه إلا منافق)، الحديثان فى مسلم، وبوّب مسلمٌ لهذا باباً بعنوان (باب حب على والأنصار من الإيمان)، فسبحان الله!! ».

6 ـ وقال فى (ص:33 ـ حاشية): « أسلم يوم مكة ألفان من قريش وسمُّوا الطُّلَقاء، فلعله لهذا السبب كان الأنصار يَخشون إذا ذهبت الخلافة لقريش أن تصل إلى هؤلاء الطُّلَقاء، وقد حصل هذا بعد ثلاثين سنة، إذ تولّى

الأمر معاوية بن أبى سفيان وهو من الطُّلقاء، وقد وجد الأنصار فى عهده الأثرة الشديدة التى أخبرهم بها النّبِىُّ !!!)).

وبعد إيراد هذه المقاطع من كلامه المشتملة على جُمل من التشكيك في أحقية أبي بكر بالخلافة بعد رسول الله ،

أجيب عن ذلك من جهتين:

الأولى: التنبيه على بعض ما أورده.

الثانية: فى بيان الأدلة الدّالة على أحقِّيّة أبى بكر بـ الخلافة بعد رسول الله .

أما الجهة الأولى، فأقول: إنّ مَن يرى أو يسمع مثلَ هذا الكلام الذى سطّره المالكى لا يَشَمُّ منه رائحة السنّة ولا رائحةَ أهلها، بل يتبادر إلى ذهنه أنّ بين يديه كتاباً من كتب أهل البدع والضلال.

وإنّ مجرّدَ قراءة مثل هذا الكلام أو سماعه وتصوُّره يُغنِى عن الاشتغال بالتعليق عليه، لكنِّى أنبِّه على أمور ثلاثة:

أوّلا ً: ما أشار إليه فى المقطع رقم (3) من أوْلَوِيّة على رضى الله عنه بالخلافة؛ لكونه بمنزلة كبيرة من النّبِىّ كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة، فيُجاب بأنّ بعضَ أهل الأهواء والبدع يتشبّثون بأوْلوية على بن أبى طالب بالخلافة بالحديث الوارد فى ذلك،

Modifier avec WPS Office

وهو حديث ثابتٌ فى الصحيحين عن سعد بن أبى وقّاص رضى الله عنه، ولفظه عند البخارى (4416): ((أنّ رسول الله خرج إلى تبوك، واستخلف عليًا، فقال: أتخلِّفنى فى الصبيان والنساء؟ قال: ألا ترضى أن تكون منّى بمنزلة هارون من موسى، إلا ّ أنّه ليس نبىٌّ بعدى ؟!)).

وهو لا يدلُّ لهم؛ لأنّ النّبىّ إنّما قال ذلك تطييباً لنفس علىٍّ رضى الله عنه لَمّا قال له: أتخلِّفنى فى الصبيان والنساء؟ وهذا الاستخلاف إنّما هو مدّة سفره إلى تبوك، كما أنّ استخلاف موسى لهارون كان مدّة ذهابه لمناجاة الله، فهذا هو المراد بالتشبيه، فالمشبّه استخلافه النّبىّ لعلىٍّ مدّة غيبته، والمشبّه به استخلاف موسى لهارون مدّة غيبته، إلا ّ أنّ المشبّه به نبىٌّ استخلف نبيًا لوجود الأنبياء فى زمن واحد، وأمّا نبيُّنا محمد فإنّه لانبيّ بعده، لا في زمانه ولا بعد زمانه.

وليس فيه دلالة على أحقيّة على بالخلافة بعد رسول الله .

ثانياً: ما أشار إليه فى المقطع رقم (5) من أوْلوية علىّ رضى الله عنه بالخلافة لكونه قد أكثر القتل فى كفار قريش، أقول إنّ كثرةَ القتل لا تعتبر دليلا ً على الأولوية، ومن المعلوم أنّ بعض من تأخّر إسلامُهم كانت نكايتُهم بالعدوّ أشدّ مِمّن هو أفضل منهم مِمّن تقدّم إسلا

امهُم، وإنّما التفضيل والتقديم فى الخلافة يُعوّل فيه على الأدلّة، وسبق ذكرُ الأدلّة الدالّة على تفضيل أبى بكر رضى الله عنه على غيره، وسيأتى بعد قليل ذكر الأدلّة الدالّة على تقديمه في الخلافة على غيره.

ثالثاً: ما أشار إليه فى المقطع رقم (5) من ورود حديثين فى صحيح مسلم، أحدهما فى الأنصار، والثانى فى عليّ، يدلا ّن على أنّه لا يحبُّهم إلا ّ مؤمنٌ ولا يبغضهم إلا ّ منافقٌ، أقول: إنّ الحديثَ فى الأنصار جاء فى الصحيحين من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه، ولفظه: ((الأنصار لا يحبُّهم إلا ّ مؤمنٌ ولا يبغضهم إلا ّ منافقٌ، فمَن أحبّهم أحبّه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله)) رواه البخارى (3783) ومسلم (129)، وأيضاً من حديث أنس رضى الله عنه، ولفظه:((آيةُ الإيمان حبُ الأنصار، وآيةُ النِّفاق بغضُ الأنصار)) رواه البخاري (3784) ومسلم (128).

وفى صحيح مسلم (131) عن زرٍّ قال: قال عليّ: ((و الذى فَلَقَ الحبّة وَبَرَأ النّسَمَة إنّه لعهدُ النّبىّ إليّ: ألا ّ يُحبّني إلا ّ مؤمن، ولا يبغضني إلا ّ منافقٌ .))

وبغضُ المنافقين للأنصار إنّما هو لنُصرتهم النّبىّ لإظهار دينه، وهذا المعنى لا يختصٌ به الأنصار؛ فإنّ المهاجرين هم أيضاً أنصارٌ، وقد جَمعوا بين الهجرة و النُّصرة، ولهذا كانوا أفضلَ من الأنصار، وقد وصفهم الله

بهذين الوصفين فى قوله: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ}، قال الحافظ فى الفتح (63/1) فى شرح حديث حبّ الأنصار: ((... فلهذا جاء التحذيرُ من بغضهم والترغيب فى حبهم حتّى جعل ذلك آيةَ الإيمان والنفاق؛ تنويهاً بعظيم فضلهم، وتنبيهاً على كريم فعلهم، وإن كان مَن شاركهم فى معنى ذلك مشاركاً لهم فى الفضل المذكور كلٌّ بقسطه، وقد ثبت فى صحيح مسلم عن علىّ أنّ النّبىّ قال له: (لا يُحبُّكَ إلا مؤمن، ولا يبغضكَ إلا منافقٌ)، وهذا جارٍ باطّرادٍ فى أعيان الصحابة؛ لتحقق مشترك الإكرام؛ لِمَا لهم مِن حسن الغناء فى الدِّين، قال صاحب المفهم: وأمّا الحروب الواقعة بينهم فإن وقع من بعضهم بغضٌ لبعضٍ فذاك من غير هذه الجهة (يعنى النصرة)، بل للأمر الطارئ الذى اقتضى المخالفة، ولذلك لم يحكم بعضهم على بعضٍ بالنفاق، وإنّما كان حالهم فى ذاك حالَ المجتهدين فى الأحكام، للمصيب أجران، وللمخطئ أجرٌ واحد، والله أعلم)).

وكتاب المفهم هو شرحٌ لصحيح مسلم، وصاحبُه أبو العباس أحمد بن عمر القرطبى، وهو شيخ لأبى عبد الله

محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المفسر.

وأمّا ما ذكره المالكى مِن أنّ مسلماً بوّب لهذا باباً بعنوان ((باب حبُّ عليٍّ والأنصار من الإيمان))، فإنّ مسلماً ـ رحمه الله ـ لم يضع فى صحيحه أبواباً، وهو فى حكم المبوّب، وتراجم الأبواب إنّما هى من عمل غيره، قال النووى فى مقدمة شرحه لصحيح مسلم (21/1): ((وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضُها جيّدٌ وبعضُها ليس بجيّد، إمّا لقصور فى عبارة الترجمة، وإمّا لركاكةِ لفظها، وإمّا لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرصُ على التعبير عنها بعبارات تليقُ بها فى مواطنها، والله أعلم)).

وأما الجهة الثانية فهى فى بيان الأدلة الدالة على أحقِيّة أبى بكر بالخلافة بعد رسول الله ، وأذكر هنا بعضَ ما وقفتُ عليه من الأحاديث والآثار وحكاية الإ جماع.

أوّلا : الأحاديث والآثار:

1 ـ روى البخارى (5666)، ومسلم (2387) فى صحيحيهما، واللفظ لمسلم، عن عائشة رضى الله عنها قالت: ((قال لى رسول الله فى مرضِه: ادْعِى لى أبا بكر وأخاكِ حتى أكتب كتاباً، فإنِّى أخاف أن يتمنّى متمنٍّ ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله ُ والمؤمنون إلا أبا بكر)).

Modifier avec WPS Office

2 ـ روى البخارى (7220)، ومسلم (2386) فى صحيحيهما، واللفظ للبخارى عن جُبير بن مُطْعم قال: ((أتت النّبىّ امرأةٌ فكلّمتْه فى شىءٍ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله! أرأيتَ إن جئتُ ولَم أجدْك، كأنها تريد الموت؟ قال: إن لَم تجديني فأتِي أبا بكر)).

3 ـ روى البخارى فى صحيحه (678) عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال: ((مرض النّبىُّ فاشتدّ مرضُه، فقال: مُروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس)) الحديث، وقد أخرجه مسلم في صحيحه (420).

وجاء أمره أبا بكر ليصلى بالناس من حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (679) ومسلم (418).

وقد فهم الصحابةُ رضى الله عنهم من تقديم أبى بكر رضى الله عنه فى الإمامة فى الصلاة أنه الأحقُّ بالخلافة، فروى ابن سعد فى الطبقات (178/3 ـ 179) قال: أخبرنا حُسين بن على الجعفى، عن زائدة، عن عاصم، عن زِرّ عن عبد الله (يعنى ابن مسعود) رضى الله عنه قال: ((لَمّا قُبض رسول الله قالت الأنصار: مِنّا أميرٌ ومنكم أميرٌ، قال: فأتاهم عمر، فقال: يا معشر الأنصار! ألستم تعلمون أنّ رسول الله قد أمر أبا بكر أن يصلّى بالناس؟ قالوا: بلى! قال: فأيُّكم تطيبُ نفسُه أن يتقدّم أبا بكر؟ قالوا: نعوذ بالله أن نتقدّم أبا بكر!)).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله رجالُ الجماعة، وعاصم هو ابن أبى النجود، وحديثُه فى الصحيحين مقرونٌ، ورواه الحاكم فى المستدرك (67/3)، وقال: ((هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه)) ووافقه الذهبي.

وفى صحيح البخارى (3668) أنّ عمر رضى الله عنه قال لأبى بكر يوم السقيفة: ((بل نبايعُك أنت؛ فأنت سيِّدنا وخيرُنا وأحبُّنا إلى رسول الله ، فأخذ عمر بيده، فبايعه وبايعه الناس)).

4 ـ روى مسلم فى صحيحه (532) عن جندب بن عبد الله البجلى أنّه قال: ((سمعتُ النّبىّ قبل أن يموت بخمسٍ وهو يقول: إنّى أبرأُ إلى الله أن يكون لى منكم خليلٌ؛ فإنّ الله َ تعالى قد اتّخذنى خليلا ً، كما اتّخذ إبراهيمَ خليلا ً، ولوكنتُ متّخذاً من أُمّتى خليلا ً لا تّخذتُ أبا بكرٍ خليلا ً)) الحديث.

وهذا التنويهُ بهذه الفضيلة العظيمة للصِّدِّيق فى مرض موته وقبل وفاته بخمس ليالٍ، فيه إشارةٌ قويّةٌ إلى أنّه الأحقُ بالخلافة من غيره.

5 ـ روى البخارى (3664) ومسلم (2392) فى صحيحيهما عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: سمعتُ النبىّ يقول: ((بينا أنا نائمٌ رأيتُنى على قليبٍ عليها دلوٌ ، فنزعتُ منها ما شاء الله، ثمّ أخذها ابنُ أبى قُحافة فنزع بها ذَنُوباً أو ذَنوبين، وفى نزعه ضَعفٌ، والله يغفر

Modifier avec WPS Office

له ضعقه، ثمّ استحالت غرباً فأخذها ابنُ الخطاب، فلم أرَ عَبْقرياً من الناس ينزع نزعَ عمر، حتى ضرب الناسُ بعَطَن)).

ورؤيا الأنبياء وحيٌ، وهذه الرؤيا فيها إشارةٌ إلى خلا فة أبى بكر وقِصَرها، وإلى خلافة عمر مِن بعده، وطولها وكثرة نفعها.

6 ـ روى ابن أبى شيبة فى مصنّفه (434/7 رقم:7053) فقال: حدثنا ابن نمير، عن عبد الملك بن سلع، عن عبد خير قال: سمعتُ علياً يقول: ((قُبض رسول اللّه على خير ما عليه نبِيٌ من الأنبياء، قال: ثمّ استخلف أبو بكر فعمل بعمل رسول اللّه وبسنته، ثمّ قُبض أبو بكر على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمة بعد نبيِّها، ثمّ استُخلف عمر فعمل بعملهما وسنتهما، ثمّ قُبض على خير ما قُبض عليه أحد، وكان خيرَ هذه الأمة بعد نبيِّها وبعد أبي بكر)).

ورجالُ هذا الإسناد محتجٌ بهم، فعبد خير وعبد اللّه بن نمير ثقتان، وعبد الملك بن سلع صدوق.

ثانياً: حكايةُ الإجماع والاتفاق على خلافة أبي بكر رضي اللّه عنه:

لَم يأت نصٌ عن رسول اللّه صريحٌ على خلافة أبى بكر أو غيره، لكنّه قد جاء أحاديث صحيحة تدلُّ دلالة قويّة على أنّه أولى من غيره بالخلافة، وقد مرّ جملةٌ منها، وقد حصل اتِّفاق الصحابة رضى اللّه عنهم على

Modifier avec WPS Office

بيعته، وتحقق ما أخبر به الرسول في قوله في الحديث المتقدِّم قريباً: ((يأبى الله والمؤمنون إلاَّ أبا بكر))، ويدلُّ على حصول اتِّفاقهم على بيعته ما يلي:

1 ـ روى الحاكم في المستدرك (78/3 ـ 79) قال: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثني أبي وأحمد بن منيع، قالا: ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا عاصم، عن زر، عن عبد الله (يعني ابنَ مسعود) قال: ((ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيِّئاً فهو عند الله سيِّء، وقد رأى الصحابةُ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه)).

ورجاله مُحتجٌّ بهم، والقطيعي ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (210/16)، وقال عنه: ((الشيخ العالم المحدِّث مسند الوقت)).

2 ـ روى البخاري في صحيحه (7219) بإسناده إلى الزهري أنّه قال: ((أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أنّه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر، وذلك الغد من يوم توفي النّبيُّ ، فتشهّد وأبو بكر صامت لا يتكلّم، قال: كنت أرجو أن يعيش رسول الله حتى يَدْبَرَنا، يريد بذلك أن يكون آخرَهم، فإن يكُ محمدٌ قد مات، فإنّ الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله ُ به محمداً ، وإنّ أبا بكر صاحب

رسول الله ثانى اثنين، فإنه أولى الناس بأموركم، فقوموا فبايعوه، وكانت طائفةٌ منهم قد بايعوه قبل ذلك فى سقيفة بَنِى ساعدة، وكانت بيعة العامة على المنبر، قال الزهرى (أى بالإسناد المتقدِّم) عن أنس بن مالك: سمعتُ عمر يقول لأبى بكر يومئذ: اصعد المنبر، فلم يزل به حتى صعد المنبر، فبايعه الناسُ عامّة)).

3 ـ روى أبو داود فى سننه (4630) قال: حدّثنا محمد بن مسكين، حدّثنا محمد ـ يعنى الفريابى ـ قال: سمعتُ سفيان (يعنى الثورى) يقول:

((مَن زعم أنّ عليًا عليه السلام كان أحقّ بالولاية منهما فقد خطّأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء)).

إسناده صحيح، ومحمد بن يوسف الفريابى ثقة أخرج له الجماعة، ومحمد بن مسكين ثقة، أخرج له البخاري ومسلم وأبوداود والنسائي.

4 ـ روى البيهقى فى كتابه مناقب الشافعى (434/1) بإسناده إلى الشافعى قال: ((أجمع الناسُ على خلافة أبى بكر، واستخلف أبو بكر عمر، ثمّ جعل عمرُ الشورى إلى ستة، على أن يُوَلّوها واحداً، فوَلّوْها عثمان رضى الله عنهم أجمعين)).

5 ـ قال الإمام أبو الحسن الأشعرى على بن إسماعيل فى كتابه الإبانة (ص:185 ـ 186): ((وأثنى الله عزّ

وجلّ على المهاجرين والأنصار والسابقين إلى الإسلام، وعلى أهل بيعة الرضوان، ونطق الكتاب بمدح المهاجرين والأنصار فى مواضع كثيرة، وأثنى على أهل بيعة الرضوان، فقال عزّ وجلّ: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ} الآية.

قد أجمع هؤلاء الذين أثنى عليهم ومدَحهم على إمامة أبى بكر الصديق رضى الله عنه، وسَمّوه خليفة رسول الله ، وبايعوه وانقادوا له، وأقرُّوا له بالفضل، وكان أفضلَ الجماعة فى جميع الخصال التى يستحقُّ بها الإمامةَ من العلم والزهد وقوّة الرأى وسياسة الأمّة وغير ذلك)).

6 ـ قال أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان الحافظ المعروف بابن السّقاء: ((وأجمع المهاجرون والأنصار على خلافة أبى بكر، قالوا له: يا خليفة رسول الله! ولَم يُسَمّ أحدٌ بعده خليفة، وقيل: إنّه قُبض النّبِيُّ عن ثلاثين ألف مسلم، كلٌّ قال لأبى بكر: يا خليفة رسول الله! ورَضوا به مِن بعده، رضى الله عنهم، وإلى حيث انتهينا قيل لهم: أمير المؤمنين)). من تاريخ بغداد للخطيب (131/10).

والمراد أنّ أبا بكر كان يُقال له: يا خليفة رسول الله! وأمّا غيره فيُقال له: يا أمير المؤمنين.

7 ـ قال أبو عثمان الصابونى إسماعيل بن عبد

الرحمن فى كتابه عقيدة السّلف أصحاب الحديث (ص:87): ((ويُثبت أصحابُ الحديث خلافةَ أبى بكر رضى الله عنه بعد وفاة رسول الله باختيار الصحابة واتِّفاقهم عليه وقولهم قاطبة: رَضِيَه رسولُ الله لدِيننا فرضيناه لدُنيانا، يعنى أنّه استخلفه فى إقامة الصلوات المفروضات بالناس أيّام مرضه وهى الدِّين، فرضيناه خليفةً للرسول علينا في أمور دُنيانا.

وقولهم: قدّمك رسول الله فمَن ذا الذى يُؤَخِّرك؟ وأرادوا أنّه قدّمَك فى الصلاة بنا أيّام مرضه، فصلينا وراءك بأمره، فمَن ذا الذي يُؤخِّرك بعد تقديمه إيّاك؟!

وكان رسول الله يتكلّم فى شأن أبى بكر فى حال حياته بِما يُبيِّن للصحابة أنّه أحقُّ الناس بالخلافة بعده، فلذلك اتفقوا عليه واجتمعوا، فانتفعوا بمكانه ـ والله ـ وارتفعوا به وعَزّوا وعَلَوْا بسببه)).

8 ـ قال الإمام البيهقى فى كتابه الاعتقاد (ص:179 ـ 180): ((وقد صحّ بما ذكرنا اجتماعُهم على مبايعته مع على بن أبى طالب، فلا يجوز لقائل أن يقول:كان باطنُ علىٍّ أو غيرِه بخلاف ظاهره، فكان علىٌّ أكبرَ محلاً وأجلّ قدراً من أن يقدم على هذا الأمر العظيم بغير حقٍّ أو يُظهرَ للناس خلافَ ما فى ضميره، ولو جاز هذا فى اجتماعهم على خلافة أبى بكر لَم يصحّ إجماعٌ قطُّ، والإجماعُ أحَدُ حُجَج الشريعة، ولا يجوز تعطيلُه بالتوهُّم)).

9 ـ قال ابن قدامة فى لمعة الاعتقاد (ص:35):
((وهو (أى أبو بكر الصديق) أحقُّ خلق الله بالخلافة بعد النّبِىّ ؛ لفضله وسابقته وتقديم النّبِىّ له فى الصلاة على جميع الصحابة رضى الله عنهم وإجماع الصحابة على تقديمه ومبايعته، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة)).

01 ـ قال القرطبى فى تفسيره الجامع لأحكام القرآن (264/1):
((وأجمعت الصحابةُ على تقديم الصدِّيق بعد اختلافٍ وقع بين المهاجرين والأنصار فى سقيفة بَنِى ساعدة فى التعيين، حتى قالت الأنصار: منّا أميرٌ ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك، وقالوا لهم: إنّ العربَ لا تدين إلا لِهذا الحىّ من قريش، ورَوَوا لهم الخبرَ في ذلك، فرجعوا وأطاعوا لقريش .((

11 ـ قال الإمام النووى فى شرحه على صحيح مسلم (154/15 ـ 155) عند شرحه لأثر عائشة رضى الله عنها لَمّا سُئلت: ((مَن كان رسول الله مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثمّ مَن بعد أبى بكر؟ قالت: عمر، ثمّ قيل لها: مَن بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثمّ انتهت إلى هذا))، قال: ((هذا دليلٌ لأهل السُّنّة فى تقديم أبى بكر ثمّ عمر فى الخلافة مع إجماع الصحابة، وفيه دلالة لأهل السُّنّة أنّ خلافةَ أبى بكر

ليست بنصٍّ من النّبِيّ على خلافته صريحاً، بل **أجمعت الصحابةُ على عقد الخلافة له وتقديمه** لفضيلته، ولو كان هناك نصٌّ عليه أو على غيره لَم تقع المنازعةُ من الأنصار وغيرهم أولا ً، ولذَكر حافظ النصّ ما معه، ولرجعوا إليه، لكن تنازعوا أوّلا ً، ولم يكن هناك نصٌّ، **ثمّ اتفقوا على أبي بكر واستقرّ الأمر**)).

12 ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى منهاج السنة (455/6): ((... فبايعه الذين بايعوا الرّسولَ تحت الشجرة، والذين بايعوه ليلة العقبة، والذين بايعوه لَمّا كانوا يُهاجرون إليه، والذين بايعوه لَمّا كانوا يُسلمون من غير هجرة كالطلقاء وغيرهم، ولم يقل أحدٌ قطّ: إنّى أحقُّ بهذا مِن أبى بكر، ولا قاله أحدٌ فى أحدٍ بعينه: إنّ فلاناً أحقُّ بهذا الأمر من أبي بكر .))

13 ـ عقد ابن القيم فى كتابه)) الفوائد ((فصلا ً فى فضائل أبى بكر، ومِمّا جاء فيه قوله فى (ص:95):)) نطقتْ بفضله الآياتُ والأخبارُ، واجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار .((

14ـ قال ابن كثير فى كتابه البداية والنهاية (415/9 ـ 418):

)) وقد اتّفق الصحابةُ رضى الله عنهم على بيعة الصِّدّيق فى ذلك الوقت، حتى علىّ بن أبى طالب والزبير بن العوام رضى الله عنهما وأرضاهما، والدليل على ذلك ما

رواه البيهقى حيث قال: أنبأنا أبو الحسين على بن محمد بن على الحافظ الإسفراييني، ثنا أبو على الحُسين بن على الحافظ، ثنا أبو بكر بن خزيمة وإبراهيم بن أبى طالب، قالا: نا بُندار بن بشار، ثنا أبو هشام المخزومى، ثنا وُهيب، ثنا داود بن أبى هند، ثنا أبو نضرة، عن أبى سعيد الخدرى قال: ((قُبض رسول الله ، واجتمع الناسُ فى دار سعد بن عُبادة، وفيهم أبو بكر وعمر، قال: فقام خطيبُ الأنصار فقال: أتعلمون أنّ رسول الله كان من المهاجرين، وخليفتَه من المهاجرين ، ونحن كنّا أنصارَ رسولِ الله ، فنحن أنصارُ خليفتِه كما كنّا أنصارَه، قال: فقام عمرُ بنُ الخطاب، فقال: صدق قائلُكم، ولو قُلتُم غيرَ هذا لَم نُتابِعكم، فأخذ بيد أبى بكر، وقال: هذا صاحبُكم فبايِعوه، فبايعه عمر، وبايعه المهاجرون والأنصارُ، قال: فصعد أبو بكر المنبرَ، فنظر فى وجوه القوم، فلَم يرَ الزبيرَ، فدعا بالزبير فجاء، قال: قلتَ: ابنُ عمّةِ رسول الله وحواريُّه، أردتَ أن تشُقّ عصا المسلمين؟! قال: لا تثريبَ يا خليفة رسول الله! فقام فبايعه، ثمّ نظر فى وجوه القوم فلَم يرَ عليًّا، فدعا بعليّ بن أبى طالب، فجاء فقال: قلتَ: ابنُ عمِّ رسول الله وختَنُه على ابنتِه، أردتَ أن تشُقّ عصا المسلمين؟! قال: لا تثريبَ يا خليفة رسول الله! فبايعه)، هذا أو معناه)).

وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله رجال مسلم، وابن خزيمة هو إمام الأئمة صاحب الصحيح.

وإبراهيم بن أبى طالب هو محمد بن نوح، ترجمه الذهبى فى سير أعلام النبلاء (457/13) وقال: ((الإمام الحافظ المجوّد الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدِّثين فى زمانه))، ونقل عن الحاكم أنّه قال فيه: ((إمام عصره بنيسابور فى معرفة الحديث والرِّجال، جمع الشيوخ والعلل)).

وأبو على الحسين بن على الحافظ، ترجمه الذهبى فى سير أعلام النبلاء (51/16) وقال:)) الحافظ الإمام العلاّمة الثبت أبو على الحسين بن على ابن يزيد بن داود النيسابورى، أحد النُّقّاد .((

وشيخ البيهقى، ترجمه الذهبى فى سير أعلام النبلاء (305/17) وقال:)) الإمام الحافظ النّاقد القاضى أبو الحسن على بن محمد بن على بن حسين ابن شاذان بن السّقا الإسفراييني، من أولاد أئمّة الحديث، سمع الكتب الكبار وأملى وصنّف .((

وقد أورد ابن كثير حديث البيهقى هذا فى البداية (92/8) بإسناده ومتنه، وفيه أنّ كنية شيخه أبو الحسن، ثمّ قال:)) وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبى نضرة المنذر بن مالك بن قُطَعة، عن أبى سعيد سعد بن مالك بن سِنان الخدرى ((، وقد ساق

البيهقى فى السنن الكبرى (143/8) هذا الإسناد وأحال فى متنه على متن إسناد قبله، وقال:
)) بنحوه ((، وفيه أنّ كنية شيخه: أبو الحسن.

وقال ابن كثير أيضاً (417/9):)) وقال موسى بن عقبة فى مغازيه عن سعد بن إبراهيم، حدّثنى أبى: (أنّ أباه عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر، وأنّ محمد بن مسلمة كسَر سيفَ الزبير، ثمّ خطب أبو بكر، واعتذر إلى الناس، وقال: والله! ما كنتُ حريصاً على الإمارة يوماً و لا ليلة، ولا سألتُها الله َ فى سرٍّ ولا علانية، فقبِل المهاجرون مقالتَه، وقال علىٌّ والزبير: ما غضِبْنا، إلا ّ لأ تنا أُخِّرنا عن المشورة، وإنّا نرى أبا بكر أحقّ الناس بها بعد رسول الله ؛ إنّه لصاحبُ الغار، وإنّا لنعرِف شرَفَه وخَيْرَه، ولقد أمره رسولُ الله بالصلاة بالناس وهو حى).

وهذا اللا ّئق بعلىٍّ رضى الله عنه، والذى تدلُّ عليه الآثار من شهودِه معه الصلوات، وخروجه معه إلى ذى القصّة بعد موت رسول الله ، كما سنورده، وبذلِه له النصيحةَ والمشورةَ بين يديه، وأمّا ما يأتى من مبايعته إيّاه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها عليه الصلاة والسلام بستّة أشهر، فذلك محمولٌ على أنّها بيعةٌ ثانية أزالت ما كان قد وقع من وَحشةٍ بسبب الكلام فى الميراث، ومنعه إيّاهم ذلك بالنصِّ عن رسول الله فى قوله: (لا نورَث ما تركنا فهو صدقة) ((.

وإسناد موسى بن عقبة صحيح؛ سعد بن إبراهيم وأبوه من رجال الصحيحين، وسعدٌ ثقة، وأبوه له رؤية.

15 ـ قال يحيى بن أبى بكر العامرى فى كتابه الرياض المستطابة (ص:143): ((وقد كانت بيعتُه إجماعاً من الصحابة الذين هم أعرفُ بالحال، وأدرى بصحّة الدليل فى المقال، والإجماعُ حُجّة قطعية من غيرهم، فما ظنُّك بهم؟!)).

ومِمّا تقدّم من الأحاديث والآثار وحكاية الإجماع يتبيّن أنّ خلافةَ أبى بكر رضى الله عنه حقٌّ، وأنّه أوْلَى بـ الخلافة من غيره، وأنّ القولَ بخلاف ذلك ضلالٌ عن الحقّ وخروجٌ عن الجادّة واتِّباعٌ لغير سبيل المؤمنين التى بيّنها الرسول ﷺ فى قوله: ((يأبى الله والمؤمنون إلا ّ أبا بكر))، فالله يأبى إلا ّ أبا بكر، والمؤمنون يأبون إلا ّ أبا بكر، ويأبى بعضُ الذين اتبعوا غيرَ سبيل المؤمنين مِن أهل الأهواء والبدعِ إلا ّ غير أبى بكر، نعوذ بالله من الخذلان.

ثمّ أقول: إنّ غُلوّ المالكى فى علىٍّ رضى الله عنه لا يُفيد عليًّا شيئاً، وإنّ جفاءَه فى حقّ الكثيرين من الصحابة لا يضُرُّهم شيئاً، وإنّما مضرّة الغلوّ والجفاء تعود على الغالي الجافي، نسأل الله السلامةَ والعافية.

تنبيه: بعد إيراد المالكى كلامه الذى شكّك فيه فى أوْلَوِيّةِ أبى بكر رضى الله عنه فى الخلافة أورد كلاماً

يُشكِّك فيه فى أوْلوية عمر وعثمان رضى الله عنهما فى الخلافة من بعده، ولم أُشغِل نفسى بإيراده هنا والردِّ عليه؛ اكتفاءاً بما تقدّم فى خلافة أبى بكر رضى الله عنه ، ومن المعلوم أنّ مَن سهُل عليه التشكيكُ فى خلافة أبى بكر فإنّ تشكيكه فى خلافة عمر وعثمان أسهلُ وأسهل، نسأل الله السلامة والعافية من كلّ شرٍّ وسوء.

***

زعمه أنّ العبّاس بن عبد المطلب وابنه عبد الله رضي الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه:

ذكرَ آثاراً مستدلا ً بها على أنّ الصحابةَ ليسوا إلا ّ المهاجرين والأنصار، وأنّ العباس وابنَه عبد الله ليسَا من الصحابة، فقال فى (ص:52): « الدليل الواحد و العشرون: وقال العباس لابنه عبد الله: (يا بُنَىّ! أرى أمير المؤمنين

ـ يقصد عمر ـ يُقرّبك ويَخلو بك ويستشيرُك مع ناسٍ من أصحاب رسول الله ، فاحفظ عنّى ثلاثاً ...) (فضائل الصحابة لأحمد 957/2) والإسناد رجاله ثقات إلا ّ مجالد بن سعيد.

أقول: إن صحّ فالعباس لا يرى نفسه ولا ابنَه من أصحاب النّبىّ ، يُفهَم هذا من سياق الخبر، لكن مجالِد ضعيفٌ جدًّا، وقد اتُّهم بالكذب، لكن يشهد للمتن ما يأتي:

الدليل الثانى والعشرون: قول ابن عباس نفسه (كان عمر يسألنِى مع أصحاب محمد ، فكان يقول لى ...)

Modifier avec WPS Office

(فضائل الصحابة لأحمد 970/2، وإسناده صحيح، وقد صححه المحقق).

أقول: هذا دليل على أنّ ابنَ عباس أخرج نفسَه من أصحاب محمد ، وهو دليل على خروج مَن أسلم بعده كالطلقاء وأمثالِهم، وهذا الإسناد صحيح إلى ابن عباس!

الدليل الثالث والعشرون: قول ابن عباس: (لمّا قُبض النّبِىُّ قلت لرجل من الأنصار: هَلُمّ فلنسألْ أصحابَ النّبِىّ عن حديث رسول الله ، قال: العجب منك يا ابن عباس! أترى الناسَ يحتاجون إليك وفى الأرض مَن ترى من أصحاب رسول ...؟!) (فضائل الصحابة لأحمد 976/2، وسنده صحيح، وقد صححه المحقق).

أقول: وهذا يشهد لقول ابن عباس السابق أنّ الصحابةَ هم المهاجرون والأنصار فقط!!!

الدليل الرابع والعشرون: قول الليث: قيل لطاووس: (أدركتَ أصحاب محمد، وانقطعتَ إلى ابن عباس؟! فقال: أدركتُ سبعين من أصحاب النّبِىّ إذا اختلفوا فى شىء انتهوا إلى قول ابن عباس) (فضائل الصحابة لأحمد 967/2، والإسناد رجاله ثقات، إلا ّ ليث بن أبى سليم، وقد حسنه المحقق، وصحّح الأثر).

أقول: طاووس بن كيسان من كبار التابعين، ومن ظاهر الأثر يبدو

ـ والله أعلم ـ أنه لا يرى ابنَ عباس من أصحاب النبِّيِّ مع جلالة ابن عباس وفضله وعلمه)).

أقول:

إنّ قَصْرَ المالكى الصُّحبةَ المحمود أهلها على المهاجرين والأنصار قبل صُلح الحُديبية أوقعه فى إخراجِ عددٍ كبير من الصحابة من أن ينالوا شرفَ الصُّحبة، وفيهم العباسُ بن عبد المطلب عمُّ النبِّيِّ رضى الله عنه وابنُه عبد الله بن عباس حَبْر الأمّة وترجمان القرآن، الذى بلغت أحاديثُه فى الكتب الستة ستين وستمئة وألف حديث، كما فى الخلاصة للخزرجى ، اتفق البخارى ومسلم منها على خمسة وسبعين حديثاً، وانفرد البخارى بإخراج ثمانية وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.

وإنّها لإحدى الكُبَر أن يَدّعىَ المالكىُّ أنّ العبّاسَ وابنَه عبد الله لم يظفرَا بفضيلة الصُّحبة، وهو شىء لم يُسبَق إليه، وما سمعتُ ولا رأيتُ قبل وقوفى على كلامه هذا مثل هذه الدّعوى الباطلة الخاطئة، وإنّ مُجرّدَ تصوُّر هذا القول الباطل يُغنِى عن الاشتغال بالردِّ عليه، ومع هذا فإنِّي أجيب عليه بما يأتي:

الأول: أنه لم يأت عن أحدٍ من الصحابة ومَن بعدهم ما يُخرج العباس وابنَه عبد الله مِن أن ينالا شرف الصُّحبة لرسول الله ، وعلى هذا فمِثْلُ هذه الدعوى من

المالكي مِن مُحدَثات القرن الخامس عشر!

الثاني: أنّ ذِكرَ أحد الصحابة أصحابَ النبِيّ لا يُخرجه منهم، فما ذكره المالكيُّ من آثار جاء فيها ذِكرُ العباس أو ابنِه أصحابَ رسول الله ليس فيها دليل على إخراجهما، مع أنّ ذكرَه للعباس جاء فى إسنادٍ فيه مُجالد الذى قال فيه إنّه ضعيفٌ جدًّا، وقد اتُّهم بالكذب، ومِمّا يُوَضِّح ذلك ما رواه أبو داود فى سننه (3651) قال: حدّثنا عمرو بن عون، أخبرنا خالد، ح وحدّثنا مسدّد، حدّثنا خالد ـ المعنى ـ عن بيان بن بشر، قال مُسدّد: أبو بِشر، عن وَبْرة بن عبد الرحمن، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: قلت للزبير: ما يَمنعُك أن تُحدِّث عن رسول الله كما يُحدِّث عنه أصحابُه؟ فقال: أما و الله! لقد كان لى منه وجه ومنزلة، ولكنِّى سَمعتُه يقول: ((مَن كذب علىّ متعمِّداً فليتبوّأ مقعدَه من النار))، وهوحديث صحيح، رجال إسنادِه خرّج لهم البخارى ومسلم فى صحيحيهما إلا أحد شيخى أبى داود وهو مسدّد، فهو من رجال البخاري وحده.

وقول ابن الزبير لأبيه: ((ما يَمنعُك أن تُحدِّث عن رسول الله كما يُحدِّث عنه أصحابُه؟)) لا يدلُّ على خروج الزبير وابنِه من أصحابِ النبِيّ ؛ فإنّ الزبير رضى الله عنه من السابقين الأولين من المهاجرين، وهو أحد العشرة المبشّرين بالجنّة، وابنه عبد الله أوّل مولود

وُلد بالمدينة بعد الهجرة.

ويدلُّ لذلك أيضاً ما رواه البخارى فى صحيحه (2984) عن عائشة رضى اللّه عنها أنّها قالت: ((يا رسول اللّه! يرجع أصحابُك بأجر حجٍّ وعمرةٍ، ولم أزِدْ على الحج؟)) الحديث.

وفى حديث عائشة فى صحيح مسلم (875/2) قالت:)) خرجنا مع رسول الله مُهِلِّين بالحج؟ ... فخرج إلى أصحابه، فقال: مَن لم يكن معه منكم هَدْيٌ فأحبَّ أن يجعلها عمرةً فليفعل، ومَن كان معه هدىٌ فلا، فمنهم الآخذ بها والتّاركُ لها مِمّن لم يكن معه هدىٌ، فأمّا رسول الله فكان معه الهدى، ومع رجال من أصحابه لهم قوّة، فدخل علىّ رسولُ الله وأنا أبكى، فقال: ما يبكيك؟ قلتُ: سمعتُ كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة فمُنِعتُ العمرة، قال: وما لك؟ قلت: لا أصلِّي)) الحديث.

فذِكرُ أمّ المؤمنين عائشةَ رضى الله عنها أصحابَ رسول الله فى هذه المواضع الثلاثة لا يدلُّ على إخراجها منهم، بل إنّه يدلُّ على أنّ كلّ الذين صحبوه فى حجّته هم من أصحابه. وهذا الذى جاء عن العباس وابنه وابن الزبير وعائشة رضى الله عنهم له نظائرُ كثيرةٌ فى كلام أصحاب رسول الله ورضى الله عنهم، وهو واضحٌ فى عدم خروج المتكلِّم به ومَن يخاطبه مِن

أن يكون مِن أصحاب النّبِيّ .

الثالث: أنّ ما زعمه المالكى مِن كون العباس وابنه عبد اللّه رضى اللّه عنهما لَم ينالا شرفَ صحبة رسول اللّه ، هو من الجفاء فى بعض أهل البيت من أصحابه ، فقد قال شيخُ الإسلام ابن تيمية فى مجموع الفتاوى (419/4): ((وأبعدُ الناس عن هذه الوصيّة ـ يعنى وصيّةَ رسول اللّه فى أهل بيته ـ الرافضةُ؛ فإنّهم يُعادون العباسَ وذرّيّتَه، بل يعادون جمهورَ أهل البيت ويُعينون الكفارَ عليهم)).

بل إنّ هذا من المالكى جفاءٌ فى مَن هو أقربُ نسباً إلى رسول اللّه ، عمه العباس رضى اللّه عنه الذى لوكان يُورَث لوَرثه عمُّه مع زوجاته وبنته رضى اللّه عنهنّ؛ لقوله : ((ألحِقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض فلأَوْلَى رجلٍ ذكر)) متفق عليه، وأيضاً هو جفاءٌ لابن عمِّه
عبد اللّه بن عباس، الذى ضَمّه وقال: ((اللّهمّ علِّمه الكتاب)) رواه البخارى (75)، وفى لفظ عنده (143): ((اللّهمّ فقِّهه في الدِّين)).

أقول: أفيكون هذان الرّجلان العظيمان لَم يظفَرَا بشرف صُحبة النّبِىّ ، كما زعم هذا المالكى؟! نعوذ ب اللّه من الخذلان.

Modifier avec WPS Office

***

زعمه أنّ خالد بن الوليد رضي الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه:

قال فى (ص:43 ـ 45): ((الدليلُ الثالث عشر: حديثُ خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف، وهو قولُ النّبِىّ : (لا تسبُّوا أحداً من أصحابى؛ فإنّ أحدَكم لو أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نصيفه)، ثمّ علّق عليه هنا فى الحاشية بقوله: ((مسلم ـ كتاب فضائل الصحابة.))

ثمّ قال: ((أقول: الحديث مشهورٌ بلفظ (لا تسبُّوا أصحابى)، وهو يخاطب خالدَ بنَ الوليد عندما تخاصم مع عبد الرحمن بنِ عوف فى قضيّة بنى جَذيمة بعد فتح مكة.

وهذا دليلٌ واضحٌ على إخراج النّبِىّ لخالد بن الوليد وطبقته من الصحبة الشرعية لأكثر من دلالة:

الدلالة الأولى الأقوى: أنّ تكملةَ الحديث فيه بيان للصحبة الشرعية، وأنّها لا تُدرَك؛ لقوله : (فلو أنفق أحدُكم مثلَ جبل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه).

فهذه هى الصحبة الشرعيّةٌ تماماً، وهى التى لَم يُدْرِكْها خالد بنُ الوليد، على فضله وبلائه وشجاعته، كما

لَم يُدْرِكها طبقةٌ كعمرو بن العاص ونحوه، فمن باب أولى ألا ّ يدركها طلقاءُ مكة، ولا عُتقاءُ ثقيف، ولا الأعرابُ، ولا الوفودُ المتأخِّرون ونحوهم.

الدلالة الثانية: أنّ خالد (كذا) أقرّ بهذا ولم يقل: (يا رسول الله! أو لستُ من أصحابك؟!؛ لأنّ خالد (كذا) يعرف الفرقَ بين الصحبة الشرعية التى قام عليها الإسلا م، وبين الصحبة العامة أو اللا ّحقة التى يمكن أن يُطلق على أصحابها (التابعين) أيضاً.

الدلالة الثالثة: أنّ قصّةَ الحديث وقعت بعد فتح مكة، وبعد أن صحب خالد بن الوليد النّبِىّ مدّةً من الزمن، لكن لَم تشفع له فى الحصول على فضيلة الصحبة الشرعية، فكيف بِمَن بعده؟! .))

والجواب:

أنّ قولَ النّبِىّ :)) لا تسبُّوا أصحابى ((ـ والمرادُ به عبد الرحمن بنُ عوف وغيرُه مِمّن تقدّم إسلامُهم ـ لا يدلّ على حصر الصحبة فى عبد الرحمن وأمثاله، وإنّما يدلّ على مزيد فضل هؤلاء، وإن كان غيرُهم قد شاركهم فى الفضل، مع التفاوت الكبير بين الصحابة فى الفضل، قال شيخُ الإسلام ابن تيمية فى منهاج السنة (8/431 ـ 433): ((ومِمّا يبيّن أنّ الصحبة فيها خصوصٌ وعمومٌ، كالولاية والمحبة والإيمان وغير ذلك من الصفات التى يتفاضلُ فيها الناسُ فى قَدْرِها ونوعِها وصِفَتِها، ما

أخرجاه فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبدالرحمن بن عوف شىء، فسبّه خالد، فقال رسول اللّه : (لا تسبُّوا أحداً من أصحابى؛ فإنّ أحدَكم لو أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نصيفه)، انفرد مسلمٌ بذكر خالد وعبدالرحمن دون البخارى، فالنّبِىُ يقول لخالد ونحوه: (لا تسبُّوا أصحابى)، يعنى عبدالرحمن بن عوف وأمثاله؛ لأنّ عبد الرحمن ونحوَه هم السابقون الأوّلون، وهم الذين أسلموا قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهلُ بيعة الرضوان، فهؤلاء أفضلُ وأخصُ بصحبته مِمّن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النّبىّ أهلَ مكة، ومنهم خالد وعمرو بن العاص وعثمان ابن أبى طلحة وأمثالهم، وهؤلاء أسبق من الذين تأخّر إسلامُهم إلى أن فُتحت مكة وسُمُّوا الطُلَقاء مثل سُهيل بن عمرو والحارث بن هشام وأبى سفيان بن حرب وابنيه يزيد ومعاوية وأبى سفيان بن الحارث وعكرمة بن أبى جهل وصفوان بن أمية وغيرهم، مع أنّه قد يكون فى هؤلاء مَن برز بعلمِه على بعض مَن تقدّمه كثيراً، كالحارث بن هشام وأبى سفيان بن الحارث وسُهيل بن عمرو، وعلى بعض مَن أسلم قبلهم مِمّن أسلم قبل الفتح وقاتل، وكما برز عمر بنُ الخطاب على أكثر الذين أسلموا قبله.

والمقصود هنا أنه نَهَىٰ لِمَن صحِبَه آخراً أن يسبّ مَن صحبه أوّلا ؛ لامتيازهم عنهم فى الصحبة بِما لا يمكن أن يشركهم فيه، حتى قال: لو أنفق أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه.

فإذا كان هذا حالُ الذين أسلموا من بعد الفتح وقاتلوا، وهم من أصحابه التابعين للسابقين، مع من أسلم من قبل الفتح وقاتل، وهم أصحابُه السابقون، فكيف يكون حالُ مَن ليس من أصحابه بحال مع أصحابه؟!)).

***

زعمه أنّ معاوية رضي الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه:

قال فى معاوية رضى الله عنه فى (ص:54 ـ 55):
((الدليلُ الخامس والعشرون: أثر الأسود بن يزيد قال: قلت لعائشة: ألا تعجبين لرجلٍ من الطُّلقاء ـ يقصد معاوية ـ ينازِع أصحابَ محمد في الخلافة؟

قالت: وما تعجب من ذلك؟ هو سلطان الله يؤتيه البرّ والفاجر، وقد ملك فرعونُ أهلَ مصر أربعمائة سنة.

أقول: الأثر فيه إخراجُ عائشة لمعاوية من أصحاب النّبِىّ ، وفيه أيضاً أنّ التابعين لَم يكونوا يرون الطُّلقاءَ من أصحاب النّبِىّ ، بل والصحابة أيضاً؛ كما نرى من اتِفاق رأى عائشة مع رأى التابعى الجليل الأسود بن يزيد النخعي!)).

Modifier avec WPS Office

وقد علّق على هذا الأثر بقوله فى الحاشية: ›› الأثر رواه ابن عساكر من طريق أبى داود الطيالسى، حدثنا أيوب بن جابر عن أبى إسحاق عن الأسود بن يزيد، وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا ّ أيوب بن جابر مختلف فيه، وقد قوّى أمرَه أحمدُ بن حنبل وعمرو بن علىّ الفلا ّس وابن عدى والذهبى والبخارى، وضعّفه ابن معين والنسائى وابن المدينى وأبو حاتم وأبو زرعة ويعقوب بن سفيان، وتوسّط فيه الذهبى: مشهور صالح الحديث، ضعّفه بعضُهم.

أقول: فالإسناد جيّد في الجملة إن شاء الله ‹‹.

وقال فى معاوية رضى الله عنه وغيره فى (ص:50 ـ 51): ›› الدليل التاسع عشر: قولُ عائشة: (أُمروا بالا ستغفار لأصحاب محمد فسبُّوهم) (مسلم 231/4).

كانت تلمِّح لِمَا يفعله أهلُ الشام من لعن على وبعض أهل العراق في لعن عثمان.

أقول: وهذا يُفهم منه أنّ هؤلاء ليسوا من أصحاب محمد ، ومثله قول ابن عمر: (لا تسبُّوا أصحاب محمد؛ فلَمقامُ أحدهم ساعة خيرٌ من عمل أحدكم عمره) (فضائل الصحابة لأحمد 57/1، 97/2).

فهذا القول وقول عائشة وأقوال لسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وغيرهم، إنّما انتشرت لمّا انتشر بين الناس سبُّ عليٍّ وعثمان، فهما من أصحاب محمد ،

وقد كان يسبُّهما بعضُ من رأى النّبِيّ   أو له صحبة حسب فَهْمنا للصحبة، فلمّا طال علينا الأمرُ وانقطع سبٌّ على وعثمان وطلحة والزبير وأمثالهم، وبقى سبٌّ معاوية وعمرو وأمثالهما أخذنا هذه النصوص والآثار لنواجه بها الشاتِمين الجُدد، لكن المشتومين من الطُّلَقاء ليسوا مثل المشتومين من السابقين، بل إنّ الطُّلَقاء ليسوا من الصحابة أصلاً، لكنهم دخلوا الصحبة بسبب الدفاعات التى تستلهم معها مثل هذه الآثار (تتبّع هذا؛ فإنه مُهمٌ ولن تجده بسهولة)!! .«

ثمّ علّق فى الحاشية على هذا الكلام بقوله: » خاطب بالآثار السابقة ابنُ عمر الذين (كذا) مَن يلعن عثمان، وخاطب به سعيدُ بن زيد المغيرةَ ابنَ شعبة، وخاطبت عائشة مَن يسبُّ السابقين، وخاطب سعدُ بنُ أبى وقّاص مَن يسبُّ عليًّا، وهكذا، بل قد كان ابن عباس يلعن معاوية بسبب قطعه التلبية يوم عرفة (المسند 264/3 تحقيق أحمد شاكر)، فابن عباس قد روى بعضَ النصوص فى تحريم سبِّ الصحابة، ومع ذلك يرى جواز لعن معاوية، ويفعله لسببين: لأنه يعرف أنّ معاوية ليس صحابيًّا، ولأنه رأى تغييراً لسُنّة النّبِىّ (ص) (كذا)، وغيّرها أهلُ الشام بُغضاً لعلىٍّ لأنه كان يُلبِّى يوم عرفة اقتداءً بالنّبِىّ   ، وقد كان يلعَن معاويةَ كثيرٌ من المهاجرين السابقين والأنصار، كعلىٍّ وعمّار وقيس بن

سعد بن عبادة وغيرهم، وقد ذهب إلى جواز لعنه من العلماء المتأخِّرين محمد بن عقيل (وهو عالم سُنِّى) فى كتابه النصائح الكافية!!)).

وقال فى (ص:55): ((الدليل السادس والعشرون: قول معاوية لكعب لَمّا بشّره بأنّه سيكون بعد عثمان: تقول هذا وها هنا على والزبير وأصحاب محمد؟ قال: أنت صاحبها، يعنِي صاحب الخلافة.

أول: لَم أجد نصًّا عن معاوية يَدّعى أنّه من أصحاب رسول الله ، وهذا الأثر دليل على أنّه لَم يكن يرى نفسَه منهم، وإن كان قد ثبت عنه أنّه يقول: (قد صحبنا رسول الله) فيقصدُ الصُّحبةَ العامة لا الشرعية، فإن قصد الشرعيّة فقوله مردودٌ بالكتاب والسُّنّة.

وهناك أدلة أخرى سأستوفيها فى النسخة النهائية لهذا المبحث الذي أطمع أن يخرج كتاباً إن شاء الله)).

وعلّق على الأثر بقوله: ((السنة للخلال (ص:281، 457)، وإسناد (كذا) صحيح، وقد صحّح إسناده المحقق، ورواه ابن عساكر بالإسناد نفسه فى تاريخه (123/59).)).

ويُجاب عن هذا من وجوه:

الأول: أنّ هذا الأثر عن عائشة رضى الله عنها غيرُ ثابت؛ لأنّ الذين ضعّفوا أيوب بن جابر كثيرون، والذين لَم يُضعِّفوه كلامهم فيه

Modifier avec WPS Office

ليس واضحاً فى تقوية أمره، بل مقتضاه أنه يحتاج إلى مَن يعضده، وقد
قال عنه الذهبى فى الكاشف: ((ضعيف))، وقال عنه الحافظ فى التقريب:
((ضعيف)).

وإسناده عند ابن عساكر فى تاريخ دمشق (145/59) هكذا: أخبرنا أبو القاسم الحُسين بن الحسن بن محمد، أنا أبو القاسم بن أبى العلاء، أنا عبد الرحمن بن محمد بن ياسر، أنا على بن يعقوب بن أبى العَقب، حدّثنى القاسم بن موسى بن الحسن، نا عبدة الصفار، نا أبو داود، نا أيوب بن جابر، عن أبى إسحاق، عن الأسود بن يزيد قال: قلت لعائشة ... إلخ.

وفى إسناد ابن عساكر هذا القاسم بن موسى بن الحسن المشهور بالأشيب، ذكره الخطيب فى تاريخ بغداد (435/12)، ولم يزِد على ذِكر اثنين من تلاميذه، واثنين من شيوخه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، وفيه أيضاً عبد الرحمن بن محمد بن ياسر، ذكره الذهبى فى سير أعلام النبلاء (415/17)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وفى ترجمته عنده أنه حسن الرأي في معاوية رضي الله عنه.

الثانى: أنّ ما فهمَه من قول الأسود بن يزيد لعائشة: ألا تعجبين لرجل من الطُّلَقاء ينازع أصحابَ محمد فى

الخلافة؟ وإجابتها على ذلك، من أنّ الطُّلَقاء ـ ومنهم معاوية ـ ليسوا من أصحاب النبيّ هو فَهْمٌ خاطئ، وسبق أن أوْضحتُ ذلك فيما تقدّم من زعمه أنّ العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله رضى الله عنهما ليسَا من الصحابة، وبهذا الجواب يُجابُ أيضاً عمّا فهمه من قول عائشة رضى الله عنها: ((أُمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد فسبُّوهم)).

الثالث: أمّا ما ذكره عن ابن عباس من أنّه يرى جواز لعن معاوية، وأنّ من أسباب ذلك أنّه يعتبره غير صحابى ، فجوابه أن يُقال:

1 ـ إنّ ابنَ عباس رضى الله عنه أيضاً قال فيه المالكى إنّه ليس بصحابى كما قال فى أبيه العباس، وقد مرّ بيان ذلك.

2 ـ إنّ ابنَ عباس رضى الله عنه أثنى على معاوية رضى الله عنه ووصفه بأنّه فقيه، وأنّه صَحِبَ رسولَ الله ، ففى صحيح البخارى (3764) بإسناده إلى ابن أبى مُليكة قال: ((أوتر معاويةٌ بعد العشاء بركعة وعنده مولًى لابن عباس، فأتى ابنَ عباس، فقال: دَعْه؛ فإنّه قد صحب رسول الله)).

وفى صحيح البخارى أيضاً (3765) بإسناده إلى ابن أبى مليكة أنّه قال:)) قيل لابن عباس: هل لك فى أمير المؤمنين معاوية؛ فإنّه ما أوتر إلا بواحدة؟ قال: إنّه

فقيه)).

3 ـ إنّ ابنَ عباس لَم يلعن معاوية رضى الله عنه، ولَم يرَ جوازَ لعنِه، بل الذى حصل منه الثناء عليه ومدحه، وأمّا الأثر الذى استند عليه فى ذلك وعزاه إلى المسند بتحقيق أحمد شاكر، فهو فى المسند هكذا، قال الإمام أحمد: حدّثنا إسماعيل، حدّثنا أيوب، قال: لا أدرى أسمعتُه من سعيد بن جُبير أم نُبِّئتُه عنه، قال: ((أتيتُ على ابنِ عباس بعرفة وهو يأكل رُمّاناً، فقال: أفطر رسول الله بعرفة، وبعثتْ إليه أمّ الفضل بلَبَنٍ فشرِبَه، وقال: لعن الله فلاناً؛ عمَدوا إلى أعظم أيّام الحجّ فَمَحَوْا زينَتَه، وإنّما زينة الحجّ التلبية)).

وقد ضعّفه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فقال: ((إسناده ضعيف؛ لشكِّ أيوب فى سماعه من سعيد بن جُبير))، وقد اطّلع على هذا التضعيف المالكي.

وقد عاش ابن عباس بعد معاوية ثمان سنين، فلو صحّ الأثر احتمل أن يكون الذى عناه ابنُ عباس غيرَ معاوية رضى الله عنه؛ لأنّ اللّعنَ فيه بالإبهام وليس بـ التعيين.

وما جاء فى الأثر من كون النّبِىّ مُفطراً بعرفة وشربه اللّبن الذي بعثت به أمّ الفضل فهو ثابت.

4 ـ أمّا قول المالكى: ((وقد كان يلعن معاويةَ كثيرٌ

من المهاجرين السابقين والأنصار، كعلى وعمار وقيس بن سعد بن عبادة وغيرهم))، فلَم يذكر مستندَه فى ذلك ، وإن كان له مستندٌ فالغالب أنّه من جنس مستندِه فيما أضافه إلى ابن عباس، وقد بيّنتُ فسادَه.

5 ـ وأمّا قوله: وقد ذهب إلى جواز لعنه من العلماء المتأخِّرين محمد بن عقيل ـ وهو عالم سُنّى! ـ فى كتابه النصائح الكافية!!))، فأقول: إنّ ابنَ عقيل الذى ذكره هو الحضرمى المتوفى سنة (1350هـ)، وهو ليس من أهل السُّنّة، بل هو من المبتدِعة، وقد ذكر صاحب معجم المؤلفين (297/10) فى مصادر ترجمته كتاب أعيان الشيعة للعاملى، والضرر الذى حصل للمالكى إنّما حصل له بقراءة كُتب هذا الرّجل وأمثاله من أهل البدع والضلا ل، وكتابه الذى أشار إليه اسمه ((النصائح الكافية لِمَن يتولى معاوية)) ومقتضى عنوان هذا الكتاب ومضمونه زعم النُّصح لِمَن يحبُّ معاوية ألا ّ يحبّه، بل عليه أن يُبغضَه، وهذا النُّصحُ هو من جنس نصح إبليس لآدم وحواء ـ عليهما السلام ـ الذى ذكره الله عنه بقوله: {وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}، ومن جنس نصح إخوة يوسف ليوسف الذى ذكره الله عنهم بقوله: {وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ}، وقد أشار إلى ما أودعه فى نصائحه الكافية وغيره من كتبه من ذمّ بعض الصحابة والنّيل منهم فى مطلع كتابه ((العتب الجميل)) (ص:31)،

فقال: ((لم أتعرّض فى كتابى هذا لذكر تحامل بعضهم على عالى مقام مولانا أمير المؤمنين على والحسنين وأمهما البَتول عليهم سلام الله، ولا لرَدِّ ما مدحوا به زوراً عدوّهم معاوية وأباه كهف المنافقين وأمه آكلة الأكباد وعمرا بن العاص والمغيرة بن شعبة وسمرة بن جندب وأبا الأعور السلمى والوليد بن عقبة وأضرابهم، مِمّن لو مُزجت مياه البحار بذرّة من كبائر فظائعهم لأ نتنت، وذلك لظهور فساده للعاقل المنصف، ولأنّى قد ذكرتُ شيئاً من ذلك فى كتاب (النصائح الكافية)، ثمّ فى كتاب (تقوية الإيمان) ...)).

فهذا نموذج من كلام هذا الناصح بزعمه، الذى ابتُلى المالكى بقبول نُصحه، وفى الصحابة الذين سمّاهم المغيرة بن شعبة، وهو من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ}، وأخبر النبىُّ أنّهم لا يدخلون النار، كما سيأتى بيان ذلك عند ذكر المالكى المغيرة بن شعبة و النّيل منه.

6 ـ فى النسخة التى اطّلعتُ عليها من كتاب المالكى قد شُطب

بالقلم على جملة:)) وقد كان يلعن معاويةَ كثيرٌ من المهاجرين السابقين والأنصار ((إلى)) وهو عالم سُنّى فى كتابه النصائح الكافية ((، ولا أدرى هل هذا الشطب

مقصود أو غير مقصود؟ وهل هو من المالكي أو من غيره؟

فإن كان الشّطب مقصوداً وهو من المالكى فهو حسن ، وكان ينبغى له أن يشطب على الكتاب من أوّله إلى آخره؛ لأنّ كلّ ما فيه باطلٌ، وليس فيه شىءٌ من الحقّ، وهو حقيق بالإحراق.

وقد نقل ابن عقيل الحضرمى قدوة المالكى فى كتابه العتب الجميل (ص:60) أبياتاً عن أحد شيوخه، آخرها قوله:

قُلامة من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخاري مئة

والضمير فيه يرجع إلى الإمام جعفر الصادق رحمه الله، وهو واضحٌ فى الغلوّ فيه، وفى الجفاء فى الإمام البخارى رحمه الله، ولقد أحسن أبو سليمان الخطابى في قوله:

ولا تغْلُ فى شىء من الأمر واقتصِد كلا طرفى قصد الأمور ذميمُ

وهذا الذى حصل لابن عقيل من الغلوّ والجفاء قد ورثه عن شيخه وأمثاله، وورثه المالكى عنهما وعن أمثالهما، وهو يُوَضِّح أنّ البلاءَ الذى يحصل للتلاميذ غالباً إنّما هو من شيوخهم، فابن عقيل ابتلى بمتابعة شيخه وأمثاله فى الجفاء والغلوّ، والمالكى تتلمذ على كتب ابن عقيل وأمثالها، وقد يكون تتلمذ مباشرة على

علماء من أهل الضلال، فمِن أجل ذلك كان فى كلامه ورأيه منحرفاً عن عقيدة أهل السُنّة والجماعة الصافية النّقيّة إلى عقائد أهل البدع والضلال، نعوذ بالله من الخذلان.

الرابع: ما ذكره من أنّه لم يجد نصًّا عن معاوية يَدّعى أنّه من أصحاب رسول الله قد نقضه بعده بقوله بأنّه قد ثبت أنّه يقول: ((قد صحِبنا رسول الله))، وقول معاوية ذلك جاء فى صحيح البخارى (3766) بإسناده إليه قال: ((إنّكم لتُصلُون صلاةً لقد صَحِبنا النّبِىّ ، فما رأيناه يُصلِّيها، ولقد نهى عنهما، يعنى الركعتين بعد العصر)).

وقول المالكى:)) وإن كان قد ثبت عنه أنّه يقول: (قد صحبنا رسول الله) فيقصدُ الصُّحبة العامة لا الشرعيّة، فإن قصد الشرعيّةَ فقوله مردود بالكتاب والسنّة))، وهذا مِمّا يَعجبُ منه العُقلاء؛ لأنّ نفىَ الصُّحبةِ عن كلّ مَن كان بعد الحُديبية ومنهم معاوية رضى الله عنه، بل والعباس وابنه عبد الله وأبو هريرة وخالد بن الوليد وأبو موسى ا لأشعرى وغيرهم

رضى الله عنهم شذوذٌ عن سبيل المؤمنين لم يسبقه إليه أحد، وما ذكره من أنّ معاويةَ (إن قصد الصُّحبة الشرعيّةَ فقوله مردود بالكتاب والسنّة)، أقول: ليس فى

الكتاب والسنّة دليل على نفى الصُّحبة عن معاوية، وما أورده من أدلّة ففهمُه فيها فهمٌ خاطئ، وهو من مُحدثات القرن الخامس عشر، وقد بيّنتُ ذلك فيما سبق.

وأمّا الأثر، ففى إسناده عنعنة الأعمش عن أبى صالح، وهومدلِس، وكلام كعب فيه منكر، وما جاء فيه من ذكر أصحاب رسول الله ـ لو ثبت ـ لا يدلُّ على خروج معاوية منهم كما زعم بقوله: ((وهذا الأثر دليل على أنّه لم يكن يرى نفسَه منهم)).

تنبيه: روى الخطيب فى تاريخ بغداد (209/1) بإسناده إلى رباح بن الجراح الموصلى قال: ((سمعتُ رجلا ً يسأل المعافى بن عمران، فقال: يا أبا مسعود أين عمر بن عبد العزيز من معاوية بن أبى سفيان؟ فغضب من ذلك غضباً شديداً، وقال: لا يُقاس بأصحاب رسول الله أحدٌ، معاوية صاحبه وصِهرُه وكاتبه وأمينه على وحي الله عزّ وجلّ)).

وروى (209/1) بإسناده إلى أبى توبة الربيع بن نافع قال:)) معاوية ابن أبى سفيان ستر أصحاب رسول الله ، فإذا كشف الرّجلُ السِّتْرَ اجترأ على ما وراءه)).

وروى ابن عساكر فى تاريخ دمشق (209/59) بإسناده إلى عبد الله ابن المبارك أنّه قال: ((معاوية عندنا مِحنة، فمَن رأيناه ينظر إليه شزَراً اتهمناه على

Modifier avec WPS Office

القوم، يعني الصحابة)).

هذه ثلاثة نماذج من كلام أهل الإنصاف فى معاوية رضى الله عنه، وقد ذكرتُ جملةً من كلام المنصفين فيما كتبته عن معاوية رضى الله عنه، وطُبع بعنوان: ((من أقوال المنصفين فى الصحابىّ الخليفة معاوية رضى الله عنه)).

وصدق أبو توبة وابن المبارك رحمهما الله؛ فإنّ المالكىّ لمّا تجرّأ على معاوية ونال منه ونفى عنه الصُّحبة، تجرّأ على غيره وقال بنفى الصُّحبة عن كلّ الذين صحِبوا رسول الله بعد صُلح الحُديبية، بل تعدّى ذلك إلى النّيل من خلافة أبى بكر وعمر وعثمان و التشكيك فيها، ولا شكّ أنّ الزّيغَ ينتج عنه إزاغة القلوب لقول الله عزّ وجلّ: {فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ}، وإنّ من العقوبة على السيّئة أن يُبتلى المسيءُ بسيّئة بعدها، كما أنّ من الثواب على الحسنة أن يُوفّق المُحسنُ لحسنةٍ بعدها.

وأحاديث معاوية رضى الله عنه فى الصحيحين وغيرهما، قال الخزرجى فى الخلاصة: ((له ـ أى فى الكتب الستة ـ مئة وثلاثون حديثاً، اتفقا على أربعة، وانفرد البخارى بأربعة، ومسلم بخمسة))، وقد بلغت أحاديثه فى مسند الإمام أحمد أحد عشر حديثاً ومئة حديث من رقم (16828) إلى (16938).

Modifier avec WPS Office

***

زعمه أنّ عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه:

قال فى حاشية (ص:78):)) سيتبع هذا البحث بحوثاً (كذا) موسّعة عن بعض مَن رأى النّبِىّ ، لكن أُخِذَت عليه مآخذ كبيرة أو صغيرة .((

فذكر أمثلة من هؤلاء، ثمّ قال:)) وسيكون هناك أيضاً مباحث عن المختلف فيهم كمعاوية وعمرو بن العاص و المغيرة ونحوهم ((، وقد جاء ذكر عمرو بن العاص وأنّه ليس من الصحابة فى كلام المالكى المتقدِّم
فى خالد بن الوليد، وجاء ذمّه وذمُّ المغيرة بن شعبة فى كلامه المتقدِّم في معاوية.

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أولا ً: لا أعلمُ أنّ أحداً قال بعدم صُحبة هؤلاء الثلا ثة رضى الله عنهم لرسول الله ، ولا خالف فى أنّهم صحابة إلا ّ هذا المالكى الذى اعتبر أنّ الصحابةَ هم الأ نصار والمهاجرون قبل الحُديبية فقط، وكذا الحكمى الذى حكى عنه المالكى أنّه يقصر الصحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحُديبية، والمغيرة قبل الحُديبية، فلا أدرى هل الحكمى يُخرجه من الصُّحبة كما أخرجه المالكي أم لا؟

وسبق أن ذكرتُ أنّ هذا من مُحدثات القرن الخامس

Modifier avec WPS Office

عشر، بل إنّ بعضَ فِرَق الضلال التى ابتُليت ببغض الصحابة وسبّهم وتفسيقهم أو تكفيرهم لَم يقولوا بعدم صُحبتِهم للنّبِىّ ، وإنّما قالوا بارتدادهم بعد رسول الله .

ثانياً: تقدّم نقلُ جملة من كلامه السيّئ القبيح فى أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه والجواب عنه.

ثالثاً: أمّا عمرو بن العاص رضى الله عنه، فهو صاحب رسول الله وأميره على أحد الجيوش، ويدلُّ لفضله ما يلي:

1 ـ روى البخارى فى صحيحه (3662) بإسناده إلى عمرو بن العاص:))أنّ النّبِىّ بعثه على جيش ذات السّلاسل، فأتيتُه فقلت: أيُّ النّاسِ أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، فقلتُ: مِن الرّجال؟ قال: أبوها، قلتُ: ثمّ مَن؟ قال: ثمّ عمر بن الخطاب، فعدّ رجالاً.((

أورده البخارى فى مناقب أبى بكر رضى الله عنه، وأورده (358) فى باب غزوة ذات السلاسل، ورواه مسلم فى صحيحه (2384) وقد كان فى الجيش أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، قال الحافظ ابن حجر فى شرحه فى باب غزوة ذات السلاسل: ((وفى الحديث جوازُ تأمير المفضول على الفاضل إذا امتاز المفضول بصفةٍ تتعلّق بتلك الولاية، ومزيّةُ أبى بكر على الرجال وبنتِه على النساء، وقد تقدّمت الإشارةُ إلى ذلك فى

المناقب، ومنقبةٌ لعَمرو بن العاص لتأميره على جيشٍ فيهم أبو بكر وعمر، وإن كان لا يقتضى أفضليّته عليهم، لكن يقتضي أنّ له فضلا ً في الجملة)).

أقول: أفَيَكُونُ النبِىُّ أمّر على هذا الجيش الذى فيه أبو بكر وعمر رجلا ً ليس من أصحابه ، كما هو مقتضى كلام المالكي؟!

2 ـ روى مسلم فى صحيحه (192) بإسناده إلى عبد الرحمن بن شماسة المهرى قال: ((حَضَرْنا عمرو بنَ العاص وهو فى سياقة الموت، فبكى طويلا ً وحوّل وجهه إلى الجدار، فجعل ابنُه يقول: يا أبتاه! أمَا بشّرك رسولُ الله بكذا؟ أما بشّرك رسولُ الله بكذا؟ قال: فأقبل بوجهه فقال: إنّ أفضلَ ما نُعِدُّ شهادة أن لا إله إلا ّ الله وأنّ محمداً رسول الله، إنِّى كنتُ على أطباقٍ ثلا ث، لقد رأيتُنِى وما أحدٌ أشدّ بُغضاً لرسول الله منِّى، و لا أحب إلَىّ أن أكون قد استمكنتُ منه فقتلتُه، فلو مِتُّ على تلك الحال لكنتُ من أهل النار، فلمّا جعل الله الإسلا مَ فى قلبى، أتيتُ النبِىّ فقلت: ابسُط يَمينَك فلأ ُبايِعكَ، فبسط يَمينَه، قال: فقبضتُ يدى، قال: ما لك يا عَمرو؟ قال: قلت: أردتُ أن أشترطَ، فقال: تشترط بماذا؟ قلت: أن يُغفرَ لى، قال: أما علمتَ أنّ الإسلامَ يَهدِم ما كان قبله، وأنّ الهجرةَ تهدِم ما كان قبلها، وأنّ الحجّ يَهدِمُ ما كان قبله؟

وما كان أحدٌ أحبّ إلىّ من رسول الله ولا أجلّ فى عينِى منه، وما كنت أُطيقُ أن أملأ عينى منه إجلالا ً له، ولو سُئلتُ أن أُصِفَه ما أطقتُ؛ لأنّى لم أكن أملأ ُ عينى منه، ولو مِتّ على تلك الحال لرجوتُ أن أكون من أهل الجنّة، ثمّ وَلِينا أشياء ما أدرى ما حالى فيها، فإذا أنا مِتّ فلا تصحبْنِي نائحةٌ ولا نار ...)).

والحديثُ مشتمِلٌ على جُمل دالّة على فضل عَمرو بن العاص رضى الله عنه، وما جاء فيه من بُكائه ليس عيباً فيه؛ فشأنُ أولياء الله أنّهم يخافون الله ويرجونه، وقد جاء عن بعض أهل العلم أنّ الخوفَ والرّجاء للمؤمن بمنزلة الجناحَين للطائر، لا يكون راجياً فقط ولا يكون خائفاً فقط، بل يكون راجياً خائفاً، ومن صفات أولياء الله فى الكتاب العزيز ما ذكره الله عنهم بقوله: {وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ}.

وأحاديث عمرو بن العاص رضى الله عنه فى الصحيحين وغيرهما، وقد قال الذهبى فى ترجمته فى سير أعلام النبلاء (55/3): ((داهيةُ قريش ورجل العالَم، ومَن يُضرب به المَثَل فى الفِطْنَة والدّهاء والحزم، هاجر إلى رسول الله مسلماً فى أوائل سنة ثمان، مرافقاً لخالد بن الوليد وحاجب الكعبة عثمان بن طلحة، ففرح النّبِىُّ بقدومِهم وإسلامِهم، وأمّر عَمراً على بعض الجيش، وجهّزه للغزو، له أحاديث ليست كثيرة، تبلغ بـ

المكرّر نحو الأربعين، اتفق البخارى ومسلم على ثلاثة منها، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بحديثَين)).

رابعاً: أمّا المغيرة بن شعبة رضى الله عنه، فهو صاحب رسول الله ، وممّن بايَع تحت الشجرة، ويدلُّ لفضله ما يلي:

1 ـ أنّه من الذين قال الله فيهم: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ}.

وقال فيهم رسول الله : ((لا يدخل النارَ إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها)) أخرجه مسلم فى صحيحه (2496) من حديث أمّ مُبشّر رضى الله عنها، ويبيّن كونه من أهل بيعة الرّضوان حديث المِسوَر بن مخرمة ومروان بن الحكم فى صحيح البخارى (2731، 2732) فى صلح الحُديبية: ((وجعل (أى عروة بن مسعود الثقفى) يُكلِّم النبىّ ، فكلّما تكلّم كلمةً أخذ بلِحيتِه، والمغيرة بن شعبة قائمٌ على رأس النّبىّ ومعه السّيف وعليه المِغفر، فكلّما أهوى عُروة بيده إلى لِحية النّبىّ ضرب يدَه بنعل السيف، وقال له: أخِّر يدَك عن لِحية رسول الله)).

2 ـ وفى صحيح البخارى (3159) عن جُبير بن حيّة قال:)) بعث عمرُ الناسَ فى أفناء الأمصار يقاتلون المشركين ... فنَدَبَنا عمر (أى لقتال الفرس)، واستعمل علينا النّعمان بن مقرّن، حتى إذا كنّا بأرض العدوّ وخرج

علينا عاملُ كسرى فى أربعين ألفاً، فقام ترجمان فقال: لِيُكلِّمنِى رجلٌ منكم، فقال المغيرةُ: سَلْ عمّا شئتَ، قال: ما أنتم؟ قال: نحن أناسٌ من العرب، كنّا فى شقاء شديد وبلاء شديد، نمُصُّ الجِلدَ والنّوى من الجوع، ونلبسُ الوَبَر والشّعر، ونعبدُ الشّجر والحَجَرَ، فبينا نحن كذلك إذ بعث ربُّ السموات وربُّ الأرضين تعالى ذِكرُه وجلّت عظمتُه إلينا نبيًّا من أنفسنا، نعرفُ أباه وأمّه، فأمرنا نبيُّنا رسولُ ربِّنا أن نُقاتِلَكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدّوا الجزيَةَ، وأخبرنا عن رسالة ربِّنا أنّه مَن قُتل منّا صار إلى الجنّة فى نعيم لَم يَر مثلَها قطُّ، ومَن بقى مِنّا مَلَكَ رِقابَكم)).

أقول: الله اكبر! ما أحسن هذا الكلام، وما أعظمَه، وما أجزلَه! وهو صادرٌ عن قوّة إيمان، وبهذه القوّة انتصر الصحابةُ رضى الله عنهم ومَن سار على نهجهم، وحصلت العِزّةُ للإسلام والمسلمين، وهذا الكلام بمنطق القوّة والشجاعة، ومع الأسف نجد فى هذا الزمان كثيراً من الإسلاميّين يتكلّمون بمنطق الضّعف والذّلّة، فيقولون: إنّ الجهادَ إنّما شُرع فى الإسلام للدِّفاع فقط، والله المستعان، وقد قال الرسول : ((بُعثتُ بين يدى الساعة بالسّيف حتى يُعبد الله وحده لا شريك له، وجُعل رِزقى تحت ظِلِّ رُمْحِى، وجُعل الذّلُّ والصّغارُ على مَن خالف أمرى، ومن تشبّه بقومٍ فهو منهم))

أخرجه الإمام أحمد فى مسنده (50/2، 92) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، وهو حديث ثابت، رجاله مُحتجٌ بهم، وقد شرحه الحافظ ابن رجب فى جزء لطيف مطبوع بعنوان: ((الحِكم الجديرة بالإشاعة في شرح حديث بُعثت بين يدي الساعة)).

3 ـ وكان المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أميراً على الكوفة، وتوفى سنة (50هـ)، وقد روى البخارى فى صحيحه (58) بإسناده إلى زياد بن عِلا َقَة قال: ((سمعتُ جرير بن عبد الله يقول يوم مات المغيرة بن شعبة، قام فحمِد الله وأثنى عليه، وقال: عليكم باتِّقاء الله وحده لا شريك له، والوَقار والسّكينة، حتى يأتيكم أمير، فإنّما يأتيكم الآن، ثمّ قال: استعفوا لأميركم؛ فإنّه كان يُحبُّ العفوَ، ثمّ قال: أمّا بعد، فإنّى أتيتُ النّبىّ قلتُ: أُبايِعُك على الإسلام، فشرط علىّ: والنُّصح لكلِّ مسلم، فبايعتُه على هذا، وربِّ هذا المسجد! إنّى لناصحٌ لكم، ثمّ استغفَرَ ونزل)).

وهذا الكلام من جرير رضى الله عنه لأهل الكوفة فيه وَصْفُ المغيرة رضى الله عنه بالأمير وثناؤه عليه، وبيان أنّ مقالتَه هذه هى من النُّصح للمسلمين، الذى بايع عليه رسول الله .

هذه بعضُ فضائل المغيرة بن شعبة، وأهمُّها كونه مِمّن بايَع تحت الشجرة، ومع هذا لا يُسلِم المالكىُّ بأنّ

المغيرة رضى الله عنه ظفر بشرف صُحبة رسول الله ، مع أنّ رأيَه المبتَكر فى القرن الخامس عشر هو قَصْر الصُّحبة المحمود أهلها على المهاجرين والأنصار قبل صلح الحُديبية، والمغيرة من هؤلاء، لكن مصيبة المغيرة عند المالكى كونه أميراً لمعاوية رضى الله عنه، فلذلك لَم تشفع له عنده هذه الفضائل، وقد وعد بكتابة بحوث موَسّعة عنه وعن أمثاله، أى من وِجهته المنحرفة عن الصحابة، وهو وعْدٌ بباطل يجبُ إخلافُه.

وأحاديث المغيرة بن شعبة رضى الله عنه فى الصحيحين وغيرهما، قال الخزرجى فى الخلاصة: ((شهد الحُديبية، وأسلم زمن الخندق، له ـ أى فى الكتب الستة ـ مئة وستة وثلاثون حديثاً، اتفقا على تسعة، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بحديثين.

***

زعمه أنّ صُحبة الكثيرين من أصحاب النبيّ لغوية لا شرعية والرد عليه:

قال فى (ص:56:)) قد يورد البعضُ على ما سبق بعضَ الاعتراضات، وهذا من حقّ كلِّ مَن قرأ البحثَ أو سمع به، كما أنّه من حقِنا أن نبيّن رأينا فى هذه الاعتراضات، سواء كانت بحقٍّ أم بغيره، ومن تلك الاعتراضات:

1 ـ قد يقول البعض: ما دام أنّ اللغة واسعةٌ ويجوز فيها أن تطلق الصحابى أو الصاحب على من صحب ولو

صحبة يسيرة، فلماذا التضييق في الأمر؟

الجواب: نحن للأسف تجاوزنا مسألة اللغة نفسها، فأصبحنا نطلق الصاحب على من رأى وليس على من صحب، فهذا أوّلا ً.

ثانياً: سبق أن كرّرنا أننا لا نمانع من إطلاق الصحبة إذا أريد بها مطلق الصحبة، لكن هذا الإطلاق جائز فى الكفّار والمنافقين أيضاً، بمعنى أنّ المنافقين يدخلون فى الصحبة من حيث اللغة كما أنّ الكفّار يدخلون كذلك، فـ اللغة تحتمل ذلك، ولذلك نحن ذكرنا أنّ الصُّحبةَ الشرعيّة فقط هى التى تقول: إنّه لا يجوز أن تطلق على المسلمين بعد فتح مكة حتى ولو رأوا النّبِىّ وصَحبوه؛ لأنّهم وإن كانوا صحابة لغة، وقد يكون بعضُهم صحابةً من حيث العُرف، لكنّهم ليسوا صحابةً من الناحية الشرعية)).

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أوّلا ً: أنّ اعتبارَ الصُّحبة اليسيرة للنّبِىّ ، بل ومجرّد الرؤية للنّبِىّ كافٍ لعَدِّ مَن حصل له ذلك صحابيًّا، وسبق ذِكرُ الأدلة الدّالة على اعتبار مَن لقيه صحابيًّا فى أوّل هذا الردِّ، منها الدليل السادس والثامن والرابع عشر التى فيها النص على اعتبار مَن رآه صحابيًّا.

ثانياً: ما ذكره مِن أنّ الصُحبةَ الشرعيّة لا يجوز أن تُطلَق على المسلمين بعد فتح مكة حتى ولو رأوا النّبِىّ وصحبوه ... إلخ، أقول: لَم يقتصِر على نفى الصُحبة الشرعية المحمود أهلها على مَن أسلم بعد فتح مكة، بل تعدّى ذلك إلى نفى الصُحبة الشرعية عن الذين أسلموا بعد الحديبية وهاجروا إليه وصحِبوه ، كما ذكر ذلك فى تعريف الصحابىّ الذى ذكره فى أوّل رسالته، وذكر ذلك أيضاً فى آخرها، وأثنائها، وسبقت الإجابةُ عن ذلك فيما مضى مراراً.

ثالثاً: ما ذكره من أنّ مَن أُضيفت إليه الصُحبة وليست صحبتُه شرعية، أنّ صحبتَه شبيهةٌ بصُحبة الكفار المنافقين، أقول: سبق أن بيّنتُ فى أوّل هذا الرّدِّ أنّ صُحبةَ هؤلاء للنّبِىّ كانت مع الإيمان به وتصديقه واتِباعه ، وهذا خلاف صحبة المنافقين والكفار، وبناءً على هذا أقول: أيَجوز فى عقل ودين أن تكون تلك الألوف الكثيرةُ مِمّن أسلم وصحِب النّبِىّ بعد الحديبية إلى حين وفاته أن تكون صُحبتُهم كصحبةِ الكفار و المنافقين، وفيهم العباس عم النّبِىّ وابنه عبد الله وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص ومعاوية، بل والمغيرة بن شعبة ـ وهو من أهل بيعة الرضوان ـ رضى الله عنهم جميعاً؟! وسبق للمالكىّ أن نفى صُحبتَهم للرسول ،

ونقلتُ كلامَه في ذلك ورددتُ عليه فيما مضى.

رابعاً: قوله فى أول كلامه: ((كما أته من حقِّنا أن نبيِّن رأينا فى هذه الاعتراضات، سواء كانت بحقٍّ أم بغيره))، أقول: إذا كانت الاعتراضات بحقٍّ، فإنّ الإجابةَ عليها بغير الرجوع والتسليم من المجادلة بالباطل.

***

فهمه الخاطئ للصّحبة الشرعيّة والرد عليه:

وقال فى (ص:57 ـ 59):))2 ـ وماذا تعنِى بالصُّحبة الشرعية؟ وهل سبقك أحدٌ إلى هذا المُسمّى؟

الجواب: الصُّحبة الشرعية هى تلك الصُّحبة التى أثنى عليها الله ورسوله جزماً، ونزلت الآيات فى وصفِها، وكانت أيّام الضّعف والذِّلّة، أيّام حاجة الإسلام و النّبِىّ إلى النُّصرة، تلك الصُّحبة التى إن ورد الثناء على ا لأصحاب أو الأمر بعدم سبِّهم أو الأمر باقتداء بهم فلا تنصرف هذه المعانى إلا ّ للصُّحبة الشرعية، وهذا لا يعنِى عدم الثناء على الصالحين فى أىّ زمن، وإنما يعنى احترام خصوصية السابقين الذين فضّلهم الله ورسوله وهم المهاجرون والأنصار.

أمّا هل سبقنِى أحدٌ إلى هذه التسمية، فهذا سؤال له جوابان: عام وخاص:

أمّا العام: فهناك كثيرٌ من المصطلحات أعطاها الشرعُ دلالةً خاصّة غير دلالتها الأولى، وعلى سبيل المثال

Modifier avec WPS Office

مصطلحات الزكاة والصلاة والحج، فمعانيها من حيث اللغة الطهارة أو التطهّر والدعاء والقصد ... لكن الإسلام بنصوص الكتاب والسنة قد أعطى هذه المعانى دلالات أخرى

مع عدم نفى الدلالات السابقة، فالحجُّ قصدٌ لكن إلى بيت الله الحرام

لأداء شعائر معيّنة، والزكاة تُطهّر مالَ المزكى وتطَهّر المزَكِي من الإثم، ونحو هذا.

بمعنى أنّ الشرعَ يضيف تقييدات على المصطلحات العامة ليُصبح

لها مدلولا ً شرعيًا مقيّداً (كذا) بعد أن كان المدلول مشتركاً لفظيًا أو يكثر فيه المجازات اللغوية، فكذلك الصُحبة، إذا قال النّبِىُّ : (لا تسبُّوا أصحابى ...) عرفنا أنّ كلمة (أصحابى) فى هذا الحديث لا تعنِى إلا ّ السابقين من المهاجرين أو الأنصار؛ بدلالة أنّ المخاطب صحابى تأخر إسلامه إلى بعد الحديبية، وهو يدخل فى الخطاب بطريق الأولى، وكذلك إذا وجدنا آيةً تُثنى على (الذين معه) أى الذين مع الرسول ، فلا تنصرف إلا ّ إلى الصُحبة الشرعية؛ بدلالة الآيات الأخرى التى تقتصر على (المهاجرين والأنصار)، وهذا يعنِى أنّ كلمة (الذين معه) كلمة مُجملة مفسرة بـ (المهاجرين والأنصار)، و القرآن مفسِّرٌ بعضه بعضاً.

Modifier avec WPS Office

وأمّا الجواب الخاص: نعم! قد سبقنِى بعضُ الباحثين لإطلاق هذا، ومع ذلك فلا أطلب من أحدٍ أن يلتزم بهذا ا لإطلاق (الصُحبة الشرعية)، لكن عليه إن أثنى على الصحابة ألا ّ ينزل هذا الثناء إلا ّ على مَن أنزله الله ورسوله عليه من المهاجرين والأنصار فقط، أمّا أن يأتى وينزل الآيات والأحاديث فى فضل بيعة الرضوان على الطلقاء أو مَن بعدهم فهذا خلاف المنهج العلمي.

وقد سبقنِى لكن بألفاظ مقاربة بعضُ العلماء، منهم إبراهيم النخعى وابن عبد البر، ومن المعاصرين الشيخ عبد الرحمن الحكمى، فهو يرى أنّ مَن أسلم بعد بيعة الرضوان لا يدخل فى مسمى الصحابة، وعنده بحث فى الموضوع عندي نسخة منه.

ثمّ أقول: مَن سبقكم إلى اعتبار الآيات الكريمة التى وردت فى حقّ المهاجرين والأنصار، من سبقكم إلى اعتبارها نازلة فيمَن بعدهم؟!

ثمّ لا يُشترط أن يسبق فى الموضوع أحدٌ ما دام للموضوع أدلتّه وبراهينه، فينطلق النّقد على تلك البراهين والأدلة، ولا ينطلق على غير ذلك، وكلمة (مَن سبقك) ليس دليلا ً؛ فقد أطلق المتأخرون ألفاظاً أو مصطلحات لم تكن موجودة فيهم قبلهم، مثل التفسير و التجويد والمصطلح نفسه وأصول الفقه والخاص والعام

والمطلق والمقيد ونحو ذلك من الألفاظ التى لَم تكن موجودة في عهد النّبِيّ ولا القرن الأول .))

ويُجاب عن إجابته عن هذا الاعتراض الذي أورده على نفسه بما يلي:

أولا ً: ما أشار إليه من الأدِلّة الدّالّةِ على الثناءِ على المهاجرين والأنصار، فذلك حقٌ وهم أهل ذلك الفضل، لكن ذلك لا ينفي أن يكون غيرُهم من أهل الفضل.

ثانياً: ما أشار إليه من أدلّة عامّة فيها الثناء على الذين كانوا مع النّبِىّ ، وأنّها محمولةٌ على المهاجرين والأنصار فقط غير صحيح؛ بل هى تشمل المهاجرين والأنصار وغيرهم مِمّن جاء بعدهم، والمهاجرون والأنصار داخلون فيها دخولا ً أوّليًا، ولا يجوز للمالكىّ أن يَحقِدَ على أحدٍ من الصحابةِ، ولا أن يَحمله الحِقدُ على كثير من الصحابة كالطُلقاء أن يَجعلَ ما ورد عامًّا لجميع الصحابة خاصًّا بالمهاجرين والأنصار.

ثالثاً: ما ذكره من اللّوم لِمَن ينزّل الآيات والأحاديث فى فضل بيعة الرّضوان على الطلقاء أو من بعدهم، أقول: لا يُتصوّر تنزيل قول الله عزّ وجل: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّه ُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ} مثلا ً على أحدٍ سواهم من الطلقاء وغيرهم، كما أنّ الفضائلَ الخاصّة بأهل بدر لا تُنزّل على مَن سواهم، لكنّه التهويل من هذا المالكي هداه الله.

Modifier avec WPS Office

رابعاً: ما أشار إليه من أنّ كثيراً من المصطلحات أعطاها الشرعُ دلالةً خاصّةً غير دلالتها الأولى، أقول: نعم! الأمر كذلك، لكن لا يجوز أن يُفهم فهمٌ خاطئ بقَصْر الصُحبة المحمود أهلها على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية وإضافة ذلك إلى الشرع، كما فعل المالكى؛ فإنّ الصُحبةَ فى اللغة عامّةٌ تشملُ القليلَ والكثيرَ، وتشمل المؤمنين والمنافقين والكفار، ولكن صُحبة الرسول قد جاء الشرع بقصْرها على مَن آمن به واتّبعه مِمّن لقيه وصحبه، وسبق أن مرّ فى الأدلة فى أوّل هذا الرّدِّ ما يوضح ذلك.

خامساً: ما ذكره من أنّ الصُحبةَ حيث وردت تُقصَر على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية، يُجاب عنه بأنّ لفظَ الصُحبة مثل لفظ الإيمان يشترك فيه كلٌّ مؤمن ومسلم مع التفاوت الكبير بينهم فيه، وكذلك الصُحبة يشترك فيها كلٌّ صحابىٍّ طالت صُحبتُه أو قصُرت مع التفاوت الكبير بين الصحابة فى الفضل، ونظير ذلك فى المحسوسات البصر، فإنّ أهلَه متفاوتون فيه، منهم مَن هو حادُّ البصر يرى الهلال، ويرى من مسافات بعيدة، ويرى الشىءَ الدّقيق، ومنهم مَن دون ذلك، ومنهم مَن هو ضعيف النّظر لا يرى إلا ّ الشىءَ القريب والشىء الكبير، ومنهم مَن يُبصرُ الخطّ الدقيق، ومنهم من لا

يُبصر إلا ّ بزجاجة، وهم مشتركون جميعاً فى أتهم مُبصرون ليسوا من أهل العمى، وسبق أن مرّ الكلامُ على حديث: ((لا تسبُّوا أصحابى)) عند ذكر المالكى خالد بن الوليد وأتّه ليس من الصحابة بزعمه.

سادساً: هذا الرأى الفاسد للمالكى وهو قصْر الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية لم يَجد له سلفاً فيه خلال ما مضى من قرون مع حِرصِه الشديد على وجود سلف، وقد أعلن إفلاسَه من وجود سلف بقوله هنا بأته سبقه إلى ذلك شخصٌ من المعاصرين، وهو عبد الرحمن الحكمى، أمّا ما ذكره عن النخعى وابن عبد البر فلم يذكر كلامَهما حتى يُمكن النّظر فيه من حيث الثبوت ومن حيث المعنى، وقوله: ((وقد سبقنِى لكن بألفاظ مقاربة بعضُ العلماء، منهم إبراهيم النخعى وابن عبد البر))، أقول: تعبيره بقوله: ((بألفاظ مقاربة)) يدلُّ على عدم اطمئنانه إلى معنى ما عزاه إليهما.

سابعاً: قوله: ((ثمّ لا يُشترط أن يسبق فى الموضوع أحدٌ ما دام للموضوع أدلّته وبراهينه، فينطلق النّقد على تلك البراهين والأدلة، ولا ينطلق على غير ذلك))، أقول: كان الأوْلى بالمالكىّ بدلا ً من اللّجوء إلى هذا الكلام عند إفلاسِه أن يتّهم رأيَه ويقتدى ببعض أهل بيعة الرّضوان الذين لم يرتاحوا إلى بعض شروط الصّلح وراجعوا النّبِىّ فى ذلك، وكانوا فيما بعد يقولون: يا

أيها الناس! اتهموا الرأى فى الدِّين، والأدلة التى أشار إليها قد فهمها السّلفُ فهماً صحيحاً، فلم يقصروها على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية، والواجب الاعتماد على نصوص الكتاب والسنّة وفقاً لفهم السلف، وكان الأليقُ بالمالكى أن يستحيى مِن ذِكر هذا الرأى الفاسد الذى لَم يسبقه إليه إلا ّ عبد الرحمن الحكمى.

ثامناً: أمّا ما ذكره من حصول مصطلحات جديدة تعود بالنّفع على العلم وأهله كعلم الأصول وعلم التجويد وعلم المصطلح وغير ذلك، فهذا شىءٌ محمود، وفيه تيسير العلم وتسهيل الوصول إليه، أمّا ما ابتلى به المالكى من فهم خاطئ للنصوص وقصره الصُحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية فلا علاقة له فى تلك المصطلحات، وإنّما هو من الإحداث فى الدِّين والتنكّب عن سبيل المؤمنين.

***

زعمه أنّ الإجماعَ لا بدّ فيه من اتِفاق أمّة الإجابة بفِرَقِها المختلفة والرد عليه:

قال فى (ص:59): ((3 ـ قد يُقال: إنّ تقييدَك للصحبة بـ (المهاجرين والأنصار) خلاف الإجماع الذى استقرّ عليه المحدثون من (اعتبار كل من لقى النّبِىّ مؤمناً به ومات على الإسلام فهو صحابى)).

وقد أجاب عن هذا الاعتراض بنفى وجود الإجماع، وأورد تساؤلات على هذا الاعتراض، آخرها قوله فى

(ص:60 ـ 61): ((هل ما استقرّ عليه المحدِّثون يُعدُّ إجماعاً حتى لو خالف فى ذلك الأصوليُّون؟! بل هل ما أجمع عليه أهلُ السنّة يُعدُّ إجماعاً معتبراً أم لا بدّ من إجماع كل أمّة الإجابة؟! فهذا سؤال يحتاج لبحث منفصل.

كل هذه الأسئلة بحاجة إلى بتٍّ فيها، ولا يحتمل هذا البحث الإجابة عليها؛ لكون كاتب هذا البحث لَم يبحثها بحثاً يرضى عنه، ولا يريد أن يتكلّم بما لا يعلم فيقع فى المحظور الذى حذّر منه، وأنا أدعو إخوانى للبحث المنصف فقط، أو محاولة ذلك على الأقل، مع التواضع في الاعتراف بالقصور في العلم)).

وعلّق على قوله: ((فهذا سؤال يحتاج لبحث منفصل)) بقوله: ((لأنّ أقوى دليل للذين يرون الإ جماع هو الحديث المشهور: (لا تجتمع أمّتى على ضلا لة)، والحديث وإن كان فيه كلام من حيث الثبوت، لكن (الأمة) فيه لا تعنى بعض الأمة، وإنّما كل أمة الإجابة، كل المسلمين باختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية و السياسية، ومَن زعم بأنّ النّبِىّ أراد من (أمتى) أنّها تعنى المحدثين أو أصحاب المذاهب الأربعة فقد جازف ...!!)).

ويُجاب عن ذلك بما يلي:

أوّلاً: أنّ تعريف الصحابى بأنّه مَن رأى النّبِىّ أو

Modifier avec WPS Office

صحبه ثبت بأدلة سبق أن أوردتُ جملة منها فى أول هذا الرّد، وذلك كافٍ لاعتبار هذا التعريف، سواء أحصل فيه الإجماع أم لم يحصل.

ثانياً: أنّ الإجماعَ منعقدٌ على بطلان الرأى الفاسد للمالكى، وهو قصْره الصُّحبة على المهاجرين والأنصار قبل الحديبية؛ بدليل أنّ المالكى لم يجد له سلفاً فى هذا الرأي إلا ّ مَن سَمّاه: عبد الرحمن الحكمي.

ومِن الذين أخرجهم تعريفُ الصحابى عند المالكى: العباس بن عبد المطلب وابنه عبد الله وخالد بن الوليد وأبو هريرة وأبو موسى الأشعرى وعمرو بن العاص ومعاوية وغيرهم، وهم صحابة بإجماع العلماء على مختلف العصور، لم يخالف فى ذلك إلا ّ المالكى وقدوته الحكمي!

ثالثاً: إنّ كلامَه واضحٌ فى أنّ الإجماع لايَتِمُ إلا ّ باتِّفاق أهل السنّة والجماعة وسائر فرق الضلال، ومقتضى ذلك نفى وجود الإجماع أصلا ً؛ لأنه من المستحيل اتِّفاق أهل السنّة وأصحاب البدع والأهواء على أمر عقدى، ولا شكّ أنّ الذين يُعتبر إجماعهم هم أهل السنّة والجماعة دون غيرهم من أهل الأهواء، وقد بيّن ذلك رسول الله عندما ذكر افتراق الأمّة ـ وهم أمّة الإجابة ـ على ثلاث وسبعين فرقة ((كلها فى النار إلا ّ واحدة))، وهم من كان على ما كان رسول الله عليه

وأصحابُه، فبيّن أنّ هؤلاء هم النّاجون، فيكون الإجماع المعتبَر هو إجماعهم، ومن العجب أن يزعم زاعمٌ أنّه لا بدّ فى الإجماع من اتِّفاق الفرق الثلاث والسبعين باختلاف مذاهبها الفقهية والعقدية والسياسية!

ومقتضى ذلك أنّه لا بدّ من اتِّفاق من يقول: إنّ القرآن مخلوقٌ، ومن يقول: إنّ القرآن غير مخلوق، واتفاق من يُثبِت عذاب القبر ومن يُنكره، واتِّفاق مَن يُثبت معراج رسول الله إلى السماء ومن يُنكره، واتِّفاق مَن لا يدعو إلا الله ولا يستغيث إلا به ومن يدعو أو يستغيث بالملائكة والجنّ وأصحاب القبور، واتِّفاق مَن يعتقد أن الله يُرى فى الدار الآخرة ومن يعتقد أنّه لا يُرى أبداً!

ورؤية الله فى الدار الآخرة اتفق عليها الصحابة ومَن تبعهم بإحسان على تتابع القرون، ودلّت عليها آيات الكتاب العزيز والأحاديث المتواترة، وأنكرها الجهمية و المعتزلة والخوارج والرافضة والباطنية، فعلى قول المالكى لا بدّ فى الإجماع من موافقة هذه الفرق، وإلا فإنّها تبقى مسألة خلافية لا إجماع فيها!

ومن أراد الوقوف على تفصيل القول فى مسألة رؤية الله فى الدار الآخرة وذِكر الأدلة من الكتاب والسنة يُمكنه ذلك بالرجوع إلى كتب أهل السنة، ومن ذلك كتاب ((حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح)) لابن القيم

(ص:179 ـ 219).

رابعاً: ما ذكره المالكى من أنّ هذه التساؤلات التى ذكرها تحتاج إلى بتٍّ فيها ولا يحتمل هذا البحث الإ جابة عليها، أقول: لقد بادر بالإجابة كما هو واضح من ك لامه الذى يرى فيه أنّ الإجماع لا بدّ فيه من اتفاق كلّ المسلمين على اختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية و السياسية!

خامساً: قوله: ((وأنا أدعو إخوانى للبحث المنصف فقط، أو محاولة ذلك على الأقل، مع التواضع فى الا عتراف بالقصور فى العلم!))، أقول: ما أحوج المالكى إلى الإنصاف والتواضع ومعرفة قدر نفسه؛ ليَسْلَم من الشذوذ واتباع غير سبيل المؤمنين.

سادساً: ما ذكره من أنّ الإجماع لا بدّ فيه من اتِّفاق أمّة الإجابة باختلاف مذاهبهم الفقهية والعقدية و السياسية، فيه احتفاؤه بأهل البدع والأهواء على اختلا فها وتعدُّدها مع نيله من أهل السنّة، ومن كلامه بالإشادة بأهل البدع والأهواء قوله فى قراءته (ص:70): ((ولذلك كان أكثر بل كل التيارات التى تصِمها بالبدعة ك الجهمية والقدرية والمعتزلة والشيعة والزيدية وغيرهم، كل هؤلاء كانوا من الدعاة إلى تحكيم كتاب اللّٰه وتحقيق العدالة، وكانوا من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر!!)).

وقال أيضاً (ص:75):)) لكن المعتزلة مثل غيرهم مِن الفرق أصابوا فى أشياء وأخطؤوا فى أشياء، لكنهم فى الجملة لا يستغنى عنهم ولا عن تراثهم وعلومهم، وهم مسلمون متديّنون بدين الإسلام باطناً وظاهراً!!! .((

وقال أيضاً (ص:67):)) وللقدرية نصوص شرعية يستشهدون بها مثلما للسنة والشيعة والمعتزلة نصوص شرعية يرون فيها الدليل الكافى على ما يذهبون إليه!!!)).

ومن ذلك قوله فى (ص:69 ـ 70) من قراءته بأنّ قتلَ الجعد بن درهم والجهم بن صفوان كان سياسياً ولم يكن من أجل البدعة!!

وأيضاً تأسفه (ص:71) من قراءته على سنوات أضاعها فى بُغض ولعن الجهمية والقدرية، وأنّه لم يتنبّه لبراءتهما وظلمه لهما إلا ّ بعد بحثه فى الموضوع فى فترة متأخرة!

وقال فى (ص:83) من قراءته:)) وقد احتوت كتبُ العقائد ـ ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة ـ على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمّة!!! .((

مع هذا ومع وصفه أيضاً فى قراءته (ص:80 ـ 81) للكتب المؤلفة فى العقائد بأنّها تمزّق المسلمين، وذِكره أمثلة كثيرة للكتب التى عوّل عليها الحنابلة فى العقيدة

Modifier avec WPS Office

وهى كثيرة، منها كتاب التوحيد لابن خزيمة والشريعة ل
لآجرى وأصول السنة للالكائى وكتب ابن تيمية وابن القيم، مع ذلك يقول فى (ص:154) من قراءته: ((أنا لا أرى معنى لمنع كتب الأشاعرة والشيعة والإباضية وغيرهم من المسلمين من دخول المملكة فى ضوء هذا التفجّر المعرفي!!! .))

فقد جمع فى ذلك بين التهوين من شأن كتب أهل السنة والإشادة بكتب غيرهم، فاستبدل الذى هو أدنى ب
الذي هو خير!

وكتاباته مبنيّةٌ على النّيل من أهل السنة، بدءاً من الصحابة رضى الله عنهم حتى مَن كان فى هذا العصر على طريقتهم فى المملكة وغيرها، ومع ذلك يزعم أنّه حنبلىٌّ، وأنّه نشأ فى هذه البلاد وتعلّم فيها، فيقول فى (ص:149) من قراءته: ((بل لا أعتبر نفسى إلا ّ حنبليًّا ؛ بحكم النشأة والتعليم والبيت والتلقى والطريقة فى الا ستدلال)).

أقول: ما زعمه مِن اعتبار نفسه حنبليًّا وأنّه على طريقتهم فى الاستدلال غير صحيح؛ لأنّ طريقةَ مَن زعم أنّه منهم ـ وليس منهم ـ هى طريقة أهل السنة و الجماعة، وأمّا هو فطريقته طريقة أهل البدع.

وأما ما ذكره من النّشأة والتعلم، ثمّ انحرافه عمّا

Modifier avec WPS Office

تعلمه، وعقوقه لِمَن علمه، فإنّه يصدق عليه قول الشاعر:

فوا عجباً مِمّن ربّيتُ طفلا ً ألـَقِمُه بأطراف البنــان
أعـلِمُـه الرّمايةَ كـلّ يــوم فلمّا اشتدّ ساعِدُه رماني
وكم علّمتُـه نظـمَ القــوافى فلمّا قال قافيةً هَجَـانِـي

وقال فى (ص:122) من قراءته: ((وتتردّد عندنا فى العقائد ألفاظ كثيرة ومصطلحات فضفاضة لا نعرف معناها، أو على الأقل يختلف الناس فى تحديدها من شخص لآخر، فنُطلقها بلا تحديد، مثل: (السلف الصالح ـ أهل السنة ـ أهل الأثر ـ أهل الحديث ـ الطائفة المنصورة ـ البدعة ـ الإجماع ـ الضلالة ـ الأمة ـ علماء الأمّة ـ الرافضة ـ الجهمية ـ الخوارج ـ النواصب ـ الشيعة ـ الكتاب ـ السنة ... إلخ)، وكذلك قول بعضهم: (عليك بما كان عليه الصحابة)، نصيحة مطاطة؛ فإن كان يعرف أنّ الصحابةَ قد اختلفوا فى أمور كثيرة عقدية وفقهية وسياسية، فأيُّهم نتبع؟!!)).

أقول: إنّ الذى أرشد إلى اتّباع ما كان عليه الصحابة هو رسول الله ، بقوله فى بيان الفرقة الناجية من ثلا ث وسبعين فرقة: ((هم من كان على ما أنا عليه وأصحابى))، وفى لفظ: ((هى الجماعة))، وبقوله فى

حديث العرباض بن سارية: ((فإنه مَن يَعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنّتِى وسُنّة الخلفاء الراشدين المهديّين من بعدى)) الحديث، والصحابةُ رضي الله عنهم لم يختلفوا في العقيدة.

ومِثْل اختلاف عائشة وابن عباس رضى الله عنهما فى رؤية النّبِىّ ربّه ليلة المعراج لا يُعدّ خلافاً فى العقيدة؛ لدلالة الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة وإجماع أهل السنة والجماعة على ثبوت رؤية الله فى الدار الآخرة، وقد مرّت الإشارة إلى ذلك قريباً.

ويَصف المالكىُ كثيراً من علماء السنّة بأنّهم نواصب، فيقول فى (ص:134) من قراءته بعد أن أشار إلى جملة منهم: ((ثمّ تتابع علماءُ الشام كابن تيمية وابن كثير وابن القيم على التوجس من فضائل على وأهل بيته وتضعيف الأحاديث الصحيحة فى فضلهم مع المبالغة في مدح غيرهم!!

وعلماء الشام ـ مع فضلهم ـ بشرٌ لا ينجون من تأثير البيئة الشامية التى كانت أقوى من محاولات الإنصاف، خاصّة مع استئناس هؤلاء بالتراث الحنبلى الذى خلّفه لهم ابن حامد وابن بطة والبربهارى وعبد الله بن أحمد و الخلال وأبو بكر بن أبي داود!!)).

ومثل ذلك قوله فى (ص:48): ((ثمّ جاء بعد هؤلاء آل تيمية بحرّان ثمّ دمشق، وابن كثير إلى حدٍّ كبير، و

الذهبى إلى حدٍّ ما، أما ابن تيمية فاشتهر عنه النّصب، وكُتبُه تشهد بذلك، ولذلك حاكمه علماء عصره على جملة أمور، منها بغضُ علي!!

ولم يُحاكموا غيرَه من الحنابلة مع أنّ فيهم نصباً وَرثوه عن ابن بطة وابن حامد والبربهاري.

والتيار الشامى العثمانى له أثر بالغ على الحياة العلمية عندنا فى الخليج، وهذا من أسرار حساسيتنا من الثناء على الإمام على أو الحسين، وميلنا الشديد لبَنِى أمية، فتنبّه!!

والنواصب لهم أقوال عجيبة كغلاة الشيعة، فمنهم مَن كان ينشد الأشعار التى قيلت فى هجاء النّبِىّ ، ومنهم من يلعن عليًا وهم الأكثر، ومنهم من يتّهم عليًا بمحاولة اغتيال النّبِىّ ، ومنهم من يُحرّف الأحاديث فى فضله إلى ذمٍّ، وغير ذلك مِمّا لا أستحلُّ ذكره، و الغريب فى أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التى كان منها من يذم النّبِيّ نفسَه!!!)).

وهكذا يُبالِغ المالكى بالجفاء فى أهل السنّة والنّيل بِ الباطل منهم ومن كتبهم، مع إشادته بأهل البدع والأ هواء، وليس بغريب على مَن لم يسْلم منه أصحابُ رسول الله أن يَسْلم منه مَن جاء بعدهم على طريقتهم ، فقد مرّ فى أثناء هذا الرّدِّ نيله من كثير منهم، لا سيما

الطلقاء، وإخراجُه كلّ مَن أسلم وصحب النّبِىّ بعد الحديبية أن يكونوا من أصحابه ، وقد قال الله عزّ وجلّ: {وَالّذِينَ يُؤْذُونَ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثمًا مُبِينًا}.

وقد نقلتُ فى كتابى: ((فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة)) جملةً من النقول عن بعض مَن وصفهم بأنّهم نواصب تشتمل على توقير أهل بيت النّبِىّ ومحبّتهم وموالاتهم، والنقل عن ابن كثير (ص:37) وعن ابن القيم (ص:35)، وأمّا الذهبى فقد قال فى تذكرة الحفاظ (9/1): ((على بن أبى طالب أبو الحسن الهاشمى، قاضى الأئمّة وفارس الإسلام وختَن المصطفى ، كان ممّن سبق إلى الإسلام ولَم يَتَلَعْثَم، وجاهد فى الله حقّ جهاده، ونهض بأعباء العلم والعمل، وشهد له النّبِىّ بالجنّة، وقال: (من كنت مولاه فعلى مولاه)، وقال له: (أنت منّى بمنزلة هارون من موسى، إلا ّ أنّه لا نبِىّ بعدى)، وقال: (لايحبُك إلا ّ مؤمن ولا يُبغضك إلا ّ منافق)، ومناقب هذا الإمام جَمّة أفردتُها فى مجلد، وسَمّيتُه بـ (فتح المطالب فى مناقب على بن أبى طالب رضى الله عنه)، وكان إماماً ع الِماً متحرّياً فى الأخذ؛ بحيث إنّه يستحلف مَن يُحدِّثه بـ الحديث)).

أفَمِثل هذا الكلام يقوله ناصبيٌّ، كما زعم المالكي؟!

وأمّا شيخ الإسلام ابن تيمية الذى له نصيبٌ كبير من حقد المالكى وذمِّه، والذى زعم زوراً أنّه يُبغض عليًّا رضى الله عنه، فله كتاب ((فضل أهل البيت وحقوقهم)) ، وهو مطبوع، ونقلتُ عن هذا الإمام عدّة نقول فى كتابى المشار إليه فى (ص:33 ـ 35)، و(ص:44)، ومن ذلك قوله ـ رحمه الله ـ فى العقيدة الواسطية: ((ويُحبُّون (يعنى أهل السُنّة والجماعة) أهلَ بيت رسول الله ويتولَوْنهم، ويحفظون فيهم وصيّة رسول الله حيث قال يوم غدير خُمّ: (أُذكِّرُكم الله فى أهل بيتِى) ...)) إلى أن قال: ((ويتبرّؤون من طريقة الروافض الذين يُبغضون الصحابةَ ويَسبُّونهم، وطريقةِ النّواصب الذين يُؤذون أهلَ البيت بقول أو عمل)).

وقال فى مجموع الفتاوى (491/28): ((وكذلك أهل بيت رسول الله تجبُ مَحبّتُهم وموالاتُهم ورعايةُ حقّهم)).

وقال فى منهاج السنة (18/6): ((وأمّا علىٌّ رضى الله عنه، فأهل السُنّة يُحبُّونه ويتولّونه، ويشهدون بأنّه من الخلفاء الراشدين والأئمة المهديّين)).

وقول المالكى فى كلامه الأخير عن النواصب: ((و الغريب فى أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التى كان منها من يذم النّبىّ نفسَه!!!))، أقول: تقدّمت الإشارة إلى

مذهب أهل السنّة وبراءتهم من النّصب، ونحن لَم نسكت عمّن ذمّ علماء أهل السنّة على مختلف العصور، وذمّ قبلهم الكثيرين من أصحاب الرسول ، فكيف نسكت عمّن يهجو الرسول أو يذمّه؟!

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ كتاب مفيد اسمه: ((الصارم المسلول على شاتم الرسول)).

***

إنكاره القول بعدالة الصحابة والرد عليه:

وقال فى (ص:61 ـ 63): ((4 ـ قد يقول قائل: كيف تناقش مسألة عدالة الصحابة وهى مسألة إجماع؟! ثمّ مَن نحن حتى نعرف هل الصحابة عدول أم لا؟! ثمّ ماذا تفعل بتعديل الله لهم في كتابه؟

هل لك اعتراض على ذلك؟

أقول: أولاً: هذه أسئلة مُكابر وليست أسئلة باحث عن الحقيقة، وللأسف أنّ هذا النمط من الأسئلة هى المنتشرة اليوم، وهى ممقوتة عند العقلاء الذين يحترمون البحث العلمى، ويمكن الإجابة على مثل هذه الأسئلة المكابرة بأسئلة مثلها، فيقال: كيف تخصّون الصحابة بالعدالة مع أنّ هذا التخصيص لَم يَرِد عليه دليل لا من كتاب ولا من سنة؟! وهذه مسألة إجماع؛ فحكم الصحابة هو حكم غيرهم فى الشهادة، لقوله تعالى: {وليشهد به ذوا عدل منكم} (كذا)، فلو كان

Modifier avec WPS Office

للصحابة خصوصية لكفى شاهد واحد عدل، ولو كان للصحابة خصوصية لاكتفى منهم بشاهد واحد فى الزنا والقذف وغيرها، وهذا خلاف الإجماع؛ فإنّ النصوص القرآنية والحديثية لا تفرق فى الشهادة بين صحابى وتابعى، فلماذا تفرقون أنتم فى الرواية بين الصحابى وغير الصحابى، فلا تبحثون عن عدالة الصحابى وتبحثون عن عدالة التابعي؟!

بأيِّ دليل من شرع أو عقل يُبيح لكم هذا التفريق؟! إذا كنتم تحتجُّون بأنّ الله أثنى على الصحابة فى كتابه، فهذا الثناء العام معارَض بذمٍّ عامٍّ في القرآن أيضاً)).

ثمّ ذكر آيات عديدة فيها الذم العام بزعمه، وذكر بعدها حديثاً واحداً وأشار إليه وإلى كثير من الآيات التى ذكرها، فقال:)) ومن الأحاديث فى الذمِّ العام قول النّبِيّ فى أحاديث الحوض فى ذهاب أفواج من أصحابه إلى النار، فيقول النّبِىُّ : (أصحابى! أصحابى! فيُقال: لا تدرى ما أحدثوا بعدك) الحديث متفق عليه، وفى بعض ألفاظه فى البخارى: (فلا أرى ينجو منكم إلا ّ مثل همل النعم).

فيأتى المعارِض للثناء العام بهذا الذّمِّ العام، ويقول: كيف تجعلون للصحابة ميزة وقد أخبر النّبِىُّ أنّه لا ينجو منهم إلا ّ القليل، وأنّ البقيّة يؤخذون إلى النار؟!

وكيف أنّهم استمتعوا بخلاقهم كما استمتع الذين من

قبلهم بخلاقهم، وقد تحبط أعمالهم كما حبطت أعمال الأمم الماضية، وأنّهم يقولون ما لايفعلون، وأنّ هذا يعقبه مقتٌ كبير عند الله، وأنّهم يتثاقلون كلّما دُعوا إلى الجهاد مع النّبيّ ، وأنّهم يتّكلون على كثرتهم وتعجبهم، وينسون أنّ أمر النّصر والهزيمة بيد الله، وأنّهم يتنازعون ويعصون الرسول، وبعضهم يريد الدنيا، وأنّهم يظنون ب الله الظنون، ويُسِرُّون بالمودّة إلى الكفار، وهذا خلاف ما أُمروا به من الولاء للمؤمنين والبراءة من المشركين، وحَكم على بعضهم بالكذب، وحَكم على آخرين بأنّهم يقولون المنكر والزور، وهدّد بعضَهم بإبطال الأعمال عندما لا يتأدّبون مع رسول الله ويرفعون أصواتهم فوق صوته، وإذا كان هذا التهديد نزل فى حقّ أبى بكر وعمر فكيف بالباقين؟!

وحَكم على بعضِهم بأنّهم لايعقلون، وعلى آخرين بِالفسق، وحذر الله النّبىّ من طاعتهم فى كثيرمن الأمور، فكيف يكون عدلاً مَن تكون طاعته مضرة وإثماً ؟!

وأخبر الله عن إخلاف بعضهم للوعد، فيُعاهد الله ثمّ لا يفى ويتحوّل إلى منافق، وأخبر بأنّ من منهم منافقون (كذا) لا يعلمهم النّبىُّ ، كما أخبر النّبىُّ أنّه لا ينجو من أصحابه يوم القيامة إلاّ القليل (مثل همل النعم)، كما ثبت في صحيح البخاري ـ كتاب الرقاق.

أقول: يستطيع المحتجُّ على إبطال عدالة الصحابة جملة بمثل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة، وحجته لن تكون أضعف من حجّة القائل بتعديل كلّ من رأى النّبيّ من المسلمين!!

فما الحلُّ إذاً؟! هل القرآن متناقض؛ فيُثنِى على أناسٍ ثمّ يجرحهم ويذمُّهم؟ اللّهمّ لا! نعوذ بالله أن نضرب القرآن الكريم بعضه ببعض، لكن نقول: آيات الثناء تنزل على من يستحقها من المهاجرين والأنصار، وآيات الذّمّ بين أمرين: إمّا عتاب لا ذنب فيه إن شاء الله، مثل الأمر بعدم رفع الصوت فوق صوت النّبِىّ ، وإمّا ذمٌّ عام وأريد به الخصوص، يعنى أريد به طائفة منهم، وتُعرف هذه الطائفة إمّا بسبب نزول أو بمعرفة صفتها فى آيات أخرى جاء ذكرهم صريحاً، أو على المتأخرين فى الإسلا م الذين لم يصدر منهم فى عهد النبوة ما يطمئن إلى صحّة إسلامهم من قوة جهاد وقوة إنفاق!!!)).

أقول: إنّ مَن وفقّه الله لاتِّباع السُّنّة والسلامة من البدعة، عندما يرى أو يسمع مثل هذا الكلام المُظلِم فى حقِّ الصحابة رضى الله عنهم يتألَّم قلبُه ويقشعرُّ جِلدُه، ويحمد الله على العافية مِمّا ابتلى به قائله، ويسأل الله الهدايةَ لهذا المُبتَلَى.

ويُجاب عن كلامه بما يلي:

الأول: ما ذكره عن الأسئلة التى تُورَد على من لا

يقول بتعديل الصحابة أتها ((أسئلة مُكابر وليست أسئلة باحث عن الحقيقة، وللأسف أنّ هذا النمط من الأسئلة هى المنتشرة اليوم، وهى ممقوتة عند العقلاء الذين يحترمون البحث العلمى))، أقول: التعويل على البحث العلمى بدون قيود وضوابط هى طريقة المستشرقين الذين لا يلتزمون بدين، وهى طريقة أيضاً مَن أُعجب بهم، وأمّا البحث العلمى فى الإسلام، فيكون فى حدود النصوص الشرعية وعلى وفق فهم السلف لها.

الثانى: مسألة عدالة الصحابة اتفق عليها السلف، قال ابن عبد البر فى التمهيد (47/22): ((ولا فرق بين أن يُسمِّى التابعُ الصاحبَ الذى حدّثه أو لا يُسميه فى وجوب العمل بحديثه؛ لأنّ الصحابةَ كلَّهم عدولٌ مرضيُّون ثقاتٌ أثباتٌ، وهذا أمر مجتمعٌ عليه عند أهل العلم بالحديث)).

وقال القرطبى فى تفسيره (299/16): ((فالصحابة كلُّهم عدولٌ، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخِيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله، هذا مذهب أهل السنّة والذى عليه الجماعة من أئمّة هذه الأمّة، وقد ذهبت شِرذمةٌ لا مبالاة بهم إلى أنّ حالَ الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم!!)).

وقال الحافظ ابن حجر فى الإصابة (17/1):

)) واتفق أهلُ السنّة على أنّ الجميعَ عدولٌ، ولَم يخالف في ذلك إلا ّ شذوذ من المبتدعة)).

وقد أشار السيوطى فى تدريب الراوى (ص:400) إلى هؤلاء الشذوذ من المبتدعة، فقال:)) وقالت المعتزلة: عدول إلا ّ من قاتل عليّاً ((، وبهذا يتبيّن سلفُ المالكي!

وقال أبو عمرو بن الصلاح فى علوم الحديث (ص:264):)) للصحابة بأسرهم خصيصة، وهى أنّه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب والسنّة وإجماع مَن يُعتدُّ به فى الإجماع من الأمّة ... ((إلى أن قال: (ص:265):

)) ثمّ إنّ الأمّةَ مجمعةٌ على تعديل جميع الصحابة، ومَن لابس الفتنَ منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتدُّ بهم فى الإجماع؛ إحساناً للظّنّ بهم، ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر، وكأنّ الله َ سبحانه وتعالى أتاح الإجماعَ على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله ُ أعلم)).

وقال النووى فى شرحه على مسلم (149/15):)) ولهذا اتّفق أهلُ الحقّ ومن يُعتدُّ به فى الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم، رضى الله عنهم أجمعين)).

الثالث: ما جاء من نصوص فى أهل بدر وأهل بيعة الرضوان والمهاجرين والأنصار فهى دالّةٌ على فضل هؤلاء وتعديلهم، وما جاء من نصوص عامّة فى الصحابة فهى تدلُ على فضل جميع الصحابة وتعديلهم، وماجاء من نصوص فى فضل هذه الأمّة فأصحابُ رسول الله داخلون فيها دخولا ً أوّلياً، هذه طريقةُ أهل السنّة و الجماعة، بخلاف غيرهم من أهل الأهواء والبدع، الذين ابتُلوا بعدم سلامة القلوب والألسنة فى حقّ كثيرٍ من الصحابة رضي الله عنهم.

الرابع: ما ذكره من الاعتراض على أهل السنة من تعديلهم للصحابة على العموم والبحث فى عدالة غيرهم ، وقوله: إتهم لو كانوا كذلك لاكتفى بشاهدٍ واحدٍ منهم في الزنا وغيره.

أقول: هذا الذى ذكره مكابرةٌ كما وصفه هو نفسه بذلك، وأهلُ السنة يقولون: إنّ التشريعَ عامٌ للصحابة وغيرهم، لكن الصحابةُ لا يحتاجون إلى تعديل المعَدِّلين، بعد ثناء الله عزّ وجلّ وثناء رسولِه عليهم، بخلاف غيرهم، وليس فى القرآن آيةٌ باللفظ الذى ذكره، وهو قولُه: (وليشهد به ذوا عدل منكم).

الخامس: ما ذكره من إنكار التفريق بين الصحابة وغيرهم فى الرواية، فى قوله: ((لماذا تُفرّقون أنتم فى الرواية بين الصحابىّ وغير الصحابىّ فلا تبحثون عن

عدالة الصحابىّ، تبحثون عن عدالة التابعى؟! بأىّ دليلٍ من شرعٍ أو عقلٍ يبيح لكم هذا التفريق؟!))، يجاب عنه بوجهين:

الأول: أنّ المعَوّل على كلامهم فى هذا التفريق بين الصحابة وغيرهم هم أهل السنة والجماعة المتّبعون لنصوص الكتاب والسنّة، وليس أهل البدع والأهواء، وقال الخطيب البغدادى فى الكفاية (ص: 46): ((كلُّ حديثٍ اتّصل إسنادُه بين من رواه وبين النّبِىّ لم يلزم العمل به إلا ّ بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظرُ فى أحوالهم سوى الصحابى الذى رفعه إلى رسول الله ؛ لأ نّ عدالةَ الصحابة ثابتةٌ معلومةٌ بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم فى نص القرآن)) ثمّ ذكر الآيات والأحاديث في ذلك.

ونقل الخطيب فى (ص: 415) عن أبى بكر الأثرم ق ال: قلتُ لأبى
عبد الله يعنى أحمد بن حنبل: ((إذا قال رجلٌ من التابعين: حدّثنى رجلٌ من أصحاب النّبِىّ ، فالحديثُ صحيحٌ؟ قال: نعم!)).

ونقل أيضاً عن الحسين بن إدريس قال:)) وسألتُه يعنى محمد بن عبد الله بن عمار: إذا كان الحديثُ عن رجلٍ من أصحاب النّبِىّ أيكون ذلك حجّة؟ قال: نعم! وإن لم يسمِّه؛ فإنّ جميعَ أصحاب النّبِيّ كلُهم حجّة)).

الثاني: أنّ دواوينَ السنّة صحاحها وجوامعها وسننها ومسانيدها ومعاجمها وغير ذلك مشتملةٌ على الرواية عن الصحابة على الإبهام، وما ثبت بالإسناد إليهم فهو حجّةٌ عند أهل السنّة، ولا تؤثّر جهالتُهم؛ لأنّ المجهول منهم في حكم المعلوم.

وما كان فى كتب أصحاب الكتب الستة من ذلك أورده المزى فى تحفة الأشراف (123/11 ـ 240)، وقال فى أوّله: »فصل: ومن مسند جماعةٍ من الصحابة روى عنهم فلم يُسمّوْا، رتّبنا أحاديثهم على ترتيب أسماء الرواة عنهم«، وفيهم مَن روايتُه فى صحيح البخارى وصحيح مسلم، وكذا ذكر المزّى المبهمات من الصحابيات مرتِّباً أحاديثهنّ على ترتيب أسماء الرواة عنهنّ في (111/13 ـ 129).

السادس: ما أورده من آياتٍ فيها ذمٌّ عامٌّ للصحابة بزعمه، منها آياتٌ فى المنافقين، كآية {كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً ...}الآية، كما فى تفسير الشوكانى، وكآية {وَمِنْهُم مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ ...} الآية، كما فى تفسير ابن كثير.

السابع: قوله (ص:63): » ومن الأحاديث فى الذمّ العامّ: قول النّبيّ فى أحاديث الحوض فى ذهاب أفواجٍ من أصحابه إلى النّار، فيقول النّبيُّ : (أصحابى!

أصحابى! فيقال: لا تدرى ما أحدثوا بعدك)، الحديث متفق عليه، وفى بعض ألفاظه فى البخارى: (فلا أرى ينجو منكم إلا ّ مثل همل النعم).

فيأتى المعارِض للثناء العام بهذا الذمّ العامّ، ويقول: كيف تجعلون للصحابة ميزةً وقد أخبر النّبِىُّ أنّه لا ينجو منهم إلا ّ القليلُ، وأنّ البقيّةَ يؤخذون إلى النّار ؟!)).

وقال عن هذا الحديث أيضاً (ص:64):)) كما أخبر النّبِىُّ أنّه لا ينجو من أصحابه يوم القيامة إلا ّ القليلُ (مثل همل النعم)، كما ثبت فى صحيح البخارى ـ كتاب الرقاق .((

ويُجابُ عنه بأنّ لفظَ الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب الرقاق (6587) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النّبِىّ قال: ((بينا أنا نائمٌ فإذا زمرةٌ، حتى إذا عرفتُهم خرج رجلٌ من بينى وبينهم، فقال: هلمّ، فقلتُ: أين؟ قال: إلى النار والله! قلت: وماشأنُهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثمّ إذا زمرةٌ، حتى إذا عرفتُهم خرج رجلٌ من بينى وبينهم، فقال: هلمّ، قلتُ: أين؟ قال: إلى النار والله! قلت: ماشأنُهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أُراه يخلُصُ منهم إلا ّ مثل همل النعم)).

قال الحافظ فى شرحه: » قوله: (بينا أنا نائمٌ) كذا بـ النون للأكثر، وللكشميهنى (قائم) بالقاف، وهو أوجه، و المراد به قيامُه على الحوض يوم القيامة، وتوجه الأولى بأنّه رأى فى المنام فى الدنيا ما سيقع له فى الآخرة «، وقال أيضاً: » قوله: (فلا أُراه يخْلُصُ منهم إلا ّ مثل همل النعم) يعنى من هؤلاء الذين دَنَوْا من الحوض وكادوا يَرِدونه فصُدُّوا عنه »، وقال أيضاً:
« والمعنى أنّه لا يرِدُه منهم إلا ّ القليل؛ لأنّ الهمل فى ا لإبل قليلٌ بالنسبة
لغيره ».

واللفظُ الذى ورد فى الحديث: » فلا أُراه يخْلُصُ منهم إلا ّ مثل همل النعم « أى من الزمرتين المذكورتين فى الحديث، وهو لا يدلّ على أنّ الذين عُرضوا عليه هاتان الزمرتان فقط، والمالكى أورد لفظ الحديث على لفظ خاطئ لَم يرد فى الحديث، وبناءً عليه حكم على الصحابة حكماً عاماً خاطئاً، فقال فيه: » وفى بعض ألفاظه فى البخارى: (فلا أرى ينجو منكم إ لا ّ مثل همل النعم)، فجاء بلفظ « منكم » على الخطاب بدل « منهم »، وبناءً عليه قال: «كيف تجعلون للصحابة ميزة وقد أخبر النّبىُّ أنّه لا ينجو منهم إلا ّ القليل، وأمّا البقية يُؤخذون إلى النار »، وقال: « كما أخبر النّبىُّ أنّه لا ينجو من أصحابه يوم القيامة إلا ّ

القليل (مثل همل النعم)، كما ثبت فى صحيح البخارى ـ كتاب الرقاق!!))، وهذا كذب على الرسول ؛ فإنّه لَم يُخبر أنّ أصحابَه لَم يَنْجُ منهم إلا ّ القليل، ولعل هذا الذي وقع من المالكي حصل خطأً لا عمداً.

وأمّا ما جاء فى بعض الأحاديث مِن أنّه يُذاد عن حوضه أُناسٌ من أصحابه، وأنّه يقول ((أصحابى!)) وفى بعض الألفاظ ((أُصيْحابى!))، فيُقال: ((إنّك لا تدرى ما أحدثوا بعدك))، فهو محمولٌ على القلّة التى ارتدّت منهم بعد وفاة النّبِىّ ، وقُتِلوا فى ردّتِهم على أيدى الجيوش المظفرة التى بعثها أبو بكر الصديق رضى الله عنه.

وبعضُ أهل الأهواء والبدع يَحملون هذه الأحاديث على ارتداد الصحابة بعد وفاة النّبِىّ إلا ّ نفراً يسيراً منهم، وكلام المالكى الذى قال فيه: إنّه لا ينجو منهم إلا ّ القليل وأنّ البقيّةَ يُؤخذون إلى النار شبيهٌ بكلامهم، والحقيقة أنّ هذه الفرقة الضالّة الحاقدة على الصحابة وهم الرافضة هى الجديرة بالذّوْد عن الحوض؛ لعدم وجود سِيمَا التحجيلِ فيها التى جاءت فى الحديث فى الصحيحين، وهو عند البخارى (136) من حديث أبى هريرة مرفوعاً: ((إنّ أمّتِى يُدعَون يوم القيامة غُرًّا مُحَجّلين

من آثار الوضوء))، ولقوله فى حديث أبى هريرة:

((ويلٌ للأعقاب من النار)) أخرجه البخارى (165) ومسلم (242)، ولم أجد فى الصحيحين التعبير بذهاب أفواج من أصحاب رسول الله إلى النار، كما زعم المالكى، وقد تقدّم للمالكى أنّه أخرج كلّ مَن أسلم وصحب النّبِىّ بعد الحُديبية إلى حين وفاته ، أخرجهم من أن يكونوا صحابة، وأنّ الصحابةَ عنده وعند قدوته الحكمى هم المهاجرون والأنصار قبل الحديبية فقط، فعلى قوله هنا أنّه لَم يَنْجُ من الصحابة إ لا ّ القليل مثل همل النعم، وأنّ البقية يؤمر بهم إلى النار، لا ينجو من المهاجرين والأنصار إلا ّ القليل مثل همل النعم!

الثامن: أنّ قولَ أهل السنّة والجماعة بعدالة الصحابة لا يعنِى عصمتهم؛ لأنّ العصمةَ عندهم لا تكون إلا ّ للرّسُل والأنبياء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى العقيدة الواسطية (ص:28): ((وهم مع ذلك (يعنِى أهل السنة والجماعة) لا يعتقدون أنّ كلّ واحدٍ من الصحابة معصومٌ عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب فى الجملة، ولهم من السّوابِق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنّهم يُغفر لهم من السيّئات ما لا يُغفر لِمَن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله أنّهم خير القرون، وأنّ المُدّ من أحدِهم إذا تصدّق به كان أفضلَ من جبل أُحُد ذهباً مِمّن بعدهم، ثمّ

إذا كان قد صدر عن أحدٍ منهم ذنبٌ فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد الذى هم أحقّ الناس بشفاعته، أو ابتلى ببلاء فى الدنيا كفّر به عنه، فإذا كان هذا فى الذنوب المُحققة فكيف الأمور التى كانوا فيها مُجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، و الخطأ مغفور.

ثمّ القدر الذى يُنكر من فِعل بعضِهم قليل نزر مغمور فى جنب فضائل القوم ومحاسنِهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد فى سبيله والهجرة والنُّصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر فى سيرة القوم بعلمٍ وبصيرةٍ وما منّ الله عليهم من الفضائل علِمَ يقيناً أنّهم خيرُ الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنّهم الصّفوةُ من قرون هذه الأمّة التى هى خير الأمم وأكرمها على الله)).

التاسع: إنّ قولَ أهل السنّة بتعديل الصحابة، كما أنّه مستندٌ إلى نصوص من الكتاب والسُّنّة، فهو مَبنِيٌّ على حُسن الظنّ بهم، ومن أحسن الظنّ بهم فهو مأجور، و القول بخلاف ذلك مَبنِيٌّ على إساءة الظنّ بهم، ومَن أساء الظنّ بهم فهو آثمٌ، قال بَكر بن عبد الله المُزنى، كما فى ترجمته فى تهذيب التهذيب لابن حجر: ((إيّاك من الكلام ما إن أصبتَ فيه لم تُؤجَر، وإن أخطأت فيه أثمتَ

، وهو سوء الظنّ بأخيك)).

وإذا كان هذا فى آحاد الناس، فإنّه فى حقّ أصحاب رسول الله أشدُّ وأعظم.

وفى ختام هذا الردِّ على المالكى، أقول: إنّ جُلّ كلامه المردود عليه من كتابه فى الصحابة، وأمّا كتابُه)) قراءةٌ فى كتب العقائد ((المشتمل على تخبُّط وتخليط فى العقيدة، فلم أنقل عنه فى هذه الرسالة للردِّ عليه إلاّ فى موضعين فى تشكيكه فى أحقِيّة أبى بكر بالخلافة، وفى إشادته بأهل البدع ونيله من علماء أهل السنة وكتبهم على مختلف العصور.

***

آثارٌ في توقير الصحابة وبيان خطرِ النّيل من أحدٍ منهم:

وبعد أن أوردتُ كارهاً مضطراً كلماتٍ للمالكى فى الصحابة الأخيار مظلمةً مُحزنةً موحشةً، فإنِّى أورد كلماتٍ فيهم لبعض أهل العلم مشرقةً مضيئةً، سارّةً مؤنسةً، وجلُّها مثبتٌ فى كتابى ((من أقوال المنصفين

Modifier avec WPS Office

في الصحابي الخليفة معاوية رضي الله عنه)).

الإمام مالك بن أنس (179هـ) رحمه الله:

قال البغوى فى شرح السنة (229/1): ((قال مالك: مَن يبغض أحداً من أصحاب رسول الله وكان فى قلبه عليه غِلٌ فليس له حقٌ فى فَىءِ المسلمين، ثم قرأ قولَه سبحانه وتعالى:{مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى} إلى قوله: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ} الآية، وذُكر بين يديه رجلٌ ينتقص أصحابَ رسول الله فقرأ مالكٌ هذه الآية {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ} إلى قوله: {لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ}، ثم قال: مَن أصبح من الناس فى قلبه غِلٌ على أحدٍ من أصحاب النّبِيِّ فقد أصابته هذه الآية)).

الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) رحمه الله:

قال فى كتابه السنة: ((ومن السنّة ذكرُ محاسن أصحاب رسول الله

كلِّهم أجمعين، والكفّ عن الذى جرى بينهم، فمَن سبّ أصحابَ رسول الله أو واحداً منهم فهو مبتدعٌ رافضىٌ، حبُّهم سنّةٌ والدعاءُ لهم قربةٌ والاقتداءُ بهم وسيلةٌ والأخذُ بآثارهم فضيلةٌ)).

وقال: ((لا يجوز لأحدٍ أن يذكر شيئاً من مساوئهم ولا

Modifier avec WPS Office

يطعن على أحدٍ منهم فمَن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبُه وعقوبتُه ليس له أن يعفوَ عنه بل يعاقبُه ثمّ يستتيبُه فإن تاب قبِلَ منه وإن لَم يتب أعاد عليه العقوبة وخلّده في الحبس حتى يتوب ويراجع .((

الإمام أبو زرعة الرازي (264هـ) رحمه الله:

روى الخطيبُ البغدادى فى كتابه الكفاية (ص:49) بإسناده إليه قال:)) إذا رأيت الرجلَ ينتقصُ أحداً من أصحاب رسول الله فاعلم أنّه زنديقٌ؛ وذلك أنّ رسول الله عندنا حقٌ والقرآن حقٌ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله وإنّما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بهم أولى وهم زنادقةٌ)).

الإمام أبو جعفر الطحاوي (322هـ) رحمه الله:

قال فى عقيدة أهل السنة والجماعة:)) ونحبُ أصحابَ رسول الله ولا نفرط فى حبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبرّأ من أحدٍ منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخيرٍ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ)).

الإمام ابن الإمام عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (327هـ) رحمه الله:

قال فى كتابه الجرح والتعديل (87/1):)) فأمّا

أصحابُ رسول الله فهم الذين شهدوا الوحىَ والتنزيلَ ، وعرفوا التفسيرَ والتأويلَ، وهم الذين اختارهم الله ُ عزّ وجلّ لصحبة نبيّه ونصرتِه وإقامةِ دينه وإظهارِ حقّه، فرضيهم له صحابةً، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوةً، فحفظوا عنه ما بلغهم عن الله عزّ وجلّ، وما سنّ وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدّب، ووعَوْه وأتقنوه، ففقهوا فى الدين، وعلموا أمرَ الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله ومشاهدتهم منه تفسيرَ الكتاب وتأويله، وتلقّفهم منه واستنباطهم عنه، فشرّفهم الله ُ عزّ وجلّ بما مَنّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إيّاهم موضع القدوة))، إلى أن قال: ((فكانوا عدولَ الأ مّة وأئمّةَ الهدى وحججَ الدِّين ونقلةَ الكتاب والسنة.

وندب الله عزّ وجلّ إلى التمسُّك بهديهم والجرى على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم، فقال: **{وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ المُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى}** الآية.

ووجدنا النّبىّ قد حضّ على التبليغ عنه فى أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطبُ أصحابَه فيها، منها أن دعا لهم فقال: (نضّر الله ُ امرءاً سمع مقالتى فحفظها ووعاها حتّى يبلِّغها غيرَه)، وقال فى خطبته: (فليبلِّغِ الشّاهدُ منكم الغائبَ)، وقال: (بلِّغوا عنّى ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج).

Modifier avec WPS Office

ثمّ تفرّقت الصحابةُ رضى الله عنهم فى النّواحى والأمصار والثغور، وفى فتوح البلدان والمغازى والإمارة و القضاء والأحكام، فبثّ كلٌ واحدٍ منهم فى ناحيته وبالبلد الذى هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ، وحكموا بحكم الله عزّ وجلّ وأمضوا الأمور على ما سنّ رسول الله ، وأفتوا فيما سُئلوا عنه مِمّا حضرهم من جواب رسول الله عن نظائرها من المسائل، وجرّدوا أنفسهم مع تقدمة حسن النيّة والقربة إلى الله تقدّس اسمُه، لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام، حتّى قبضهم الله ُ عزّ وجلّ رضوانُ الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين)).

الإمام ابن ابن أبى زيد القيروانى (386هـ) رحمه الله:

قال فى مقدّمة رسالته:)) وأنّ خيرَ القرون القرنُ الذين رأوا رسولَ الله وآمنوا به، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاءُ الراشدون المهديّون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان،ثم على رضى الله عنهم أجمعين، وأن لا يُذكر أحدٌ من صحابة الرسول إلا ّ بأحسن ذكرٍ، والإمساك عمّا شجر بينهم، وأنهم أحقُّ الناس أن يُلتمس لهم أحسن المخارج، ويُظنّ بهم أحسنَ المذاهب)).

الإمام أبوعثمان الصابوني (449هـ) رحمه الله:

قال فى كتابه عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ((ويَرون الكفّ عمّا شجر بين أصحاب رسول الله وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمّن عيباً لهم أو نقصاً فيهم ويرون الترّحُّم على جميعهم والموالاة لكافّتهم)).

الإمام أبو المظفّر السمعاني (489هـ) رحمه الله:

نقل الحافظ فى الفتح (365/4) عنه أنّه قال: ((التعرُّضُ إلى جانب الصحابة علامةٌ على خذلان فاعله، بل هو بدعةٌ وضلالةٌ)).

شيخ الإسلام ابن تيمية (728هـ) رحمه الله:

قال فى كتابه العقيدة الواسطية: ((ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله كما وصفهم الله فى قوله: {وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}، وطاعة للنبىّ فى قوله: (لا تسبوا أصحابى، فوالذى نفسى بيده لو أنّ أحدَكم أنفق مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه) إلى أن قال: ويتبرّءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبّونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهلَ البيت بقول أوعملٍ، ويُمسكون عمّا جرى بين الصحابة، ويقولون إنّ هذه الآثار المرويّة فى

مساوئهم منها ما هو كذبٌ ومنها ما قد زِيد فيه ونُقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيحُ منه هم فيه معذورون إمّا مجتهدون مصيبون وإمّا مجتهدون مخطئون)).

وقد مرّ ذِكرُ بقيّة كلامه في عدالة الصحابة قريباً.

الحافظ ابن كثير (774هـ) رحمه الله:

قال فى تفسير قول الله عزّ وجلّ: {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ} الآية قال: ((فقد أخبر الله العظيم أنّه قد رضى عن السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان، فيا ويلَ مَن أبغضَهم أو سبّهم أو أبغضَ أو سبّ بعضَهم ولا سيَما سيّدُ الصحابة بعد الرّسول وخيرُهم وأفضلُهم أعنى الصِّدّيقَ الأكبرَ والخليفةَ الأعظم أبا بكر بن أبى قحافة رضى الله عنه، فإنّ الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضلَ الصحابة، ويبغضونهم ويسبُّونهم عياذاً بالله من ذلك، وهذا يدلُّ على أنّ عقولَهم معكوسةٌ وقلوبَهم منكوسةٌ، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون مَن رضى الله عنهم، وأمّا أهلُ السنة فإنّهم يترَضّوْن عمّن رضى الله عنه ويسبون من سبّه الله ورسولُه ويوالون من يوالى الله ويعادون من يعادى الله، وهم متّبعون لا مبتدعون ويقتدون ولا

يبتدون، ولهذا هم حزبُ اللّه المفلحون وعبادُه المؤمنون)).

الشيخ ابن أبي العزّ الحنفي (792هـ) رحمه اللّه:

قال فى شرح الطحاوية (ص:469): ((فمن أضلُّ مِمّن يكون فى قلبه غلّ على خيار المؤمنين وسادات أولياء اللّه تعالى بعد النبيّين، بل قد فضَلهم اليهودُ و النصارى بخصلة، قيل لليهود مَن خيرُ أهل ملّتكم؟ قالوا: أصحابُ موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملّتكم؟ فقالوا: أصحابُ عيسى، وقيل للرافضة:من شرُّ أهل ملّتكم ؟ فقالوا: أصحابُ محمد، ولم يستثنوا منهم إلا ّ القليل، وفيمن سبّوهم من هو خير مِمّن استثنوهم بأضعافٍ مضاعفةٍ)).

وهذا المعنى جاء فى شعر أحد علمائهم بين القرن الثانى عشر والثالث عشر الهجرى، وهو كاظم الأزرى، فقال:

أهم خير أمة أخرجت للنا س هيهات ذاك بل أشقاها!!!

وقفتُ عليه فى نقد الأستاذ محمود الملاح لقصيدته ا لأزرية المطبوع بعنوان: ((الرزيّة فى القصيدة الأزرية)) (ص:51).

وما جاء فى هذا البيت غايةٌ فى الجفاء والخبث،

Modifier avec WPS Office

ومثله فى الغلوّ فى أمير المؤمنين على رضى اللّه عنه و الجفاء في الصحابة قوله (ص:45):

أنَبِىٌ بلا وَصِىٍّ؟!! تعالى الل ـه عمّا يقوله سفهاها!!!

ومن غلوّه فى على رضى اللّه عنه قوله كما فى (ص:34):

وهو الآيةُ المحيطة فى الكو ن ففى عين كل شيء تراها!!!

وقوله كما في (ص:36):

ورأت قسوراً لو اعترضته ال إنسُ والجنُّ فى وغى أفناها!!!

والبيتان الأخيران يصدق عليهما الوصف المشهور: يُضحك النمل في قراها، والنحل في خلاياها!

الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) رحمه اللّه:

قال فى كتابه فتح البارى (34/13): « واتّفق أهلُ السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من حروبٍ ولو عُرف المحقُّ منهم؛ لأ تهم لم يقاتلوا فى تلك الحروب إلا عن اجتهادٍ وقد عفا اللّه تعالى عن المخطئ فى الاجتهاد بل ثبت أته يؤجر أجراً واحداً وأنّ المصيبَ يؤجر أجرين ».

الشيخ يحيى بن أبى بكر العامرى (893هـ) رحمه

الله:

قال فى كتابه الرياض المستطابة فى من له روايةٌ فى الصحيحين من الصحابة (ص:311): «وينبغى لكلِّ صيِّنٍ متديِّنٍ مسامحة الصحابة فيما صدر بينهم من التشاجر والاعتذار عن مخطئهم وطلب المخارج الحسنة لهم وتسلِيم صحة إجماع ما أجمعوا عليه على ما علموه، فهم أعلم بالحال، والحاضرُ يرى ما لا يرى الغائبُ، وطريقةُ العارفين الاعتذارُ عن المعائب، وطريقةُ المنافقين تتبُّعُ المثالب، وإذا كان اللا َزمُ من طريقة الدين سترُ عورات المسلمين فكيف الظنُّ بصحابة خاتم النبيّين مع اعتبار قوله : (لا تسبُّوا أحداً من أصحابى)، وقوله: (من حُسْن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) هذه طريقةُ صلحاء السلف وما سواها مهاوٍ وتلف.»

***

آياتٌ وأحاديث في حفظ اللسان من الكلام إلا َ في خير:

وقد رأيتُ من المناسب أن أورد هنا آياتٍ من كتاب الله وأحاديثَ من سُنّة رسول الله فى أهميّة حفظ

Modifier avec WPS Office

اللسان من الكلام إلا ّ فى الخير؛ وذلك نصيحة لنفسى وللمالكى ولِمَن شاء اللّه أن يطّلع على هذه الرسالة، وأسأل اللّه َ للجميع التوفيقَ لِمَا تُحمد عاقبتُه فى الدنيا والآخرة.

قال اللّه ُ عزّ وجلّ:{يَا أيُّهَا الّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كثِيرًا مِنَ الظّنّ إنّ بَعْضَ الظّنّ إثمٌ وَلا َ تجَسّسُوا وَلا َ يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أيُحِبُ أحَدُكُمْ أن يَأكُلَ لحْمَ أخِيهِ مَيْتًا فَكرِهْتُمُوهُ وَاتقُوا اللّه َ إنّ اللّه َ توّابٌ رَحِيمٌ} وقال تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإ ِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أقْرَبُ إلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ إذْ يَتَلَقى المُتَلَقّيَانِ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ مَا يَلفِظُ مِن قَوْلٍ إلا ّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ}، وقال تعالى: {وَالّذِينَ يُؤْذُونَ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإثمًا مُبِينًا}، وفى صحيح مسلم (2589) عن أبى هريرة أنّ رسول اللّه قال: ((أتدرون ما الغيبةُ؟ قالوا: اللّه ُ ورسوله أعلم، قال: ذكرُك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان فى أخى ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهتّه)).

وقال اللّه ُ عزّ وجلّ: {وَلا َ تقْفُ مَا لَيْسَ لكَ بِهِ عِلْمٌ إنّ السّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْئُولا ً}.

روى البخارى فى صحيحه (10) عن عبد الله بن عمرو عن النّبِىّ قال: ((المسلمُ مَن سلم المسلمون من لسانه ويده))، ورواه مسلم فى صحيحه (64) أنّ رجلا ً سأل رسولَ الله : أىُّ المسلمين خيرٌ؟ قال:
((مَن سلم المسلمون من لسانه ويده)).

وروى مسلمٌ أيضاً من حديث جابر (65) بلفظ حديث عبد الله بن عمرو عند البخاري.

أقول: ولا شكّ أنّ أولى المسلمين بالسلامة من اللسان ومن الكتابة باليد أصحابُ رسول الله ، قال الحافظ فى شرح الحديث: ((والحديث عامٌ بالنسبة إلى اللسان دون اليد؛ لأنّ اللسانَ يمكنه القول فى الماضين و الموجودين والحادثين بعد، بخلاف اليد، نعم! يمكن أن تشارك اللسان فى ذلك بالكتابة، وإنّ أثرها فى ذلك لعظيم)).

وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

كتبتُ وقد أيقنتُ يوم كتاب ـتِى بأنّ ى ـدى تفنَى ويبقى كتابُها

فإن عملَت خيراً ستُجزى بمثله وإن عملت شرًا عليّ حسابُها

وروى البخارى فى صحيحه (6474) عن سهل بن سعد رضى الله عنه عن رسول الله قال: ((مَن يضمن

لى ما بين لحْيَيْه وما بين رجليه أضمن له الجنّة))، المراد بِما بين اللّحْيَيْن والرِّجْلَين اللسانُ والفرْجُ.

وروى البخارى فى صحيحه (6475) ومسلم فى صحيحه (74) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله : ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)) الحديث.

قال الإمام أبو حاتم بن حبان البستى فى كتابه روضةُ العقلاء ونزهة الفضلاء (ص:45): ((الواجبُ علىالعاقل أن يلزم الصمتَ إلى أن يلزمه التكلّمُ، فما أكثرَ مَن ندم إذا نطق، وأقلّ من يندم إذا سكت، وأطول الناس شقاءً وأعظمهم بلاءً من ابتُلى بلسانٍ مطلقٍ، وفؤادٍ مطبقٍ)).

وقال أيضاً (ص:47):)) الواجبُ على العاقل أن يُنصف أذنيه من فيه، ويعلم أنّه إنّما جُعلت له أذنان وفم واحدٌ ليسمع أكثر مِمّا يقول؛ لأنّه إذا قال ربّما ندم، وإن لَم يقل لَم يندم، وهو على ردِّ ما لَم يقل أقدر منه على ردِّ ما قال، والكلمةُ إذا تكلّم بها ملكتْه، وإن لَم يتكلّم بها ملكها .((

وقال أيضاً فى (ص:49):)) لسانُ العاقل يكون وراء قلبه، فإذا أراد القولَ رجع إلى القلب، فإن كان له قال، وإ لا ّ فلا، والجاهلُ قلبُه فى طرف لسانه، ما أتى على لسانه تكلّم به، وما عقل دينَه من لَم يحفظ لسانه .((

وروى البخارى فى صحيحه (6477) ومسلم فى صحيحه (2988)، واللفظُ لمسلم عن أبى هريرة أنّ رسول الله قال: ((إنّ العبدَ ليتكلّم بالكلمة ما يتبيّن ما فيها، يهوي بها في النار أبعدَ ما بين المشرق والمغرب)).

وفى آخر حديث وصيّة النّبىّ لمعاذ أخرجه الترمذى (2616) وقال: ((حديثٌ حسنٌ صحيحٌ))، قال : ((وهل يَكُبُّ الناسَ فى النار على وجوههم أو على مناخِرِهم إلا حصائدُ ألسنتهم))، قاله جواباً لقول معاذ رضى الله عنه: ((يا نبىّ الله! وإنّا لمؤاخذون بِمَا نتكلّم به؟)).

قال الحافظ ابن رجب فى شرحه من كتابه جامع العلوم والحكم (147/1): ((والمرادُ بحصائد الألسنة: جزاءُ الكلام المحرّم وعقوباته؛ فإنّ الإنسانَ يزرع بقوله وعمله الحسنات والسيّئات، ثم يحصد يوم القيامة ما زرع، فمَن زرع خيراً مِن قولٍ أو عملٍ حَصَد الكرامة، ومن زرع شراً من قولٍ أو عملٍ حصد غداً الندامة .((

وروى مسلم فى صحيحه (2581) عن أبى هريرة أنّ رسول الله قال: ((أتدرون مَن المُفلِس؟ قالوا: المُفلِسُ فينا مَن لا دِرهم له ولا متاع، فقال: إنّ المفلسَ من أمتى يأتى يوم القيامة بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ، ويأتى قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مالَ هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن

فنيَتْ حسناتُه قَبْل أن يُقضى ما عليه أُخذ من خطاياهم فطُرحت عليه، ثمّ طُرح في النار)).

وروى مسلم فى صحيحه (2564) عن أبى هريرة رضى الله عنه حديثاً طويلا ً جاء فى آخره: ((بحسب امرئٍ من الشرّ أن يحقر أخاه المسلم، كلّ المسلم على المسلم حرامٌ، دمُه ومالُه وعرضُه)).

وروى البخارى فى صحيحه (1739) ومسلم فى صحيحه واللفظُ للبخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما ((أنّ رسول الله خطب الناسَ يوم النحر، فقال: يا أيُّها الناس! أىٌ يومٍ هذا؟ قالوا: يومٌ حرامٌ، قال: أىٌ بلدٍ هذا؟ قالوا: بلدٌ حرامٌ، قال: فأىٌ شهرٍ هذا؟ قالوا: شهرٌ حرامٌ، قال: فإنّ دماءَكم وأموالكم وأعراضَكم عليكم حرامٌ، كحرمة يومِكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا، فأعادها مراراً، ثم رفع رأسَه فقال: اللّهمّ هل بلّغتُ؟ اللّهمّ هل بلّغتُ؟ قال ابنُ عباس رضى الله عنهما: فوالّذى نفسى بيده! إنّها لوصيّتُه إلى أمّته، فليبلِّغ الشاهدُ الغائبَ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضُكم رقابَ بعض)).

وروى مسلم فى صحيحه (2674) عن أبى هريرة رضى الله عنه أنّ رسول الله قال: ((مَن دعا إلى هُدى كان له مِن الأجر مثل أجور مَن تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومَن دعا إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً)).

قال الحافظ المنذرى فى الترغيب والترهيب (65/1) تعليقاً على حديث « إذا مات ابنُ آدم انقطع عمله إلا ـ من إحدى ثلاث ... » الحديث، قال: « وناسخ العلم النافع له أجره وأجر من قرأه أو نَسَخَه أو عمل به من بعده ما بقى خطُّه والعملُ به؛ لهذا الحديث وأمثاله، وناسخ غير النافع مِمّا يوجب الإثمَ، عليه وزره ووزر مَن قَرَأه أو نَسَخَه أو عمل به من بعده ما بقى خطُّه والعملُ به؛ لِمَا تقدم من الأحاديث (مَن سنّ سُنّةً حسنة أو سيِّئة)، والله أعلم ».

وروى البخارى فى صحيحه (6502) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله : « إنّ الله ـ قال: مَن عادَى لِى وَلِياً فقدآذنتُه بالحرب » الحديث.

وإذا كان هذا فى وَلِىٍّ واحدٍ من آحاد الأولياء، فكيف بالكثيرين من أصحاب رسول الله الذين هم ساداتُ الأولياء رضي الله عنهم وأرضاهم.

***

وإلى هنا انتهت هذه الرسالة التى هى من أحبِّ كُتُبِى إلى نفسى، وأرجاها لى عند ربِّى؛ لِمَا تضَمّنته من الدِّفاع عن الصحابة الأخيار والذّبِّ عنهم، والحمد لله الذى مَنّ علىّ بِحُبِّهم، وبغض مَن يُبْغضهم، وبغير الخير يَذكرُهم، ورضى الله عن أنس بن مالك خادم رسول الله الذى أظهر فرحَ الصحابة الشديد لحديث « المرء مع

من أحبّ)) فقال بعد روايته للحديث كما فى صحيح البخارى (3688): ((فما فرحنا بشىء فرحنا بقول النّبِىّ : أنت مع من أحببتَ، قال أنس: فأنا أُحبُّ النّبِىّ وأبا بكر وعُمر، وأرجو أن أكون معهم بِحُبِّى إيّاهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم))، والحديث متواترٌ، ذكر ذلك الحافظ ابن كثير فى تفسيره سورة الشورى، عند قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ}.

أقول: وأنا أُحبُّ رسولَ الله وأبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا والحَسَن والحُسين وأمّهما فاطمة وأمّهات المؤمنين وأنس بنَ مالك قائل هذا الكلام وسائرَ الصحابة رضى الله عنهم، وأرجو أن أكون معهم بِحُبِّى إيّاهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم.

اللّهمّ إنّك تعلمُ ما فى قلبِى من الحبِّ للصحابةِ الأخيار والقرابة الأطهار، وتعلم سلامةَ لسانى وقلبى مِمّا لا يليق بهم، وتعلم أنّ ما كتبتُه انتصارٌ لصحابةِ نبيِّك ورضى الله عنهم وأرضاهم، اللّهمّ إنّى أسألك بهذا الحبِّ والسلامة والانتصار أن تُثبِّتَنِى بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة، وأن تُحسِنَ عاقبَتِى فى الأمور كلِّها، وتُجيرَنِى من خِزى الدنيا وعذاب الآخرة، وأن تدخلَنِى الجنّة، وتُعيذَنِى من النار، ربِّ أوزِعنِى أن أشكر نعمتَك التى أنعمتَ علىّ وعلى والِدىّ وأن أعمل صالِحاً ترضاه، وأدخلنِى برحمتِك فى عبادك الصّالحين، ربِّ أوزِعنِى أن

أشكر نعمتَك التى أنعمتَ علىّ وعلى والدَىّ وأن أعمل صالِحاً ترضاه، وأصلِح لى فى ذُريّتِى إنّى تُبتُ إليك وإنّى من المسلمين، اللهمّ اغفر لى ولآبائى وأمّهاتِى وأهلِى وأبنائى وبناتِى وإخوانِى وأخواتِى وأعمامى وعمّاتى وأخوالِى وخالاتى وأصهارى وسائر أقربائى وشيوخى وأصدقائى وزملائى وتلاميذى وسائر المسلمين و المسلمات الأحياء منهم والأموات، إنّك سميعٌ مجيبُ الدّعوات، ربّنا آتنا من لدنك رحمةً وهىّء لنا من أمرنا رشداً، ربّنا لا تُزِغ قلوبَنا بعد إذ هديتَنا وهَب لنا من لدنك رحمة إنّك أنت الوهّاب، ربّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غِلاً للذين آمنوا ربّنا إنّك رؤوف رحيم، سبحان ربِّك ربِّ العزّة عمّا يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله ربِّ العالمين.

وكان الفراغ من تأليف هذه الرسالة صباح يوم الجمعة

27 شوال 1422هـ.

وصلى اللّه وسلم وبارك على عبده ورسوله نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تبعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

Modifier avec WPS Office

•1 ....
5

•2 ....زعمه
قَصْر الهجرة على المهاجرين قبل الحُديبية، وقَصْر الصُحبة

Modifier avec WPS Office

على المهاجرين
والأنصار قبل الحُديبية، والرد عليه........ 8
•3 استد
لاله بآية {لَقدْ تابَ اللّه عَلَى النّبِيّ وَالمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ} والرد
عليه........ 34
•4 استد
لاله بآية: {وَالسّابِقُونَ الأَوّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ} ، والرد
عليه........ 37
•5 استد
لاله بآيات سورة الحشر والرد عليه........ 41
•6 استد
لاله بآية سورة الحديد والرد عليه........ 47
•7 استد
لاله بآية سورة الأنفال والرد عليه........ 49
•8 استد
لاله بآية سورة الفتح والرد عليه........ 52
•9 استد
لاله بحديث:)) المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض ((و الرد
عليه........ 53
•10 استد
لاله بحديث:)) الناسُ حيّز وأنا وأصحابى حيّز ((والرد عليه

54
•11 .... تشكيكه فى أفضلية أبى بكر رضى الله عنه على غيره والرد عليه
58
•12 .... تشكيكه فى أحقِّية أبى بكر بالخلافة بعد وفاة رسول الله والرد عليه 65
•13 .... زعمه أنّ العبّاس بن عبد المطلب وابنه عبد الله رضى الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه 83
•14 .... زعمه أنّ خالد بن الوليد رضى الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه 87
•15 .... زعمه أنّ معاويةَ رضى الله عنه ليسَ من الصحابة والرد عليه
90
•16 .... زعمه أنّ عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضى الله عنهما ليسَا من الصحابة والرد عليه 99
•17 .... زعمه أنّ صُحبةَ الكثيرين من أصحاب النّبِىّ لغوية لا شرعية و الرد

Modifier avec WPS Office

عليه..105
•18..فهمه
الخاطئ للصُّحبة الشرعيّة والرد عليه..107
•19..زعمه
أنّ الإجماعَ لا بدّ فيه من اتِّفاق أمّة الإجابة بفِرَقِها المختلفة والرد
عليه..112
•20..إنكاره
القول بعدالة الصحابة والرد عليه..121
•21..آثارٌ
فى توقير الصحابة وبيان خطرِ النّيل من أحدٍ منهم........133
•22..آياتٌ
وأحاديث فى حفظ اللسان من الكلام إلا ً فى خير........140
•23..الخاتم
ة..144
•24..
147

* * *
*

Modifier avec WPS Office